

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

**دور قطاع الزراعة في
الاقتصاد الأردني: القيمة المضافة وروابط
الجذب الامامية والخلفية**

إعداد

برجس صالح محمد زيتون

إشراف

الدكتور قاسم الحموري

١٩٩٧

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الادارية

قسم الاقتصاد

دور قطاع الزراعة في الاقتصاد الاردني: القيمة المضافة
وروابط الجذب الامامية والخلفية

اعداد

برجس صالح محمد زيتون

بكالوريوس اقتصاد - جامعة اليرموك (١٩٩١).

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

الاقتصاد - جامعة اليرموك

لجنة المناقشة

١. الدكتور قاسم الحموري..... مشرفاً

٢. الاستاذ الدكتور رياض المومني..... عضواً

٣. الدكتور عاطف خليل..... عضواً

كانون الاول ١٩٩٧

شكر وتقدير

أحمد الله تعالى حمداً يوافي نعمه، وأشكره شكراً دائماً يليق بجلاله. أنتهز هذه الفرصة وقد من الله عليّ بإنجاز هذه الأطروحة لأقدم جزيل شكري ومُعظيم امتناني إلى الرجل الكبير الأستاذ الدكتور حسين طلائع الطيبي كان له الفضل في بلورة موضوع الدراسة وإلى أستاذي الفاضل الدكتور قاسم العموري لتفضله بالإشراف على هذه الدراسة، ولجهوده المباركة في إنجازها.

ويطيب لي أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى أعضاء لجنة المناقشة :
الأستاذ الدكتور رياض المومني والأستاذ عاطف خليل على ملاحظاتهم التي أثروا بها هذه الدراسة.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى زملائي في مؤسسة المناطق الحرة وأخص بالذكر عطوفة المدير العام الأستاذ علي المداح لما أبدوه من دعم معنوي يشكرون عليه، وأشكر الأخ محمود أحمد زيتون الطيبي قام بتصحيح الدراسة لغوياً، وكذلك كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذه الدراسة.

الإهداء

إلى والدي الغريزيين

إلى إخواني وأخواتي

أهدي هذا الجهد المتواضع

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

محتويات الدراسة

الصفحة

الموضوع

ج	- شكر وتقدير
د	- الإهداء
هـ	- قائمة المحتويات
ح	- قائمة الجداول
ي	- قائمة الملاحق
ك	- الملخص باللغة العربية
١	- الفصل الأول: تمهيد
٢	١:١: مقدمة
٣	١:٢: هدف الدراسة
٤	١:٣: أهمية الدراسة
٥	١:٤: الدراسات السابقة
٦	١:٥: تسلسل الدراسة
٧	١:٦: مصادر الدراسة
٨	الهوامش
٩	* الفصل الثاني: الأدبيات والإطار النظري للدراسة
١٠	٢:١: مقدمة لنظريات وإستراتيجيات التنمية الإقتصادية
١٣	٢:٢: دور الزراعة في البنيان الإقتصادي وفي التنمية الإقتصادية
١٤	٢:٣: التنمية الزراعية
١٥	٢:٤: الإطار النظري للدراسة
١٦	٢:٤:١: إستخدام أسلوب تحليل المستخدم/ المنتج
٢٠	٢:٤:١: المضاعفات
٢١	٢:٤:٢: روابط الجذب الخلفية
٢٢	٢:٤:٣: روابط الجذب الأمامية

- ٢٣ : ٤ : ٢ : استخدام صيغة كوزننس لقياس مساهمة نمو الناتج الزراعي في نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- ٢٤ : ٤ : ٣ : استخدام الأسلوب القياسي التطبيقي في قياس مساهمة القطاع الزراعي في النمو الإقتصادي.
- ٢٧ - الهوامش
- ٣٠ * الفصل الثالث: تطور قطاع الزراعة وأهميته النسبية في الإقتصاد الأردني
- ٣١ : ٣ : ١ : تمهيد
- ٣٢ : ٣ : ٢ : الأهمية الإقتصادية للزراعة في الأردن
- ٣٢ : ٣ : ٢ : ١ : المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي
- ٣٥ : ٣ : ٢ : ٢ : المساهمة في إستيعاب جزء من العمالة الوطنية
- ٣٦ : ٣ : ٢ : ٣ : المساهمة في التجارة الخارجية
- ٤٠ : ٣ : ٣ : ١ : مستقبل القطاع الزراعي في اطار المستجديات الاقتصادية العالمية
- ٤٣ : ٣ : ٣ : ٢ : المشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع الزراعي
- ٤٥ : ٣ : ٤ : التنمية الزراعية في الأردن وموقع الزراعة في خطط التنمية الإقتصادية المتعاقبة
- ٥٠ : ٣ : ٥ : مؤشرات إستثمار القطاع الخاص والقيمة المضافة في القطاع الزراعي
- ٥٥ - هوامش الفصل الثالث
- ٥٨ * الفصل الرابع: النتائج التطبيقية
- ٥٩ : ٤ : ١ : تقنيات التحليل المرتبطة بجداول المدخلات/ المخرجات
- ٦٩ : ٤ : ٢ : التحليلات المرتبطة بمعكوس المصفوفة التكنولوجية
- ٦٩ : ٤ : ٢ : ١ : مضاعفات الإنتاج
- ٧٨ : ٤ : ٢ : ٢ : القيمة المضافة
- ٨٤ : ٤ : ٢ : ٣ : روابط الجذب الأمامية والخلفية

٨٤	٤ : ٢ : ٣ : ١ : روابط الجذب الأمامية
٨٩	٤ : ٢ : ٣ : ٢ : روابط الجذب الخلفية
٩٢	٤ : ٣ : نتائج تطبيق صيغة كورننتس
٩٤	٤ : ٤ : النتائج الإحصائية للنموذج القياسي
٩٧	- الهوامش
٩٩	* الفصل الخامس: النتائج والتوصيات
١٠٧	- مصادر الدراسة
١١٥	- الملاحق
١٣٤	- الملخص باللغة الإنجليزية

© Arabic Digital Library - Yamouli University

قائمة الجداول

الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
٣٤	مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، وفي إستيعاب جزءاً من العمالة الوطنية للفترة (١٩٦٨-١٩٩٥).	١-٣
٣٩	الميزان التجاري الزراعي للفترة (١٩٦٨-١٩٩٥)	٢-٣
٥٠	التوزيع القطاعي للاستثمارات المقدرّة والفعليّة بين القطاعات الاقتصادية في خطط التنمية الاردنية	٣-٣
٥٣	تقديرات التكوين الرأسمالي والقيمة المضافة في القطاع الزراعي، ومعدلات النمو للسنوات (١٩٧٦-١٩٩٣)	٤-٣
٦٥	المبيعات والإستخدامات المباشرة لقطاعات الزراعة بالدينار.	١-٤
٦٦	المبيعات والإستخدامات (المشتريات) المباشرة لقطاعات الزراعة بالنسب المئوية.	١-٤/ب
٧١	تسلسل القطاعات حسب قيمة المضاعف	٢-٤
٧٤	المبيعات والإستخدامات المباشرة وغير المباشرة (الكلية) لقطاعات الزراعة بالدينار.	١-٤/٣
٧٥	المبيعات والإستخدامات المباشرة وغير المباشرة لقطاعات الزراعة بالنسب المئوية	٣-٤/ب
٧٩	عناصر القيمة المضافة والمضاعف لقطاعات الزراعة.	٤-٤
٨١	القطاعات الأكثر إستخداماً لعنصر العمل.	٥-٤

- ٦-٤ فرص العمل التي يمكن توفيرها جراء إستثمار مليون دينار في كل من القطاعات الزراعية الأربعة. ٨٢
- ٧-٤ روابط الجذب الأمامية في الإقتصاد الأردني. ٨٦
- ٨-٤ روابط الجذب الخلفية في الإقتصاد الأردني. ٩٠
- ٩-٤ نتائج تطبيق صيغة كوزنتس لقياس مساهمة القطاع الزراعي في النمو الإقتصادي. ٩٣
- ١٠-٤ معاملات المتغيرات المقدره على النمو في الناتج المحلي الإجمالي (معادلة رقم 2.25). ٩٤

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الملاحق

- ١١٦ ملحق رقم (١) المصفوفة التكنولوجية
- ١٢٤ ملحق رقم (٢) معكوس المصفوفة التكنولوجية
- ١٣٣ ملحق رقم (٣) البيانات المستخدمة في تقدير النماذج القياسية والرياضية في الدراسة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

دور قطاع الزراعة في الاقتصاد الأردني : القيمة المضافة وروابط الجذب الأمامية والخلفية

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور القطاع الزراعي في الاقتصاد الأردني من خلال دراسة تطور مساهمة الانتاج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، تطور مساهمة القطاع في استيعاب جزء من العمالة الوطنية، وتطور مساهمته في التجارة الخارجية، إضافة إلى استخدام بعض تقنيات التحليل المرتبطة بجداول المستخدم/ المنتج لتوضيح دوره في الاقتصاد بإيجاد قيم مضاعفات الانتاج ودراسة واقع التشابك الاقتصادي لفروع القطاعات الزراعية: المحاصيل الحقلية، والخضار والفواكه، والدواجن والمواشي، والمنتجات الزراعية الأخرى، بإيجاد قيم روابط الجذب الأمامية والخلفية لها، وكذلك إيجاد القيم المضافة المحلية والأجنبية في انتاج هذه القطاعات. ناهيك عن استخدام الطرق القياسية في تقدير دور القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي خلال سلسلة زمنية (فترة الدراسة ١٩٦٨-١٩٩٥) ثم صيغة رياضية (صيغة كوزنتس) لتحليل وتقدير تطور دور الزراعة في النمو الاقتصادي خلال ثلاث فترات قسمت إليها الدراسة. وقد أظهرت الدراسة تراجعاً في دور الانتاج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي، وتراجعاً في استيعاب قطاع الزراعة للعمالة الوطنية، وتراجعاً في المساهمة الايجابية للسلع الزراعية في تعديل الميزان التجاري الأردني، ومن نتائج تحليلات جداول المستخدم المنتج وجدت الدراسة أن قيم مضاعفات الانتاج لفروع القطاعات الزراعية المنوه عنها سالفاً كانت على التوالي: (١,٥) دينار، و (١,٤) دينار، و (٢,٥) دينار، و (١,٥) دينار. وبلغت قيم روابط الجذب الأمامية على التوالي: (١,٦٨٤) دينار، و (٠,٨٩٤) دينار، و (٠,٩٠٧) دينار، و (٠,٥٥٢) دينار، كما بلغت قيم روابط الجذب الخلفية (٠,٧٧٦) دينار، و (٠,٧٤٠) دينار، و (١,٢٧٣) دينار، و (٠,٧٥٨) دينار على التوالي لفروع القطاعات الزراعية

الأربعة، أما نسبة القيمة المضافة المحلية إلى اجمالي القيمة المضافة الكلية في منتجات كل من الفروع الزراعية الأربعة كانت على التوالي : (٩٥٪)، و(٩٨٪)، و(٩١٪)، و(٩٦٪).

ووجدت الدراسة من خلال نتائج التقدير الإحصائية للنماذج القياسية أن للزراعة دوراً إيجابياً في نمو الناتج المحلي الإجمالي ، كما أظهرت نتائج تقدير صيغة كوزنتس الرياضية تراجعاً عبر الزمن في مساهمة الانتاج الزراعي في نمو الناتج المحلي الإجمالي، فانخفضت مساهمة النمو في الانتاج الزراعي في نمو الناتج المحلي من (٢١٪) في عام ١٩٦٨ إلى (٧٪) في عام ١٩٩٥.

أخيراً خرجت الدراسة بعدد من التوصيات تمحورت بمجملها في الحث على ايلاء قطاع الزراعة اهتماماً أكبر في برامج التنمية الاقتصادية، وعلى زيادة دور القطاع الخاص في استثمارات هذا القطاع، إضافة إلى اقتراح عدد من الوسائل والاجراءات لتنمية الصادرات من السلع الزراعية.

© Arabic Digital Library

الفصل الأول

تمهيد

© Arabic Digital Library
armouk University

الفصل الأول

تمهيد

١:١: مقدمة

على الرغم من أن ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي يعتبره خبراء التنمية الاقتصادية سمة من سمات التخلف لدولة معينة، إلا أنه لا توجد دولة قد انطلقت في نموها الاقتصادي دون أن تحقق ولو قدراً معيناً من الكفاءة في النشاطات الزراعية، ولما كانت الزراعة هي مصدر الغذاء والكساء، ولما كان الأمن الغذائي لا يقل أهمية عن مواضيع الأمن الأخرى كالأمن الداخلي، والاجتماعي، والصحي، والأمن السياسي، فإن الاهتمام بهذا القطاع وتنميته هو السبيل لتوفير الغذاء للمجتمعات وبالتالي تحقيق الدول لأمنها الغذائي.

ويعتبر القطاع الزراعي أحد القطاعات الإنتاجية المهمة في الاقتصاد فعلاوة على كونه مصدراً مهماً للغذاء، فهو أيضاً سوقاً مهماً لتصريف منتجات القطاعات الأخرى، ومصدراً مهماً لتوفير العملات الأجنبية، وبالتالي إفساح المجال أمام استيراد السلع الإنتاجية التي يكون الاقتصاد بأمرس الحاجة إليها لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية التي تسعى الدولة إلى تنفيذها، إضافة إلى أن الزراعة تمد القطاعات الاقتصادية الأخرى بالأيدي العاملة، وتمد الصناعة بالمواد الأولية والمنتج للمسيرة التنموية الأردنية يلاحظ أن قطاع الزراعة لم يحظ بالاهتمام اللازم كبقية القطاعات الأخرى التي منحت الرعاية والدعم الأكبر خلال برامج وخطط التنمية الاقتصادية المتعاقبة، دون أخذ البعد التنموي لهذا القطاع باعتباره أحد القطاعات المهمة في الاقتصاد.

وعليه فإن دراسة واقع القطاع الزراعي دراسة تحليلية وكمية، وبالتالي تحديد السبل التي يمكن من خلالها تنمية هذا القطاع مسألة ضرورية تملئها الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة وأن تنمية القطاع الزراعي هي السبيل الوحيد لإكسابه القدرة لأن يلعب دوراً حيوياً في خدمة التنمية الاقتصادية الشاملة.

٢:١: هدف الدراسة

يهدف هذا البحث إلى تحليل دور القطاع الزراعي في الاقتصاد الأردني وذلك على النحو التالي:

أولاً: الدراسة الوصفية لموقع قطاع الزراعة في الاقتصاد الأردني من خلال تطور مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، وفي استيعاب جزء من العمالة الأردنية، إضافة إلى تحليل مساهمته في التجارة الخارجية.

ثانياً: ستستخدم بعض التحليلات المرتبطة بجدول المستخدم / المنتج [Input / Output Tables (I-O)] ذلك لتحليل دور الزراعة في الاقتصاد الأردني ولدراسة واقع التشابك الاقتصادي لفروع القطاعات الزراعية وتحديد العلاقات الكمية بينها وبين غيرها من القطاعات والأنشطة في الاقتصاد وأهم تقنيات التحليل المستخدمة في هذه الدراسة ما يلي:-

١. إيجاد قيمة مضاعفات الإنتاج لفروع القطاعات الزراعية ولغيرها من الفروع والأنشطة الاقتصادية الواردة في جدول المدخلات / المخرجات للاقتصاد الأردني.

٢. إيجاد قيم روابط الجذب الأمامية وروابط الجذب الخلفية لفروع القطاعات الزراعية ولغيرها من الفروع والأنشطة الاقتصادية.

٣. إيجاد القيم المضافة في إنتاج فروع القطاعات الزراعية وتحديد الأهمية النسبية للقيم المحلية منها إلى إجمالي القيمة المضافة في إنتاج هذه القطاعات.

٤. تحديد أهم القطاعات تائراً وتأثيراً بالقطاع الزراعي بفروعه المختلفة.

ثالثاً: قياس تطور دور الإنتاج الزراعي في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترات زمنية ثلاث قسمت إليها الدراسة وذلك باستخدام ما يعرف بصيغة كوزنتس

(Kuznets Formula)

رابعاً: استخدام نموذج قياسي لقياس أثر النمو في الإنتاج الزراعي على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

٣:١: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تعالج قطاعاً اقتصادياً إنتاجياً مهماً من قطاعات الاقتصاد الوطني، في الوقت الذي أخذت فيه مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بالتراجع إضافة إلى تراجع نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية، كما أصبح هذا القطاع عاجزاً عن تأمين الاحتياجات المحلية من المواد الغذائية والمنتجات الزراعية الأخرى، ففي الوقت الذي كانت تشكل فيه الصادرات الزراعية نسبة مهمة لا يستهان بها من إجمالي الصادرات الوطنية تراجعت هذه المساهمة وأصبحنا نستورد جزءاً كبيراً من احتياجاتنا من المنتجات الزراعية من الأسواق الخارجية.

وتأتي هذه الدراسة لتبرز أهمية هذا القطاع (على الرغم من تجاهله عبر السنوات الماضية) في الاقتصاد الأردني من خلال استخدامها لبعض تقنيات التحليل المرتبطة بجداول المستخدم / المنتج لتقييم دور القطاع الزراعي بفروعه المختلفة في الاقتصاد، ولتحليل واقع ودرجة التشابك الاقتصادي لهذه الفروع مع غيرها من الفروع والأنشطة الاقتصادية المختلفة، ناهيك عن تحديد مقدار القيمة المضافة في إنتاج فروع القطاعات الزراعية بمكوناتها المحلية والأجنبية وذلك في لحظة زمنية معينة إذ ستستخدم هذه الدراسة جدول المستخدم / المنتج للاقتصاد الأردني لعام ١٩٨٧ الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة في عام ١٩٩٢ ، وتتبع أهميتها أيضاً في أنها ستلجأ وبالطرق القياسية الكمية لتقدير دور القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي خلال سلسلة زمنية للسنوات (١٩٦٨-١٩٩٤)، إضافة إلى استخدام صيغة كوزنتس الرياضية لتقدير تطور دور النمو في إنتاج القطاع على النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال ثلاث فترات زمنية قسمت إليها الدراسة، والفترات هي: (١٩٦٨-١٩٧٢)، (١٩٧٣-١٩٨٢) و(١٩٨٣-١٩٩٥)^(*).

(*) الفترة (١٩٦٨-١٩٧٢) تمثل السنوات التي سبقت استئناف التخطيط بعد احتلال الضفة الغربية ، والفترة (١٩٧٣-١٩٨٢) تمثل السنوات ما بين استئناف التخطيط والرواج الاقتصادي ، أما بداية الفترة (١٩٨٣-١٩٩٥) فتمثل بداية التراجع الاقتصادي.

٤:١: الدراسات السابقة

هناك دراسة قياسية لـ ERH-CHENG في عام ١٩٨٨، استخدمت البيانات المقطعية (Cross- Section Data) لقياس مساهمة القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي، حيث طبقت الدراسة على (٥٧) دولة منها (٤٢) دولة نامية وذلك للفترة (١٩٦٠-١٩٧٠) ثم طبقت على (٨٢) دولة منها (٦٩) دولة نامية وقد توصلت الدراسة إلى أن مساهمة الزراعة في النمو الاقتصادي لا تقل عن دور الصادرات في ذلك وخلصت إلى أن التنمية الزراعية وكذلك الريفية يجب أن توضع على رأس قائمة الأولويات الاستراتيجية للتنمية^(١).

وهناك دراسة النجفي في عام ١٩٨٨، والتي تم فيها تقدير الدالة الإنتاجية للزراعة العراقية إذ استخدمت الدراسة المنهج الاقتصادي لتفسير العلاقة الدالية، بين قيمة الناتج الزراعي وبين المتغيرات المؤثرة فيه، وخلصت إلى أن الزراعة العراقية تتميز باقتصاديات الحجم المتزايد، كما أنها تستخدم الأساليب الإنتاجية كثيفة رأس المال^(٢). أما دراسة خليل حماد في عام ١٩٩٤ فقامت بتقدير دوال الإنتاج القطاعية لقطاعات الزراعة، والصناعة، والبناء في الأردن، وخلصت الدراسة إلى أن التغيرات التكنولوجية غير المتضمنة في عملي العمل ورأس المال تلعب دوراً مهماً كمتغير في دالة الإنتاج الزراعي، وأظهرت نتائج التقدير تميز الإنتاج الزراعي الأردني باقتصاديات الحجم المتناقص، كما أن مرونة الإنتاج إلى رأس المال أعلى منه لعنصر العمل في كل من قطاعي الزراعة والصناعة، والعكس بالنسبة لقطاع الانشاءات^(٣).

أما دراسة خليل حماد وعبد الرزاق بني هاني في عام ١٩٩٣ فقامت بتقدير دوال الطلب والإنتاج والفجوة الغذائية وعلاقتها بالأمن الغذائي الأردني، وخلصت الدراسة إلى أن الفجوة الغذائية أخذت في الاتساع ويمكن أن تتضاعف خلال فترة زمنية من (١٣) إلى (١٧) سنة^(٤).

وهناك دراسة حسين طلافحة في عام ١٩٩٢ حول التغيرات الهيكلية في القطاع الزراعي وعلاقته الهيكلية مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، وأهم ما توصلت إليه الدراسة أن اعتماد الأردن لاستراتيجية النمو غير المتوازن في

التخطيط التي ركزت على قطاع الصناعة كقطاع قائد في الاقتصاد انعكست في صورة علاقة سلبية ما بين نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي وبين نسبة مساهمة قطاع الزراعة، وكذلك علاقة سلبية بين نسبة العمالة الزراعية في العمالة الكلية، وبين نسبة العمالة الصناعية، في حين أن العلاقة كانت ايجابية ما بين الزراعة والخدمات في كلا الجانبين^(٥).

واخيرا هناك دراسة سعيد الحلاق ، ونسيم رحاطة حول النمو الاقتصادي للقطاع الزراعي في الأردن ، وهي دراسة قياسية هدفت الى قياس اثر اهم المتغيرات المحددة للنمو في القطاع الزراعي ، إضافة الى قياس اثر اهم المتغيرات المحددة لنمو الصادرات الزراعية . وخلصت الدراسة الى ان النمو السكاني ساهم بشكل سلبي في تدني النمو الاقتصادي المتحقق للقطاع الزراعي ، كما ان النمو في مستوى الاسعار العالمية كان من اهم العوامل التي لها علاقة مباشرة بنمو الصادرات الزراعية^(٦).

ولعلم الباحث لا توجد أي دراسة تناولت دور قطاع الزراعة الاردني في النمو الاقتصادي باستخدام الطرق القياسية، كما لا توجد دراسة استخدمت تحليلات جداول المستخدم/ المنتج لتحليل دور قطاع الزراعة في الاقتصاد الأردني، لتحديد واقع ودرجة التشابك الاقتصادي لفروع القطاعات الزراعية مع غيرها من القطاعات والأنشطة الاقتصادية في الأردن علما ان جميع الدراسات السالفة لجأت الى الطرق الوصفية والى الطرق القياسية فقط لتحقيق اهدافها.

٥:١: تسلسل الدراسة:

من أجل تحقيق الدراسة لأهدافها فقد قسمت إلى خمسة فصول، فبالإضافة إلى الفصل الأول الذي احتوى على المقدمة، وهدف الدراسة، وأهمية الدراسة، والدراسات السابقة، وتسلسل الدراسة وأخيراً مصادر الدراسة، هناك الفصل الثاني الذي سنتناول فيه الأدبيات والإطار النظري للدراسة.

أما الفصل الثالث فسيتم فيه تحليل دور الزراعة في الاقتصاد الأردني، وذلك بدراسة مقومات الزراعة في الأردن، ومساهمتها في الانتاج، وفي العمالة، وفي التجارة الخارجية، وسيتم بحث أهم الصعوبات التي اعترضت التنمية الزراعية، والمشاكل التي يواجهها هذا القطاع، وكذلك موقع القطاع في خطط التنمية الاقتصادية المتلاحقة، وسيعرض الفصل الرابع النتائج التطبيقية للدراسة، في حين أن الفصل الخامس والأخير سيتم فيه عرض أهم النتائج والتوصيات التي خلصت إليها الدراسة.

٦:١: مصادر الدراسة:

ستعتمد هذه الدراسة على مجموعة من المصادر العربية والأجنبية وعلى النشرات والتقارير الشهرية والسنوية التي تصدر عن البنك المركزي، والاحصاءات العامة، ووزارة الزراعة، وغيرها من المؤسسات الرسمية المعنية، علما أن المصادر العربية والأجنبية الأخرى تتمثل في بعض المقالات والأبحاث المأخوذة من المجلات العالمية والعربية وبعض الكتب التي تتطرق إلى هذا الموضوع.

هوامش الفصل الاول

- (١) ERH- CHENGHWA. "The Contribution Of Agriculture To Economic Growth : Some Empirical Evidenc". J. Of World Development , Vol.16, No.11, November 1988.
- (٢) سالم النجفي، "الدالة الانتاجية للزراعة العراقية، دراسة اقتصادية قياسية"، مجلة تنمية الريفين، مجلد ١٥، عدد ٢، ١٩٨٨.
- (٣) Khalyl Hammad, "Sectoral Production Functions For Agriculture , Industry , And Construction In Jordan : Econometric Simulation Models", Abhath Al- Yarmok, Vol. 10, No. 1, 1994.
- (٤) خليل حماد، عبدالرزاق بني هاني، "تقدير دوال الطلب والإنتاج والفجوة الغذائية وعلاقتها بالأمن الغذائي الأردني"، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد ٩، عدد ٤، ١٩٩٣.
- (٥) حسين الطلافحة، "التغيرات الهيكلية في القطاع الزراعي وعلاقته الهيكلية مع القطاعات الاقتصادية الأخرى"، مؤتمة للبحوث والدراسات، المجلد الثامن، العدد الخامس، ١٩٩٣.
- (٦) سعيد الحلاق، ونسيم زحاجلة، "النمو الاقتصادي للقطاع الزراعي في الأردن، دراسة تحليلية قياسية ١٩٦٨-١٩٩٣"، مجلة أبحاث اليرموك، عدد قادم.

الفصل الثاني
الأدبيات والإطار النظري للدراسة

© Arabic Digital Library

University

الفصل الثاني

الأدبيات والإطار النظري للدراسة

٢:١: مقدمة لنظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية بالمفهوم الشمولي تتمثل بالارتفاع في مستوى الدخل القومي أو الفردي المقرون بحدوث تغيرات جوهرية في تركيبة الاقتصاد من حيث ارتفاع مساهمة الإنتاج الصناعي في الناتج مع الانخفاض في نسبة مساهمة الزراعة فيه، وارتفاع نسبة السكان المتحضرين، وتغير التركيبة العمرية للسكان وتغير الأنماط الاستهلاكية بالانتقال في الاستهلاك من السلع الضرورية إلى السلع المعمرة والكمالية، وهناك مفهوم العصرية الذي يتعدى الاقتصاد إلى الحديث عن تحضر المجتمع وتطوير النظام السياسي فيه. (١)

وتنافست نظريات التنمية الاقتصادية فيما بينها لوضع نماذج لتفسير ظاهرة التخلف، ولبحث السبل التي من خلالها يمكن نقل البلدان المتخلفة إلى دائرة التنمية، وقد سادت ثلاثة أنماط من نظريات التنمية قبل السبعينيات فمن النظريات الكلاسيكية الحديثة التي قامت على فرضية المبادلة بين النشاطات الاقتصادية، مع احتوائها على بعض المبادئ التي توضح السلوك لكل القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني، إلى النظريات الماركسية أو ما عرف بنظريات التبعية Dependency Theories ، التي فسرت التخلف على أنه وعلى حد تعبير مؤيدي هذه النظريات عملية ذات شقين تتسم بالازدواجية فعلية التخلف في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية هي في حقيقتها نتيجة لعملية التنمية في أوروبا وأمريكا الشمالية وفي هذا الإطار يقول ولبر Wilber وجمسون Jimson أنه لفهم معنى التخلف، يجب أن ينظر إليه بوصفه عملية يكون فيها البلد المتخلف متصفاً بقطاع زراعي متخلف ويكون الإنتاج المحلي متخلفاً، وتسمى تلك الحالة قطاعات حد الكفاف، وهي تصبح (أي الدول المتخلفة) ملحقاً تابعاً للسوق الدولية من خلال التجارة والاستثمار. (٢) أما النظريات الهيكلية التي انطلقت من أن البلدان المتخلفة ستتقل

اقتصادياتها من اقتصاديات تعتمد هيكلياً وبشكل رئيس على قطاع تقليدي كالزراعة إلى اقتصاد يعتمد على القطاع الصناعي المتطور وعلى القطاعات الخدمية، (٣) وتؤكد هذه النظريات على أن تركيب Structure الإنتاج والعمالة والتجارة هي مفاتيح فهم عملية التنمية الاقتصادية. (٤) ومن أهم النظريات الهيكلية، نظرية العمل الفائض لآرثر لويس Labor Surplus Theory التي ظهرت في أواسط الخمسينيات، فدرس فيه لويس قطاعين من الاقتصاد أحدهما القطاع الصناعي، وهو قطاع حديث تتميز العمالة فيه بارتفاع إنتاجيتها، لإستخدام تقنيات إنتاج كثيفة رأس المال، والآخر القطاع الزراعي وهو قطاع تقليدي تمتاز العمالة فيه بانخفاض إنتاجيتها، بل تكاد تكون صفراً ويعود ذلك إلى وجود فائض في العمل في هذا القطاع، ويترتب على التفاوت في الإنتاجية تفاوت في تعويضات العمل (الأجور). (٥) فيحصل انتقال للعمالة من قطاع الزراعة (التقليدي) إلى قطاع الصناعة (الرأسمالي)، وتستمر عملية انتقال العمالة هذه إلى الصناعة إلى أن يتم استيعاب الفائض في العمالة الريفية. (٦)

وظهرت تحليلات تطبيقية حاولت الربط بين أنماط التنمية وبين التغيرات الهيكلية Structural Change And Patterns Of Development ، ومؤيدوا هذا النموذج انطلقوا من فرضية مفادها أن زيادة المدخرات ومن ثم الاستثمارات يمكن أن تكون شرطاً ضرورياً ولكن ليس بالكافي لتحقيق النمو الاقتصادي. (٧) فبالإضافة إلى التراكمات في رأس المال المادي والبشري هناك مجموعة من التغيرات المتداخلة في البنية الاقتصادية للبلد، وهي تغيرات في هيكل الإنتاج، وفي طلب المستهلك، وفي التجارة الخارجية، وكذلك تغيرات في العوامل الاقتصادية الاجتماعية Socio Economic Factors ، وفي هذا الصدد يمكن الحديث عن الدراسة التطبيقية لتشنري (Cherry) وزملائه التي توصلت إلى نتيجة مفادها أنه كلما ارتفع معدل الدخل الفردي وازدادت حوله في هيكل الإنتاج من إنتاج زراعي إلى إنتاج صناعي (٨) مصحوباً بانتقال العمالة من الزراعة إلى قطاعي الصناعة والخدمات، وهذا التغير في هيكل العمالة ناجم عن التغير في هيكل الإنتاج، وعليه فإن للزراعة دوراً كبيراً في رفد عملية التنمية بمختلف مراحلها

بالعمل، وفي المراحل المتقدمة للتنمية ومع اكتمال عملية الانتقال للعمالة تتساوى إنتاجيتها (بعد أن نمت ببطء) مع ملاحظة ما يترتب على عملية نقل العمالة من ارتفاع في الإنتاجية الكلية في الاقتصاد.^(١)

وتركزت أعمال علماء الاقتصاد على محاولة إيجاد أنسب الطرق لبدء عملية التنمية الاقتصادية والسير فيها بسرعة لنقل البلدان المتخلفة إلى دائرة النمو ومن ثم التنمية^(١٠) وفي هذا الإطار ظهرت استراتيجيات النمو المتوازن Balanced Growth Strategy التي قامت على أساس استراتيجية الدفع القوية Big-Bush التي وضع أسسها رودان Rodan وطورها فيما بعد راجنار ونركسة Ragner-Nurkse وكلاهما أكدا على النقص في الأسواق واعتبرا ذلك عقبة بوجه التقدم باتجاه التصنيع، فاقترحا استراتيجية للنمو المتوازن في صناعات يدعم بعضها بعضاً لتخلق سوقاً لكل منتج من منتجاتها،^(١١) مع تنفيذ برنامج استثماري ضخم لكسر الحلقة المفرغة للتخلف، مع التأكيد على الدور المهم لقطاع الزراعة لتوفير الغذاء للعمال الذين تركوا الأرض وذهبوا للعمل في الصناعات والمشاريع الجديدة التي يشملها البرنامج، ويؤيد لويس النمو المتوازن الذي يعني أن مختلف القطاعات في الاقتصاد يجب أن تنمو بعلاقة صحيحة فيما بينها، مع تأكيد على أن هذه الاستراتيجية تركز على القطاع الزراعي لكونه عادة يكون في اقتصاديات البلدان النامية قطاعاً كبيراً جداً عند أخذ نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة العمالة فيه بعين الاعتبار، فالقطاع الزراعي في تلك البلدان ربما يسهم في تقدم الصناعة عن طريق توفير السوق الضرورية للسلع الصناعية ولكونه مصدراً للمواد الغذائية وللمواد الخام.^(١٢)

أما استراتيجية النمو غير المتوازن Unbalanced Growth Strategy التي ظهرت نتيجة للانتقادات التي تعرضت لها سياسة النمو المتوازن انطلاقاً من أن ما تتضمنه هذه السياسة من استثمارات ضخمة في معظم الأنشطة الرئيسية هي فوق طاقة البلدان المتخلفة، وفي حين تفترض نظرية النمو المتوازن وجود علاقة تكامل بين صناعات مختلفة، فإن هذه العلاقة بين القطاعات الاقتصادية ومن

منظور مؤيدي استراتيجية النمو غير المتوازن (وكما يرى سنجر Singer ذلك) في الواقع تنافسية إلى حد بعيد بسبب محدودية الموارد. (١٣)

أما البرت هيرشمان Albert Hirschman الذي يعد من المنظرين لاستراتيجية النمو غير المتوازن فهو يفضل تطبيق هذه الاستراتيجية لتحقيق التوازن فيما بين البنى الأساسية، ويؤكد على الاستثمار في الأنشطة المنتجة مباشرة، وفي ظل هذه السياسة إذا أراد المخططون في البلدان النامية أن يعجلوا في النمو فيجب أن يؤكدوا على الصناعات أو القطاعات ذات الروابط الأمامية والخلفية القوية لحفز الاستثمار والإنتاج في تلك القطاعات. (١٤)

٢:٢: دور الزراعة في البنيان الاقتصادي وفي التنمية الاقتصادية

ركزت الدراسات في حقل التنمية على الدور الذي يمكن أن تلعبه الزراعة في عملية التنمية كونها مصدراً للغذاء، الذي تزداد الحاجة إليه مع النمو السكاني المتزايد، ويرتفع الطلب عليه مع تقدم عملية التنمية الاقتصادية التي تؤدي إلى زيادة الدخول الفردية، (١٥) كما تمد الزراعة القطاعات الاقتصادية الأخرى بالأيدي العاملة الزائدة عن حاجتها، تلك الزيادة الناجمة عن النمو السكاني المستمر في الريف، وعن إدخال التقدم التكنولوجي الموفر للعمالة في العمليات الزراعية مما يترتب عليه توفير قدر من العمل لغيزه من القطاعات. (١٦) ويعتبر قطاع الزراعة مصدراً للمواد الخام التي تحتاجها الصناعة كمدخلات في عملياتها الإنتاجية من جهة، وسوقاً لمنتجات القطاع الصناعي ومنتجات غيره من القطاعات الاقتصادية من جهة أخرى، (١٧) أضف إلى ذلك أن المنتجات الزراعية يمكن أن تكون مصدراً للعمالات الصعبة، حيث تتمتع الدول النامية بميزة نسبية في إنتاج بعضها، إذ يمكن توجيهها لأغراض تصديرية، ولجعل الصادرات الزراعية تلعب دوراً مهماً في جلب العملات الأجنبية الضرورية لتمويل الاستيراد من السلع الرأسمالية الإنتاجية، يقتضي زيادة القدرة التنافسية للمحاصيل الزراعية، والاستعاضة عن تصديرها بصورتها الأولية بتصنيعها فترتفع قيمتها ويسهل نقلها لمسافات بعيدة. (١٨)

٣:٢: التنمية الزراعية

تعد تنمية الزراعة إحدى أهم غايات السياسة الزراعية وهي تعني التنمية الريفية بالمفهوم الشمولي، ليطال التطوير والتحديث جميع مناحي الحياة لسكان الريف، فهي لا تقتصر على تحديث وتطوير قطاع الزراعة بما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي ثم الدخول الزراعية فحسب، بل يتعدى ذلك إلى أحداث نقله نوعية في الحياة الريفية في مجالات العمالة، والتعليم والصحة، والفكر والثقافة، ثم العدالة الاجتماعية.^(١٩) وعملية التخطيط للتنمية الريفية يجب أن تأخذ في الاعتبار مبدأ الشمولية لتطال التنمية جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية على مستوى الإقليم وعلى مستوى القرية ثم المزرعة، وكذلك مبدأ التكاملية حيث أن التداخل فيما بين تنمية قطاع الزراعة وبين تنمية بقية القطاعات الاقتصادية يتطلب أن تطال التنمية هذه القطاعات إضافة إلى الزراعة، وأخيراً فإن التخطيط يجب أن يكون عملية دائمة ومستمرة، مع التأكيد هنا على آلية التغذية الراجعة بملاحظة نتائج تنفيذ الخطة وانسجام ذلك مع إمكانياتها ومعطياتها وهذا ما يعرف بمبدأ الديناميكية.^(٢٠)

وعند الحديث عن التنمية الزراعية ينبغي التمييز بين ثلاثة نماذج رئيسية من الاستراتيجيات وهي مستوحاة من التجارب العالمية في هذا المجال،^(٢١) فالاستراتيجيات التكنولوجية Technological Strategies التي تهدف إلى اقتباس ونقل التكنولوجيا الزراعية بهدف زيادة الإنتاج الزراعي دون الأخذ في الاعتبار المتغيرات الأخرى الاجتماعية، والمؤسسية، والثقافية وقامت هذه الاستراتيجيات على مبادئ: المنافسة، وحرية السوق، والملكية الخاصة.^(٢٢) أما الاستراتيجيات الإصلاحية Reformist Strategies فهي تهتم بزيادة الإنتاجية الزراعية مع الأخذ في الاعتبار تحقيق هدف التنمية الريفية بالمفهوم الشمولي،^(٢٣) وبالمقابل الاستراتيجيات الراديكالية Radical Strategies قامت على الأيدولوجية الشيوعية، وهدفت في المقام الأول إلى إحداث تغييرات أساسية في القيم الاجتماعية، وفي توزيع القوى السياسية، وتأتي الأهداف الأخرى في المرتبة التالية.^(٢٤)

أياً كان النمط من الاستراتيجيات المتبعة لتنمية قطاع الزراعة، فيجب أن يراعى فيه الانسجام بين الإمكانيات والأهداف، مع الأخذ بمبادئ الشمولية، والتكاملية، والديناميكية؛ كما أن بناء برامج التنمية يجب أن يكون مركزاً على معطيات الواقع الاقتصادي والاجتماعي التي تأخذ في الاعتبار تطوير البناء المؤسسي المرتبط بالمجتمعات الريفية وبما ينسجم مع هدف التنمية الريفية المستدامة.

٤:٢: الإطار النظري للدراسة

يعتبر الاقتصادي الإنجليزي آرثر لويس W. Arthor Lewis أول من نبه إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه قطاع الزراعة في عملية التنمية الاقتصادية، ففي مقال له في أوائل الخمسينات من هذا القرن قال: أنه ليس من المربح أن تنتج حجماً نامياً من السلع الصناعية ما لم يكن الإنتاج الزراعي ينمو في وقت واحد، ولهذا فإن كل اقتصاد زراعي راكد لا يشير إلى تطور صناعي.^(٢٥)

نلاحظ أن أهمية الزراعة في النمو الاقتصادي برزت حديثاً، إذ أن معظم الدراسات الحديثة في حقل التنمية (كالدراسات التي قام بها كل من دينسون E.Denison، ماديسون A. Maddison، روبنسن S.Robinson، بروتن H.Bruton، وناديري M.Nadiri وغيرهم) أكدت على أن للزراعة دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية خاصة في مراحلها الأولى.^(٢٦) ومع التأكيد على أهمية الدور لهذا القطاع في مراحل التنمية المتقدمة، كما هو الحال بالنسبة للدول المتقدمة (أمريكا وأوروبا الغربية)، فقد ذهب بعض الاقتصاديين إلى أن عملية نقل عوامل الإنتاج (عمالة، رأس مال) من قطاع (كالزراعة) تتميز فيه هذه العوامل بتدني إنتاجيتها إلى قطاع آخر (كالصناعة) تتمتع فيه بإنتاجية أعلى يعتبر في حد ذاته مصدراً مهماً ومميزاً للنمو الاقتصادي.^(٢٧)

لبيان واقع قطاع الزراعة في الاقتصاد الأردني سنلجأ هذه الدراسة (إضافة إلى الأساليب الوصفية التي ستستخدم في الفصل الثالث) إلى الطرق التالية في التحليل:

٢:٤:١ : استخدام أسلوب تحليل المستخدم /المنتج Input- Output Analysis

جدول المستخدم /المنتج عبارة عن مصفوفة عدد صفوفها (i) وعدد اعمدها (j) يتساوى فيها عدد الصفوف مع الأعمدة، حيث تمثل الصفوف القطاعات المنتجة وتدفقاتها، أما الأعمدة فتتمثل القطاعات المستخدمة، هذا وتكون القطاعات الأفقية (نوعاً وعداداً) هي نفس القطاعات الرأسية (نوعاً وعداداً) بمعنى أن عدد القطاعات المنتجة يساوي عدد القطاعات المستخدمة، ويمثل الصف لكل قطاع منتجات ذلك القطاع التي تذهب (أو يبيعها) إلى القطاعات الأخرى لتستخدمها تلك القطاعات في عملية إنتاجها، أما العمود لكل قطاع فيمثل منتجات القطاعات الأخرى التي يستخدمها (أو يشتريها) القطاع في عملية إنتاجه^(٢٨).

إن التشابك الاقتصادي (Economic Interdependence) يعني دراسة العلاقات الكمية بين القطاعات الاقتصادية، فتحليل واقع قوة العلاقة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وفهم التشابكات الاقتصادية فيما بينها تعد من الأهمية بمكان لتحقيق الاتساق بين المدخلات والمخرجات في مختلف القطاعات الاقتصادية، فالعلاقة التشابكية فيما بين قطاعات الاقتصاد الوطني تعد واحدة من الأدوات الوصفية والتحليلية للبيان الاقتصادي ومحاولة منهجية لإيضاح تدفقات السلع والخدمات بين الوحدات الاقتصادية وإظهار درجة الاعتماد المتبادل (Mutual dependence) فيما بينها^(٢٩).

إن جداول المستخدم/المنتج تزود الباحث بمجموعة وصفية من الحسابات الاجتماعية، إذ أنها صورة فوتوغرافية في لحظة زمنية معينة للتداخلات بين الأنشطة المختلفة في الاقتصاد، وتوضيح الاستخدام المباشر وغير المباشر لمنتجات القطاع مما يمكن معه التحقق من الوصول إلى التوازن الكلي. وقبل البدء بوصف تحليلات جداول المستخدم/المنتج المستخدمة في هذه الدراسة لابد من إعطاء فكرة عن كيفية تمثيل العلاقات القطاعية في صورة معادلات ومن ثم تمثيلها في شكل مصفوفة، إضافة إلى كيفية الوصول إلى مصفوفة ليونتييف ومعكوسها وبعض التطبيقات الاقتصادية عليها^(٣٠).

معلوم أن الإقتصاد القومي ينقسم إلى عدد من القطاعات مثل قطاع الزراعة، وقطاع الصناعة التحويلية، والخدمات، .. الخ، وبافتراض أن هناك عدد (n) من القطاعات، وأن الإنتاج الكلي لكل قطاع هو (X_i) ، يتوزع في صورة استخدامات وسيطة في القطاع نفسه وفي غيره من الأنشطة وفروع القطاعات الأخرى (وهذا ما يسمى بالتدفقات القطاعية)، إضافة إلى جزء يذهب لسد الطلب النهائي على منتجات القطاع (على شكل إستهلاك أو استثمار أو تصدير، أو زيادة مخزون) ويمكن تمثيل ذلك في شكل معادلات على النحو التالي:

$$\begin{aligned}
 X_1 &= X_{11} + X_{12} + \dots + X_{1n} + Y_1 \\
 X_2 &= X_{21} + X_{22} + \dots + X_{2n} + Y_2 \\
 &\dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots \\
 &\dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots \\
 &\dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots \\
 &\dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots \\
 X_n &= X_{n1} + X_{n2} + \dots + X_{nm} + Y_n
 \end{aligned}
 \tag{2.1}$$

وبملاحظة أن:

$$\begin{aligned}
 a_{11} &= \frac{x_{11}}{x_1} \quad , \quad a_{12} = \frac{x_{12}}{x_2} \quad , \quad a_{21} = \frac{x_{21}}{x_1} \\
 a_{22} &= \frac{x_{22}}{x_2} \quad , \quad a_{n1} = \frac{x_{n1}}{x_1} \quad , \quad a_{n2} = \frac{x_{n2}}{x_2}
 \end{aligned}$$

أو بشكل عام

$$a_{ij} = \frac{x_{ij}}{x_j}$$

وعليه فإن

$$X_{ij} = a_{ij} x_j \dots \dots \dots \tag{2.2}$$

علماً أن (i) تمثل عدد الصفوف، و (j) تمثل عدد الأعمدة
الآن بإحلال المعادلة رقم (2.2) في نظام المعادلات (2.1) نحصل على:

$$\begin{aligned}
 X_1 &= a_{11} X_1 + a_{12} X_2 + \dots + a_{1n} X_n + Y_1. \\
 X_2 &= a_{21} X_1 + a_{22} X_2 + \dots + a_{2n} X_n + Y_2. \\
 \dots & \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots \\
 \dots & \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots \\
 \dots & \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots \\
 X_n &= a_{n1} X_1 + a_{n2} X_2 + \dots + a_{nn} X_n + Y_n.
 \end{aligned}
 \tag{2.3}$$

من نظام المعادلات رقم (2.4) نلاحظ أن إنتاج كل قطاع يعتمد على الطلب النهائي على منتجاته إضافة إلى إنتاج كل القطاعات في الإقتصاد، مع ملاحظة أن قيمة إنتاج القطاع تكون أكبر من قيمة المدخلات المستخدمة فيه والفرق بين قيمة الإنتاج الكلي للقطاع ومجموع قيم المدخلات التي إستخدمها هي عبارة عن القيمة الإنتاج الكلي للقطاع ومجموع قيم المدخلات التي إستخدمها هي عبارة عن القيمة المضافة والتي يمكن أن نرمز لها بالرمز V_j ويمكن أن نكتب معادلة واحدة فقط لقطاع رقمه (1) لتوضيح تقسيم الناتج الكلي لهذا القطاع إلى مدخلات من مختلف القطاعات وإلى القيمة المضافة المتحققة فيه على النحو التالي:

$$a_{11} X_1 + a_{21} X_1 + \dots + a_{n1} X_1 + V_j = X_j \dots (2.4)$$

وحيث أن القيمة المضافة تمثل عوائد عناصر الإنتاج المختلفة، فإننا نستطيع أن نوضح المكونات المختلفة للقيمة المضافة لكل قطاع وذلك باستبدال الصف (V_j) في المعادلة رقم (2.4) بمجموعة من الصفوف تمثل عناصر مكونات القيمة المضافة، وهنا يجدر التذكير أن عناصر صف القيمة المضافة الذي رمزنا له بالرمز (V) عبارة عن القيمة المضافة في الإقتصاد أو هي عوائد عناصر الإنتاج التي تشكل مجموعها الدخل القومي، وبما أن مجموع عناصر الطلب النهائي التي رمزنا لها بالرمز (Y) عبارة عن قيمة المنتجات النهائية المتولدة في الإقتصاد وهذا هو الدخل القومي، فإن مجموع عناصر عمود الطلب النهائي يساوي مجموع عناصر صف القيمة المضافة، أي أن:

$$V_1 + V_2 + \dots + V_n = Y_1 + Y_2 + \dots + Y_n \dots (2.5)$$

والآن يمكن كتابة معاملات المتغيرات في نظام المعادلات رقم (2.3) في

شكل مصفوفة على النحو التالي:

$$\begin{bmatrix} a_{11} & a_{12} & \dots & a_{1n} \\ a_{21} & a_{22} & \dots & a_{2n} \\ \dots & \dots & \dots & \dots \\ a_{n1} & a_{n2} & \dots & a_{nn} \end{bmatrix} = A \quad \dots\dots\dots(2.6)$$

ويطلق على هذه المصفوفة، مصفوفة المعاملات الفنية للإنتاج أو المصفوفة التكنولوجية، علماً أن هناك بعض الافتراضات الهامة المتعلقة بهذه المصفوفة وهي:

(١) أن أي عنصر من عناصر المصفوفة التكنولوجية يجب أن يكون موجباً أو أقل من الواحد الصحيح، ويمكن أن يكون صفراً ولكنه لا يمكن أن يكون سالباً:

$$1 > a_{ij} \geq 0$$

(٢) يفترض أن مجموع عناصر أي عمود أقل من الواحد الصحيح:

$$\sum_{i=1}^n a_{ij} < 1$$

(٣) إفتراض ثبات العائد على الحجم، وأنه ليست هناك وفورات خارجية، وهذا يعني أن المعاملات التكنولوجية هي معاملات ثابتة.

ويمكن كتابة نظام المعادلات رقم (2.3) بإعتماد مفهوم المصفوفة على

النحو التالي:

$$X = AX + Y \quad \dots\dots\dots(2.7)$$

أو

$$[I-A] X = Y \quad \dots\dots\dots(2.8)$$

حيث أن (I) عبارة عن مصفوفة الوحدة، والعمود (X) يمثل منتج الإنتاج في كل قطاع من القطاعات الإقتصادية، كما أن (Y) تمثل منتج الطلب النهائي، ويمثل حاصل طرح مصفوفة المعاملات الفنية من مصفوفة الوحدة [I-A] ما يسمى بمصفوفة ليونتيف (Leontief Matrix).

وبضرب طرفي المعادلة رقم (2.8) بمعكوس مصفوفة ليونتيف $[I-A]^{-1}$

على النحو التالي:

$$[I-A]^{-1} [I-A] X = [I-A]^{-1} Y \quad \dots\dots\dots(2.9)$$

$$x = [I-A]^{-1} Y \quad \dots\dots\dots(2.10)$$

الآن إذا ما تم تعريف معكوس مصفوفة ليونتيف على النحو التالي:

$$[I-A]^{-1} = R = \{r_{ij}\} \dots \dots \dots (2.11)$$

حيث أن (r_{ij}) تمثل خلايا معكوس مصفوفة ليونتيف وهي عبارة عن المشتقة الجزئية لـ (X_i) بالنسبة للطلب النهائي (Y_j) على النحو التالي :

$$r_{ij} = \partial x_i / \partial Y_j \dots \dots \dots (2.12)$$

وإذا زاد (Y_j) بمقدار وحدة واحدة، فإن الأثر الكلي (Total Effect) يظهر في صورة زيادة في الإنتاج الكلي لكافة القطاعات ويمكن التعبير عنه بـ $(\sum_{i=1}^n r_{ij})$

وهو ما يعرف بمضاعف الإنتاج.

مما تقدم نستنتج أن حاصل الجمع العمودي لقطاع معين في معكوس مصفوفة ليونتيف يمثل الأثر المباشر وغير المباشر على الاقتصاد الناجم عن التغير بمقدار وحدة واحدة في الطلب النهائي على منتجات ذلك القطاع. ولبيان الدور الذي يلعبه قطاع الزراعة في الاقتصاد الأردني، ستستخدم هذه الدراسة تقنيات التحليل التالية المرتبطة بجداول المستخدم/المنتج وهي :

٢:٤:١ : المضاعفات (Multipliers)

وهي عبارة عن المشتريات المباشرة وغير المباشرة التي يستخدمها كل قطاع كمدخلات وسيطة من القطاعات الأخرى لإشباع ما مقداره وحدة واحدة من الزيادة في الطلب النهائي على منتجات ذلك القطاع والتي يمكن إيجادها لكل قطاع على أساس حاصل الجمع العمودي لذلك القطاع.^(٣١) والصيغة الرياضية التالية يمكن استخدامها كتعبير عن مضاعف الإنتاج (Output Multiplier) :

$$OM = \sum_i r_{ij} \dots \dots \dots (2.13)$$

وترمز (OM) إلى مضاعفات الإنتاج، أما (r_{ij}) فنقيس التغير بالزيادة أو بالنقصان في إنتاج القطاع (i) الناجمة عن التغير بالزيادة أو بالنقصان (لوحدة واحدة) في الطلب النهائي على منتجات ذلك القطاع.^(٣٢)

٢:٤:١:٢ : روابط الجذب الخلفية (Backward Linkages)

وهي أن أي تغير بالزيادة أو بالنقصان يحدث في النشاط الإنتاجي لقطاع معين ليكن (i) يترتب عليه تغيرات بالزيادة أو بالنقصان لجميع نشاطات القطاعات الإنتاجية الأخرى التي تباع منتجاتها (مخرجاتها) للقطاع (i)، ويطلق على هذا النوع من التغير بالأثر السببي (Causal Effect).

ولقياس الروابط الخلفية المباشرة وغير المباشرة فقد رأى راسمسين (Rasmussen) أن الآلية المناسبة لذلك، تكون باستخدام متوسطات المتوسطات لخلايا معكوس مصفوفة (المستخدم/المنتج) من نظام ليونتييف (Leontief System) والصيغة الرياضية التوفيقية لذلك هي (٣٣):

$$u_j^b = \left(\frac{1/n \sum_i r_{ij}}{1/n^2 \sum_j \sum_i r_{ij}} \right) \dots \dots \dots (2.14)$$

وتعبر (r_{ij}) عن عناصر معكوس مصفوفة ليونتييف، وتمثل (n) عدد القطاعات الاقتصادية، أما البسط $\left(\frac{1}{n} \sum_i r_{ij} \right)$ فيشير إلى متوسط الاحتياجات المباشرة وغير المباشرة اللازمة لضمان انسياب وحدة واحدة إلى الطلب النهائي من منتجات القطاع (j). في حين أن المقام $\left(\frac{1}{n^2} \sum_j \sum_i r_{ij} \right)$ يعبر عن متوسط المتوسطات للاحتياجات المباشرة وغير المباشرة اللازمة لضمان انسياب وحدة واحدة من جميع منتجات القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد عندما يزداد الطلب الكلي النهائي بمقدار وحدة واحدة.

وقد قيمة الروابط الخلفية يمكن أن تكون أكبر أو أقل من الواحد الصحيح

($U_j^b > 1$)، إلا أنها تكون مرتفعة وقوية إذا زادت عن الواحد.

٢:٤:١:٣ : روابط الجذب الأمامية (Forward Linkages)

يشير هذا النوع من الروابط إلى التغييرات التي تتولد سواء بالزيادة أو بالنقصان في نشاطات القطاعات الإنتاجية المستخدمة لمخرجات قطاع معين (كالزراعة مثلاً) الناجمة عن تغير بالزيادة أو بالنقصان في نشاط هذا القطاع، ويطلق على هذا النوع من التغييرات بالأثر المسموح (Permissive Effect) (٢٤) ولإيجاد قيمة روابط الجذب الأمامية المباشرة وغير المباشرة يمكن استخدام خلايا صفوف معكوس مصفوفة المستخدم/المنتج من نظام ليونتيف. وتوخياً للدقة يفضل استخدام طريقة متوسطات المتوسطات والوصول إلى ذلك يكون باستخدام الصيغة الرياضية التالية (٢٥):

$$U_i^f = \left(\frac{1/n \sum_j r_{ij}}{1/n^2 \sum_i \sum_j r_{ij}} \right) \dots \dots \dots (2.15)$$

ويشير البسط $\left(\frac{1}{n} \sum_j r_{ij} \right)$ إلى متوسط المخرجات المباشرة وغير المباشرة للقطاع (i) المستخدمة من قبل القطاعات الأخرى كمستلزمات إنتاج، أما المقام $\left(\frac{1}{n^2} \sum_i \sum_j r_{ij} \right)$ فيشير إلى متوسط المتوسطات للمخرجات المباشرة وغير المباشرة من القطاع (i) المستخدمة من قبل القطاعات الأخرى كمدخلات للإنتاج وقيمة U_i^f يمكن أن تكون أكبر أو أقل من الواحد الصحيح إلا أنها مرتفعة وقوية إذا زادت عن الواحد.

يجدر التذكير أن القطاعات والأنشطة الاقتصادية التي تتسم بروابط جذب أمامية وخلفية عالية تعد من القطاعات الرائدة في الاقتصاد الوطني. وأخيراً إن إيجاد قيمة مضاعفات الإنتاج، وكل من روابط الجذب الأمامية والخلفية ممكن عن طريق معكوس المصفوفة (Inverted Matrix) الذي يمكن استخراجها من المصفوفة الأصلية لجدول المستخدم/المنتج، فإذا رمزنا للمصفوفة الأصلية ب (A) فإن معكوسها سيكون (A^{-1}) ، كما يمكن استخراجها عن طريق طرح المصفوفة (A) من مصفوفة الوحدة (I) فيكون المعكوس $[(I-A)^{-1}]$ ، أضف

إلى ذلك أنه يمكن إيجاد المعكوس على أساس مصفوفة المعاملات الفنية (Technical Co-Efficient Matrix)، فإذا رمزنا لهذه المصفوفة بـ (B) فيكون معكوسها (B^{-1}) ، كما يمكن إيجاد المعكوس لهذه المصفوفة بطرحها من مصفوفة الوحدة ثم استخراج معكوسها $[(I-B)^{-1}]$.

٢:٤:٢ : استخدام صيغة كوزنتس^(٣٦) (kuznets) لقياس مساهمة نمو الناتج الزراعي في نمو الناتج المحلي الإجمالي أو ما أطلق عليه بـ (Product-Contribution Formula):

وهو تعبير في صيغة رياضية تم وضعه من قبل الاقتصادي كوزنتس لقياس مساهمة نمو الإنتاج الزراعي في نمو الناتج المحلي الإجمالي مع الأخذ في الاعتبار القيمة الأساسية (Initial Value) لمساهمة الزراعة والنمو النسبي الصافي للإنتاج الزراعي وغير الزراعي.

فما دام أن الناتج الوطني هو عبارة عن مجموع النواتج الصافية للقطاعات الاقتصادية، فإن الزيادة الصافية في الناتج الزراعي تنعكس إيجابياً على النمو فيه. ولإيجاد صيغة كوزنتس يمكن اعتماد الافتراضات والمعادلات التالية:

P_a ناتج القطاع الزراعي.

P_n ناتج القطاعات غير الزراعية.

P الناتج المحلي الإجمالي.

$$P = P_a + P_n \dots\dots\dots(2.16)$$

$$\delta P = \frac{\delta P_a}{P_a} P_a + \frac{\delta P_n}{P_n} P_n \dots\dots\dots(2.17)$$

أي أن التغير في الناتج المحلي الإجمالي يساوي التغير في الناتج الزراعي مضافاً إليه التغير في الناتج المحلي غير الزراعي.

لنفرض أن :

$$r_a = \frac{\delta P_a}{P_a}, \quad \& \quad r_n = \frac{\delta P_n}{P_n}$$

$$\delta P = P_a r_a + P_n r_n \dots\dots\dots(2.18)$$

$$P_a r_a = \delta P - P_n r_n \dots \dots \dots (2.19)$$

علماً أن:

δP الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي.

r_n معدل النمو السنوي في الناتج الزراعي.

r_n معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي غير الزراعي.

بقسمة طرفي المتطابقة (2.19) على δP تصبح:

$$\frac{P_a r_a}{\delta P} = 1 - \frac{P_n r_n}{\delta P} \dots \dots \dots (2.20)$$

بما أن :

$$\delta P = P_a r_a + P_n r_n$$

فإن

$$\begin{aligned} \frac{P_a r_a}{\delta P} &= 1 - \frac{P_n r_n}{P_a r_a + P_n r_n} \\ &= \frac{P_a r_a + P_n r_n - P_n r_n}{P_a r_a + P_n r_n} = \frac{P_a r_a}{P_a r_a + P_n r_n} \\ &= \frac{1}{(P_a r_a + P_n r_n) / P_a r_a} = \frac{1}{1 + P_n r_n / P_a r_a} \\ &= \frac{1}{1 + \frac{P_n * r_n}{P_a r_a}} \dots \dots \dots (2.21) \end{aligned}$$

وسيتم إيجاد نسبة مساهمة نمو الناتج الزراعي في النمو الاقتصادي في الأردن باستخدام الصيغة في المعادلة رقم (2.21) لفترات زمنية مختلفة ستقسم إليها فترة هذه الدراسة.

٢:٤:٣ : استخدام الأسلوب القياسي التطبيقي في قياس مساهمة القطاع

الزراعي في النمو الاقتصادي في الأردن

لقياس أثر النمو في الإنتاج الزراعي على النمو في الاقتصاد الأردني تم

استخدام دالة إنتاج كلية من نوع كوب- دوجلاس (Cobb- douglas).^(٣٧)

$$Y = CK^\alpha L^\beta e^{\text{Log} R} \dots \dots \dots (2.22)$$

حيث أن (Y) تمثل الناتج المحلي الإجمالي، و (C) الثابت، و (K) مخزون رأس المال، و (L) قوة العمل، في حين أن $e^{\log R}$ تمثل نسبة التغير التكنولوجي مع الزمن (وتأخذ على أنها نسبة التغير في الإنتاجية مع الزمن).
باشتقاق الدالة أعلاه (2.22) بالنسبة للزمن ينتج:

$$Y^* = \alpha K^* + BL^* + R^* \dots\dots\dots(2.23)$$

حيث أن (Y^*) تمثل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، و (K^*) النمو في رأس المال، و (L^*) النمو في العمالة، وأخيراً (R^*) تعبر عن التغير في الإنتاجية بدالة الإنتاج أعلاه.

مع ملاحظة أن مساهمة الزراعة في النمو الاقتصادي تكون من خلال تأثيرها الإيجابي في إنتاجية عوامل الإنتاج (Total factor Product) في الاقتصاد ويظهر ذلك في صورة انتقال (Shift) لدالة الإنتاج الكلية للأعلى. وبافتراض أن نسبة التغير في الإنتاجية تتأثر إيجابياً بالنمو في كل من الزراعة، والصادرات، وسلبياً بنسبة التضخم وذلك بالصيغة التالية:

$$\dot{R} = a + \lambda A^* + \theta X^* + hP^* + \epsilon \dots\dots\dots(2.24)$$

where: $\lambda, \theta > 0$, & $h < 0$.

وتمثل المتغيرات (A^*) ، و (X^*) ، و (P^*) النمو في كل من الزراعة و الصناعة، ونسبة التضخم على التوالي في حين أن (a) تمثل الثابت وكل من λ ، θ ، h معاملات المتغيرات المستقلة، أما ϵ فتمثل متغير الخطأ العشوائي.

بتعويض المعادلة رقم (2.24) في المعادلة رقم (2.23) نحصل على

المعادلة التالية:

$$Y_t^* = a + \alpha K_t^* + BL_t^* + \lambda A_t^* + \theta X_t^* + hP_t^* + \epsilon \dots\dots\dots(2.25)$$

حيث أن:-

Y_t^* تمثل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي.

K_t^* تمثل النمو السنوي في رأس المال.

L_t^* تمثل النمو السنوي في العمالة.

A_t^* تمثل النمو السنوي في الإنتاج الزراعي.

X_t تمثل النمو السنوي في الصادرات.

P_t تمثل نسبة التضخم السنوي.

وتمثل (a) قيمة الثابت في حين α ، β ، λ ، θ و h تمثل مرونيات المتغيرات

المستقلة.

تجدر الإشارة هنا أنه تم إدخال نسبة النمو السنوي للصادرات، ونسبة التضخم السنوي كعوامل شارحة ومحددة للنمو في الاقتصاد إضافة إلى الزراعة، والعمل، ورأس المال، لإبراز الدور الحقيقي الذي يلعبه النمو في الزراعة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتجنباً لمشكلة — Misspecification لدالة الإنتاج التي سيتم تقديرها. (٣٨)

أخيراً سيتم تقدير النموذج القياسي السابق باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، وبالاعتماد على بيانات السلسلة الزمنية للأردن خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٩٤) مستخدمين برنامج أو حزمة ال Tsp في الكمبيوتر كما ستستخدم الاختبارات الإحصائية الضرورية للتأكد من قدرة المتغيرات المستقلة (الداخلية في النماذج القياسية) على تفسير المتغيرات التابعة.

الهوامش

- Gillis and Others, Economics Of Development, Third edition, 1992, (١)
PP, 8.
- (٢) سالم النجفي ، ومحمد صالح القرشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، ١٩٨٨، ص
١٠٢، ١٠٣.
- Michael Todaro, Development in the Third World 4 th edition, 1989, (٣)
PP. 68.
- (٤) سالم النجفي، ومحمد القرشي، مرجع سابق، ص ١٠٥.
- (٥) Michael Todaro, Ibid, PP. 69.
- (٦) Gillis And Others, Ibid, PP. 93.
- (٧) Michael Todaro, Ibid, PP. 74.
- (٨) Ibid, PP. 74.
- (٩) Ibid, PP.76.
- (١٠) كامل بكري، التنمية الاقتصادية، ١٩٨٨، ص ٧٧.
- (١١) انطونيوس كرم، اقتصاديات التخلف والتنمية، مركز الإنماء القومي، ١٩٨٠، ص
١٨١-١٩٢.
- (١٢) النجفي، والقرشي، مرجع سابق، ص ١٣١.
- (١٣) كامل بكري، مرجع سابق، ص ٨٤.
- (١٤) سالم النجفي، ومحمد القرشي، مرجع سابق، ص ١٣٣.
- (١٥) عبد الوهاب الدايري، الاقتصاد الزراعي، الطبعة الأولى، ١٩٨٠، ص ٤٢.
- (١٦) لمزيد من الإطلاع أنظر:
- A.M. Saco, The Place of Agriculture in Economic Development. Lectures
on Agricultural Planning delivered at 1963, the FAO Near east regional
Training Center on Agricultural Development Planning, Cairo. 17 March-
15 April, PP20.
- I. Arnon, Modernization of Agriculture In Developing Countries, (١٧)
1981, PP.11.
- (١٨) سالم النجفي، واسماعيل حمادي، التخطيط الزراعي، ١٩٨٩، ص ١٨.
- (١٩) I. Arnon, Ibid, PP. 480.
- (٢٠) Ibid, PP. 481.
- (٢١) سالم النجفي، ومحمد القرشي، مرجع سابق، ص ١٣٦.

- B. Van Heck , Participation of the Pool in Rural Organization , Food (٢٢)
and Agriculture Organization of the UN, Rome, 1979, PP. 98.
- I. Arnon, Ibid, PP. 486. (٢٣)
- Ibid, PP. 488. (٢٤)
- (٢٥) محمد سعيد الفتيح، مبادئ الاقتصاد الزراعي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية،
جامعة حلب، ص ٣٥٢.
- A.P. Thirlwall, Growth And Development, 1983, PP. 74-88. (٢٦)
- S. Robinson, Sources of Growth in Less Developed Countries (٢٧)
Across- Section Study, Quarterly Journal of Economics, August, 1971.
- (٢٨) لمزيد من الأطلاع أنظر:
- عمر محي الدين، التخطيط الاقتصادي، ١٩٧٥، ص ٨٦-٩٦.
- علي الحمادي، دراسة تحليلية- تطبيقية لروابط الجذب الأمامية والخلفية في
الاقتصاد العراقي، مع التركيز على القطاع الصناعي للفترة (١٩٧٦-١٩٨٢)، مجلة أبحاث
اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد ١٠، العدد ٣، ١٩٩٤، ص ٤٦٠، ٤٦١.
- V. Bulmer-Thomas, Input-Output Analysis In Developing Countrise, 1982.
- R.O Connon And E. W. Henry, Input- output Analysis And Its Applications, 1975.
- A. P Thirlwall, Growth And Development, 1983, PP. 231. (٢٩)
- (٣٠) لمزيد من الإطلاع، راجع:
- عبد الخالق العبيدي، وجمال داود سلمان، "الإقتصاد الرياضي"، وزارة التعليم العالي والبحث
العلمي، جامعة بغداد، ١٩٩١، ص ٤١١-٤٢٣.
- أثيل عبد الجبار الجومر، "مقدمة في الرياضيات الإقتصادية"، وزارة التعليم العالي والبحث
العلمي، جامعة الموصل، ١٩٨٨، ص ١٠١-١٠٢.
- V. Bulmer - Thomas, "Input- Output Analysis in Developing Countries",
John Wiley & Sons LTD, New York, 1982, p.p 54-60, p.p 183-197.
- R.O Connor and E. W Henry, "Input - Output analysis and its applications", charles criffin and company ltd, London, 1975.
- Servet And Nader Mrayyan, the Impact Of Housing Investment On (٣١)
The Jordanian Economy, Dirasat, No. 8, 1987. PP. 67!
- V. Bulmer-Thomas, Ibid, PP. 184. (٣٢)

(٣٣) لمزيد من الإطلاع أنظر:

V. Bulmer- Thomas, Ibid, PP.190,191.

Leroy P. Jones, the Measurement Of Hirschmanian Linkages, Quarterly Journal Of Economics, Vol. XC, No. 3, August 1976.

- علي الحمادي، مرجع سابق، ص ٤٦١-٤٦٣.

(٣٤) علي الحمادي، مرجع سابق، ص ٤٦٣.

(٣٥) لمزيد من الإطلاع أنظر:

- علي الحمادي، مرجع سابق، ص ٤٦٤.

- Leroy p. Jones, Ibid.

- V.B ulmer- Thomas, Ibid, PP. 192.

- Pan A. Yotopoulos and Jeffrey, B. Nucent, in Defense of Atest Of The Linkages Hypothesis, Quarterly Journal of Economics, Vol. Xc, No. 3, August 1976.

S. Ghatak And k. Ingersent, Agriculture And Economic Development, 1984, PP. 27. (٣٦)

ERH- Chenghwa, The Contribution of Agriculture to Economic (٣٧)

- Growth: Some Empirical Evidence, World Development, 1988, PP. 1329 1339.

Ibid, PP. 1332. (٣٨)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الثالث
تطور قطاع الزراعة وأهميته النسبية في
الاقتصاد الأردني

الفصل الثالث

تطور قطاع الزراعة وأهميته النسبية في الاقتصاد الأردني

١:٣ تمهيد

يعتبر قطاع الزراعة أحد أهم القطاعات الانتاجية في اقتصاديات الدول، وفي الأردن ظلت الزراعة الحرفة الرئيسة لمعظم السكان حتى مطلع السبعينيات، ولعب هذا القطاع دوراً حيوياً في الاقتصاد الأردني تمثل في توفير الامن الغذائي، واستيعاب جزءاً مهماً من العمالة الوطنية، ناهيك عن دور الصادرات الزراعية في تعزيز الصادرات الوطنية وانعكاسات ذلك على تعديل الميزان التجاري، وجلب العملة الصعبة.

كان قطاع الزراعة في مطلع الستينيات يساهم بما نسبته (٢٢٪) من إجمالي الناتج المحلي، ويستوعب (٣٣٪) من مجموع القوى العاملة في الأردن، كما كانت الصادرات الزراعية تشكل حوالي (٤٩٪) من إجمالي الصادرات الوطنية^(١)، وظهرت القيمة المضافة للقطاع الزراعي خلال الفترة (١٩٦٦-١٩٦٢) اتجاهات متصاعدة فبلغ متوسط زيادة الانتاج الزراعي الصافي (٦٪) سنوياً، ونتجت تلك الزيادة عن التوسع في انتاج المناطق الزراعية المروية في اعقاب انجاز مشروع قناة الغور الشرقية، ومشاريع الري في المناطق المرتفعة، وبفضل حدوث مواسم زراعية جيدة في المناطق البعلية^(٢).

خلال تلك السنوات وفي النصف الأول من عقد الستينات كان قد بدأ الأردن عهد التخطيط الاقتصادي الشامل، الذي اولى القطاع الصناعي الاهتمام الاكبر، وأخذت الصناعة تأخذ دوراً متزايداً في الاقتصاد الأردني إلى ان اصبح القطاع الصناعي اكبر القطاعات الانتاجية مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي^(٣)، كما كان لنتائج حرب حزيران ١٩٦٧، واحتلال الضفة الغربية تأثيرها على نشاط القطاعات الاقتصادية، ففقدان اسواق الضفة الغربية، واحتلال أراضيها التي تعتبر من اخصب وانجب الاراضي، والاحداث التي مرت بالبلاد أدت إلى

اتجاهات نمو سلبية بالاسعار الثابتة بلغت في الزراعة (-٢٪)، وفي الصناعة (-١٪).^(٤)

وخلال الفترة (١٩٧٣-١٩٧٥) أظهرت القيمة المضافة في القطاع الزراعي انخفاضاً بالاسعار الثابتة متوسط نسبته (١٪) سنوياً، ويعزى هذا الانخفاض إلى الجفاف والصقيع الذي أصاب الزراعة في عامي ١٩٧٣، ١٩٧٥، وانخفضت نسبة الصادرات الزراعية إلى نحو (٢٥٪) من مجمل الصادرات خلال الفترة نفسها، كما أصبحت العمالة الزراعية تشكل ما نسبته (١٨٪) من إجمالي القوى العاملة الاردنية وذلك في عام ١٩٧٥. وخلال الفترة (١٩٧٦-١٩٨٠) ازداد الدخل الزراعي من (٢٦) مليون دينار في عام ١٩٧٥ إلى حوالي (٦٩) مليون دينار في عام ١٩٨٠، وبلغ معدل النمو السنوي فيه بالاسعار الثابتة (٥,٧٪).^(٥) على الرغم من تزايد الانتاج الزراعي ونموه بالارقام المطلقة إلا ان نسبته من الناتج المحلي الاجمالي اخذت بالتراجع منذ عام ١٩٧٩ فبلغت (٧٪) في هذا العام بالاسعار الجارية بعد ان كانت (١١,٣٪) في عام ١٩٧٨، وتراوحت نسبة المساهمة في الانتاج المحلي بين الارتفاع والانخفاض الطفيفين حتى وصلت (٦,٦٪) في عام ١٩٨٩، ثم (٥,٧٪) في عام ١٩٩٥ وذلك من اجمالي الناتج المحلي (انظر الجدول رقم ٣-١ لاحقاً)، ويعكس هذا الانخفاض في اهمية القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي التغيرات الهيكلية التي طرأت على الاقتصاد الأردني بشكل عام، وعلى القطاع الزراعي بشكل خاص خلال فترة التخطيط منذ عام ١٩٧٣.^(١)

٢:٣ : الاهمية الاقتصادية للزراعة في الأردن

١:٢:٣ : المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي

يعتبر القطاع الزراعي احد اهم القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الأردني، اذ شكلت مساهمته (خلال النصف الأول من عقد الستينات) في الناتج المحلي الاجمالي اكثر من (٢٥٪)، وظل يتمتع بمساهمة ملحوظة حتى عام ١٩٧٢ فبلغت نسبة مساهمته في هذا العام (١٣,٣٪)، انخفضت إلى (٨,٨٪) في عام

١٩٧٣، ثم ارتفعت إلى (١٦,٥%) في عام ١٩٧٤، وبعد ذلك تراوحت النسبة بين الانخفاض والارتفاع خلال فترة النشاط الاقتصادي إلى أن وصلت (٦,١%) في عام ١٩٨١، ووصلت أدنى مستوى لها فبلغت (٥,٥%) في عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥، وعادت فارتفعت إلى أن وصلت (٨,٥%) و (٨,٣%) في عامي ١٩٩١، ١٩٩٢ على التوالي، ثم عاودت انخفاضها فوصلت (٥,٧) في عام ١٩٩٥ (انظر جدول رقم ٣-١).

المنتج الزراعي بالأرقام المطلقة يجد أنه ارتفع من (١٩,٤) مليون دينار في عام ١٩٦٨ إلى (٨٣) مليون دينار، (٩٨,٤) مليون دينار، (٧٨,٨) مليون، و (٢١٩,٦) مليون دينار في الأعوام ١٩٨٠، ١٩٨٥، ١٩٩٠، ١٩٩٥، على التوالي. كما بلغت نسبة متوسط النمو السنوي في إنتاج قطاع الزراعة (١٣,٧%) خلال السنوات (١٩٦٨-١٩٩٥)، وفي عام ١٩٦٩ بلغت نسبة النمو السنوي (٦٠,٨%)، ووصلت أدنى مستوى لها فكان نموها سالباً في عام ١٩٧٥ بنسبة بلغت (-٤٧,٢%) وكان ذلك بسبب ظروف الجفاف التي سادت خلال ذلك العام، وأعلى مستوى وصلت إليه كان في عام ١٩٧٤ بنسبة نمو بلغت (١٢٨,٨%)، أما عام ١٩٩٥ فبلغت نسبة النمو في الإنتاج الزراعي (٨,٢%) (لاحظ جدول رقم ٣-١).

جدول رقم (٣-١)

مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي، وفي استيعاب جزء من العمالة الوطنية
بالاسعار الجارية للفترة (١٩٦٨-١٩٩٥)

السن	النمو في الناتج الزراعي (%)	النمو في العمالة الكلية (%)	النمو في الناتج المحلي الاجمالي (%)	العمالة الزراعية		الناتج الزراعي		العمالة الكلية في الاقتصاد (الف عامل)	GDP الناتج المحلي الاجمالي (مليون دينار)	المستويات
				العدد (الف عامل)	% من العمالة الكلية	القيمة (مليون دينار)	% من الـ GDP			
-	-	-	-	٢٢,٣	٥٦,٢	١٠,٦	١٩,٤	٢٥١,٦	١٨٣,٥	١٩٦٨
-	٦٠,٨	١,٥	٢٥,٠	٢١,٠	٥٣,٥	١٣,٦	٣١,٢	٢٥٥,٣	٢٢٩,٣	١٩٦٩
-	٢١,٢ -	١,٤	٧,٩ -	١٩,٥	٥٠,٤	١١,٦	٢٤,٦	٢٥٨,٩	٢١١,٣	١٩٧٠
-	٢٢,٠	٣,٤	٦,٤	١٨,٣	٤٩,١	١٣,٤	٣٠,٠	٢٦٧,٨	٢٢٤,٨	١٩٧١
-	١٥,٧	٣,٤	١٦,١	١٧,٣	٤٧,٨	١٣,٣	٣٤,٧	٢٧٧,٠	٢٦١,٠	١٩٧٢
-	٢٨,٠ -	٦,٩	٩,١	١٦,٨	٤٩,٨	٨,٨	٢٥,٠	٢٩٦,٠	٢٨٤,٨	١٩٧٣
-	١٢٨,٨	٦,٩	٢٢,٠	١٥,٩	٥٠,٤	١٦,٥	٥٧,٢	٣١٦,٣	٣٤٧,٥	١٩٧٤
-	٤٧,٢ -	٦,٩	١٠,٠	١٤,٩	٥٠,٢	٧,٩	٣٠,٢	٣٣٨,١	٣٨٢,٢	١٩٧٥
-	٤٠,١	٦,٩	٢٥,٥	١٣,٧	٤٩,٥	٨,٨	٤٢,٣	٣٦١,٤	٤٧٩,٧	١٩٧٦
-	٢٣,٦	٢,٧	٢٠,٩	١٣,٠	٤٨,٠	٩,٠	٥٢,٣	٣٧١,٠	٥٨٠,٠	١٩٧٧
-	٤٧,٠	٢,٧	١٧,٣	١٢,٢	٤٦,٦	١١,٣	٧٦,٩	٣٨١,٠	٦٨٠,٢	١٩٧٨
-	٢٠,٢ -	٢,٧	٢٩,٥	١١,٥	٤٥,١	٧,٠	٦١,٤	٣٩١,١	٨٨٠,٥	١٩٧٩
-	٣٥,٢	٣,٦	١٩,٤	١٠,٢	٤١,٤	٧,٩	٨٣,٠	٤٠٥,٣	١٠٥١,٤	١٩٨٠
-	٤,١ -	٣,٢	٢٤,٥	٩,٣	٣٩,٠	٦,١	٧٩,٦	٤١٨,٤	١٣٠٩,١	١٩٨١
-	١٦,٥	٣,١	١٦,٧	٨,٣	٣٥,٨	٦,١	٩٢,٧	٤٣١,٨	١٥٢٧,٩	١٩٨٢
-	١٨,٥	٣,١	٥,٣	٧,٤	٣٢,٨	٦,٨	١٠٩,٨	٤٤٥,٣	١٦٠٨,٤	١٩٨٣
-	١١,٣ -	٣,٠	٩,٧	٧,٦	٣٤,٩	٥,٥	٩٧,٤	٤٥٨,٥	١٧٦٤,٢	١٩٨٤
-	١,٠	٣,٠	١,٠	٧,٨	٣٦,٩	٥,٥	٩٨,٤	٤٧٢,٣	١٧٨٢,٥	١٩٨٥
-	١٦,٢	٤,٣	٢,٢	٧,٦	٣٧,٤	٦,٣	١١٤,٣	٤٩٢,٦	١٨٢٠,٨	١٩٨٦
-	٢٠,٦	٣,٤	٣,١	٧,٤	٣٧,٧	٧,٣	١٣٧,٨	٥٠٩,٣	١٨٧٨,٠	١٩٨٧
-	٢,٤ -	٢,٦	٣,٧	٧,٦	٣٩,٧	٦,٩	١٣٤,٥	٥٢١,٨	١٩٤٦,٦	١٩٨٨
-	٣,٩	٠,٣	٨,٤	٧,٢	٣٧,٧	٦,٦	١٣٩,٨	٥٢٣,٥	٢١٠٩,٦	١٩٨٩
-	٣٤,٣	٠,١	١٠,٢	٧,٣	٣٨,٣	٨,١	١٨٧,٨	٥٢٤,٢	٢٣٢٤,٥	١٩٩٠
-	١٣,٧	٠,٢	٧,٨	٧,٤	٤٠,٨	٨,٥	٢١٣,٥	٥٢٥,٠	٢٥٠٥,٦	١٩٩١
-	١٥,٦	١٤,٣	١٨,٢	٧,٤	٤٤,٤	٨,٣	٢٤٦,٩	٦٠٠,٠	٢٩٦٠,٩	١٩٩٢
-	٢١,٧ -	٤٣,٢	٨,٦	٦,٤	٥٥,٠	٦,٠	١٩٣,٣	٨٥٩,٣	٣٢١٤,٦	١٩٩٣
-	٥,٠	-	٩,٨	-	-	٥,٨	٢٠٣,٠	-	٣٥٢٩,٣	*١٩٩٤
-	٨,٢	-	٨,٩	-	-	٥,٧	٢١٩,٦	-	٣٨٤٤,٣	*١٩٩٥

المصدر : ١- البنك المركزي الأردني، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٥) عدد خاص، ايار ١٩٩٦، ص ٤٨.

٢- عيسى إبراهيم واخرون، دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردني، الجزء الثالث، قاعدة بيانات سوق العمل الأردني، ١٩٨٩، ص ٦٢.

٣- البنك المركزي الأردني، النشرة الاحصائية الشهرية، تشرين ثاني ١٩٩٤، ص ٩١.

٤- وزارة العمل، التقرير السنوي لعام ١٩٩٣، ص ١٦.

* لم تتوفر بيانات عن حجم العمالة للمستويات ١٩٩٤ و ١٩٩٥.

يلاحظ مما تقدم أن هناك تذبذب واضح في نمو الناتج الزراعي، وفي مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات (١٩٦٨-١٩٩٥)، ويعزى ذلك من جهة إلى اعتماد الزراعة الأردنية بشكل كبير جداً على الأمطار التي تتذبذب من عام إلى آخر وإلى ظروف الجفاف والصقيع، إضافة إلى ضعف القدرات التسويقية لدى المزارعين وتفتت الملكيات الزراعية،^(٧) ومن جهة أخرى إلى السياسة التنموية التي اتبعتها الحكومة بالتركيز على القطاعات الأخرى غير الزراعية خاصة القطاع الصناعي.^(٨)

٣:٢:٢ : المساهمة في استيعاب جزء من العمالة الوطنية:

يتبين من جدول رقم (٣-١) أن العمالة الزراعية بلغت (٥٦,٢) ألف عامل في عام ١٩٦٨ أي ما نسبته (٢٢,٣٪) من العمالة الكلية، وهذا يؤكد الدور الهام الذي لعبه قطاع الزراعة في توفير فرص العمل، إلا أن هذا الدور أخذ بالتراجع إلى أن وصلت العمالة الزراعية (٤٧,٨) ألف عامل في عام ١٩٧٢ أي مانسبته (١٧,٣٪) من العمالة الكلية، وإلى (٣٥,٨) ألف عامل في عام ١٩٨٢ أي ما نسبته (٨,٣٪) من العمالة الكلية، ثم ارتفعت بعد ذلك العمالة الزراعية تدريجياً إلى أن وصلت (٥٥) ألف عامل في عام ١٩٩٣ أي ما نسبته (٦,٤٪) من العمالة الكلية، أي أن التغيرات في الإنتاج الزراعي، و مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وفي معدلات النمو في القيمة المضافة لهذا القطاع انعكست سلباً على العمالة الزراعية، ويعزى هذا التراجع في أعداد العمالة الزراعية ونسبتها إلى العمالة الكلية إلى تسرب العمالة الزراعية إلى القطاعات الأخرى وإلى انخفاض الأجور في القطاع الزراعي مقارنةً بالقطاعات الأخرى، كما تتناسب ونماذج التنمية التي تقوم على نقل المزارعين إلى خارج القطاع الزراعي^(٩).

بمقارنة نسبة نمو العمالة الزراعية مع نسبة نمو العمالة الكلية يتبين أن نسبة النمو في العمالة الزراعية كانت سالبة بشكل عام حتى عام ١٩٨٣، ثم بدأت تنمو بشكل إيجابي منذ عام ١٩٨٤ من (٦,٤٪) إلى أن بلغت (٢٣,٩٪) في عام ١٩٩٣ والفترة الواقعة بين العامين المذكورين تمثل فترة التراجع الاقتصادي في

الأردن، مما يدل على أن القطاع الزراعي يساهم في علاج مشكلة البطالة، كما يعود ذلك إلى نمو القطاع الزراعي وسياسة إحلال العمالة الأردنية محل العمالة الوافدة التي اعتمد القطاع الزراعي عليها بشكل كبير (١٠) علماً أن البطالة خلال فترة التراجع الاقتصادي المذكورة كانت مرتفعة وبلغ متوسط نسبتها السنوية حوالي (١١,٦٪) (١١).

٣:٢:٣: المساهمة في التجارة الخارجية:

يشكل الميزان التجاري الزراعي جزءاً مهماً من الميزان التجاري الكلي، وله تأثيراته المهمة فيه، يتضح ذلك من خلال ارتفاع نسبة مساهمة كل من المستوردات، والصادرات من المنتوجات الزراعية في كل من المستوردات والصادرات الوطنية الكلية، وبدراسة التطور في قيمة المستوردات من المنتجات الزراعية، وبنسبتها من المستوردات الوطنية نلاحظ أنها ارتفعت من (١٥,٨) مليون دينار في عام ١٩٦٨ بنسبة (٢٧,٥٪) من إجمالي المستوردات الأردنية إلى (١٦٧,٩) مليون دينار بنسبة (١٦,٨٪) من المستوردات الكلية و(١٩١,٩) مليون دينار بنسبة (١٦,٨٪) من المستوردات الكلية، لعامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ على التوالي (وهما الغامان اللذان بلغ فيهما النمو الاقتصادي ذروته) ، ومع بداية فترة التراجع الاقتصادي أخذت المستوردات الزراعية بالانخفاض إلى أن وصلت (١٥٥,٧) مليون دينار في عام ١٩٨٧ ، مع ملاحظة أن نسبتها من المستوردات الأردنية تراوحت خلال الفترة الواقعة بين العامين ١٩٨٣ و ١٩٨٧ بين (١٦,٤٪) بحددها الأدنى في عام ١٩٨٣ و (١٩,٥٪) بحددها الأعلى وكان ذلك في عام ١٩٨٦ (انظر جدول رقم ٣-٢) وارتفعت المستوردات الزراعية من (١٧٢,٩) مليون دينار في عام ١٩٨٨ بنسبة (١٦,٩٪) من المستوردات الأردنية إلى (٤٣٥,٢) مليون دينار بنسبة (١٧,٧٪) ، و(٤١٩,٢) مليون دينار بنسبة (١٦,٢٪) من المستوردات الكلية وذلك لعامي ١٩٩٣ و ١٩٩٥ على التوالي، ويعزى الارتفاع في قيمة المستوردات إلى ارتفاع أسعارها الناجم عن

انخفاض سعر صرف الدينار الأردني، وإلى الزيادة السكانية المفاجئة التي حصلت في أعقاب حرب الخليج الثانية^(١٢).

أما تطور الصادرات الزراعية ونسبتها من الصادرات الوطنية نلاحظ أن قيمتها انخفضت من (٥,٦) مليون دينار بنسبة (٤٥,٩%) من الصادرات الوطنية في عام ١٩٦٨ إلى (٣,٧) مليون دينار بنسبة (٤٢,١%) من الصادرات الوطنية في عام ١٩٧١، ثم ارتفعت من (٤,٨) مليون دينار بنسبة (٣٨,١%) من الصادرات الوطنية في عام ١٩٧٢ إلى أن بلغت (٣٩,١) مليون دينار بنسبة (٢١,١%) من الصادرات الوطنية، و(٤٣,٦) مليون دينار بنسبة (١٧,١%) من الصادرات الوطنية في عامي ١٩٨٢ و١٩٨٥ على التوالي، وعاودت الانخفاض إلى أن وصلت (٣٠) مليون دينار بنسبة (٩,٢%) من الصادرات الوطنية في عام ١٩٨٨ ارتفعت بعدها لتصل (٩٩,٥) مليون دينار بنسبة (٩,٩%) من الصادرات الوطنية وتفسير ارتفاع قيمة الصادرات الزراعية بعد عام ١٩٨٨ هو بانخفاض سعر صرف الدينار الأردني، مما جعل السلع الزراعية الأردنية تمتلك الميزة النسبية مقارنة بالدول المحيطة، فنتج عنه زيادة في القدرة التنافسية لهذه السلع في الأسواق الخارجية.

من جدول رقم (٣-٢) يمكن ملاحظة ما يلي:-

١. أن الأهمية النسبية للصادرات الزراعية في الصادرات الوطنية كانت في تراجع مستمر خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٩٥) حيث انخفضت نسبتها إلى الصادرات من (٤٥,٩%) في عام ١٩٦٨ إلى (٩,٩%) في عام ١٩٩٥.
٢. إن الأهمية النسبية للمستوردات الزراعية إلى المستوردات الكلية تراوحت بين الانخفاض والارتفاع الطفيفين حتى انخفضت نسبتها من المستوردات الأردنية من (٢٧,٥%) في عام ١٩٦٨ إلى (١٦,٢%) في عام ١٩٩٥.
٣. إن الأهمية النسبية للعجز في الميزان التجاري الزراعي إلى العجز في الميزان التجاري الكلي تذبذبت بين (١٤%) كحد أدنى في عام ١٩٧٧ و(٣٠,٩%) كحد أعلى في عام ١٩٩٠ تراجعت بعد هذا العام بشكل متذبذب إلى أن وصلت

(١٦,٨%) و(٢٠,٢%) لعامي ١٩٩٣ او ١٩٩٥ على التوالي ومع هذا التراجع في الأهمية النسبية للعجز في الميزان التجاري الزراعي ، إلا أنها تبقى عالية وهذا يدل وبصورة جلية على عجز القطاع الزراعي عن تلبية حاجة السكان من السلع الغذائية الزراعية.

مما تقدم يبدو واضحاً تراجع دور القطاع الزراعي في الاقتصاد الممثل في انخفاض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، إذ لم يعد يساهم إلا بـ (٥,٧%) في عام ١٩٩٥ ، وفي تراجع مساهمته في استيعاب القوى العاملة إذ بلغت نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية فقط (٦,٤%) في عام ١٩٩٣ ، وكذلك في ارتفاع الأهمية النسبية للعجز في الميزان التجاري الزراعي إلى العجز في الميزان التجاري الكلي. كل ذلك أدى إلى تراجع أهمية القطاع بين القطاعات الاقتصادية الأخرى ليأخذ الترتيب الثالث بعد قطاعي الخدمات والصناعة، وهو تراجع ناجم عن بطء دوران حركة رأس المال في هذا القطاع وعن انخفاض المردود الاقتصادي منه، إضافة إلى أن خطط التنمية الاقتصادية المتعاقبة لم تعطه الاهتمام الكافي (الممثل بتدلي نصيب هذا القطاع من الاستثمارات المخططة مقارنة بغيره من القطاعات) ليأخذ بعده الإنمائي الحقيقي ليصبح قطاعاً حيويًا وفعالاً. إلى جانب غيره من القطاعات الإنتاجية (الاستثمارية) خاصة القطاع الصناعي منها (١٣).

جدول رقم (٣-٢)

الميزان التجاري الزراعي للفترة (١٩٦٨-١٩٩٥)

نسبة العجز في الميزان الزراعي إلى العجز في الميزان التجاري (%)	العجز في الميزان التجاري الزراعي (مليون دينار)	العجز في الميزان التجاري (مليون دينار)	نسبة المستوردات الزراعية إلى المستوردات الكلية (%)	المستوردات الزراعية (مليون دينار)	المستوردات الكلية (مليون دينار)	نسبة الصادرات الزراعية إلى الصادرات الوطنية	الصادرات الزراعية (مليون دينار)	الصادرات الوطنية (مليون دينار)	لسنوات
٢٢,٥	١٠,٢-	٤٥,٣-	٢٧,٥	١٥,٨	٧٥,٥	٤٥,٩	٥,٦	١٢,٢	١٩٦٨
٢٢,٠	١٢,٣-	٥٥,٩-	٢٦,٣	١٧,٨	٦٧,٨	٤٦,٢	٥,٥	١١,٩	١٩٦٩
٢٤,٧	١٤,٠-	٥٦,٦-	٢٨,٤	١٨,٧	٦٥,٩	٥٠,٥	٤,٧	٩,٣	١٩٧٠
٢٤,٢	١٦,٤-	٦٧,٨-	٢٦,٢	٢٠,١	٧٦,٦	٤٢,١	٣,٧	٨,٨	١٩٧١
٢٧,٢	٢٢,٥-	٨٢,٧-	٢٨,٧	٢٧,٣	٩٥,٣	٣٨,١	٤,٨	١٢,٦	١٩٧٢
٢٧,٧	٢٦,١-	٩٤,٢-	٢٨,٥	٣٠,٨	١٠٨,٢	٣٣,٦	٤,٧	١٤,٠	١٩٧٣
٢٨,٢	٣٣,١-	١١٧,١-	٢٧,٣	٤٢,٧	١٥٦,٥	٢٤,٤	٩,٦	٣٩,٤	١٩٧٤
٢٠,٢	٣٩,٢-	١٩٣,٩-	٢١,١	٤٩,٤	٢٣٤,٠	٢٥,٤	١٠,٢	٤٠,١	١٩٧٥
٢٢,٤	٦٥,٠-	٢٨٩,٩-	٢٤,٠	٨١,٤	٣٣٩,٥	٣٣,١	١٦,٤	٤٩,٦	١٩٧٦
١٤,٠	٥٥,٤-	٣٩٤,١-	١٦,٧	٧٥,٩	٤٥٤,٤	٣٤,٢	٢٠,٦	٦٠,٣	١٩٧٧
١٨,١	٧١,٣-	٣٩٤,٧-	١٩,١	٨٧,٦	٤٥٨,٨	٢٥,٤	١٦,٣	٦٤,١	١٩٧٨
١٧,٢	٨٧,١-	٥٠٦,٩-	١٨,٤	١٠٨,٣	٥٨٩,٥	٢٥,٧	٢١,٢	٨٢,٦	١٩٧٩
١٦,٠	٩٥,٣-	٥٩٥,٩	١٦,٦	١١٨,٨	٧١٦,٠	١٩,٦	٢٣,٥	١٢٠,١	١٩٨٠
١٥,٤	١٣٤,٩-	٨٧٨,٥-	١٦,٠	١٦٧,٩	١٠٤٧,٥	١٩,٥	٣٣,٠	١٦٩,٠	١٩٨١
١٦,٠	١٥٢,٨-	٩٥٦,٩-	١٦,٨	١٩١,٩	١١٤٢,٥	٢١,١	٣٩,١	١٨٥,٦	١٩٨٢
١٥,٣	١٤٤,١-	٩٤٢,٢-	١٦,٤	١٨٠,٤	١١٠٣,٣	٢٢,٧	٣٦,٣	١٦٠,١	١٩٨٣
١٧,٦	١٤٢,٥-	٨١٠,٢-	١٧,٢	١٨٤,٣	١٠٧١,٣	١٦,٠	٤١,٨	٢٦١,١	١٩٨٤
١٦,١	١٢٢,٣-	٨١٩,١-	١٦,٤	١٧٥,٨	١٠٧٤,٥	١٧,١	٤٣,٦	٢٥٥,٤	١٩٨٥
١٩,٨	١٢٣,٧-	٦٢٤,٦-	١٩,٥	١٦٥,٦	٨٥٠,٢	١٨,٦	٤١,٩	٢٥٥,٦	١٩٨٦
١٨,٣	١٢١,٨-	٦٦٦,٨-	١٧,٠	١٥٥,٧	٩١٥,٦	١٣,٦	٣٣,٨	٢٤٨,٨	١٩٨٧
٢٠,٥	١٤٢,٩-	٦٩٧,٧-	١٦,٩	١٧٢,٩	١٠٢٢,٥	١٩,٢	٣٠,٠	٣٢٤,٨	١٩٨٨
٢١,٤	١٤٩,٠-	٦٩٥,٩-	١٦,١	١٩٧,٦	١٢٣٠,٠	١٩,١	٤٨,٦	٥٣٤,١	١٩٨٩
٢٠,٩	٣٤٤,١-	١١١٣,٥-	٢٣,٤	٤٠٣,٩	١٧٢٥,٨	١٩,٨	٥٩,٨	٦١٢,٣	١٩٩٠
٢٩,٨	٣٣١,٧-	١١١١,٩-	٢٤,٤	٤١٧,٧	١٧١٠,٥	١٤,٤	٨٦,٠	٥٩٨,٦	١٩٩١
٢٠,٥	٣٢٤,٠-	١٨٥٠,٢-	١٨,٨	٤١٦,٠	٢٢١٤,٠	١٤,٥	٩٢,٠	٦٣٣,٨	١٩٩٢
١٦,٨	٢٩٥,٢-	١٧٦٢,٣	١٧,٧	٤٣٥,٢	٢٤٥٣,٦	٢٠,٣	١٤٠,٠	٦٩١,٣	١٩٩٣
٢٠,٣	٣١٨,٥-	١٥٦٨,٧-	١٧,٣	٤٠٩,٧	٢٣٦٢,٦	١١,٥	١٩١,٢	٧٩٣,٩	١٩٩٤
٢٠,٢	٣١٩,٧-	١٥٨٦-	١٦,٢	٤١٩,٢	٢٥٩٠,٣	١٩,٩	٩٩,٥	١٠٠٤,٣	١٩٩٥

المصدر: البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٥)، عدد خاص أيار ١٩٩٦،

ص ٣٥، ٣٤

٣:١ مستقبل القطاع الزراعي في إطار المستجدات الإقتصادية العالمية:

وعن مستقبل الزراعة وتجارة المنتجات الزراعية الأردنية في ظل إنضمام الاردن إلى عضوية منظمة التجارة العالمية وكذلك توقيع إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ينبغي ملاحظة ما يلي^(١٤):

١- إن الوثيقة الختامية لمفاوضات جولة أورجواي التي تم التوصل إليها في منتصف ديسمبر ١٩٩٣ ووقعت عليها الدول الأعضاء في ابريل ١٩٩٤ بمراكش تضمنت إتفاقات التجارة الدولية المتعلقة بالزراعة، حيث تقرر البدء في تنفيذها بصفة تدريجية وفي مرحلة إنتقالية مدتها عشر سنوات إعتباراً من يناير ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠٠٥، ويستهدف التنفيذ التدريجي لهذه الإتفاقات إلى تجنب التأثير المباشر والحاد على الدول النامية وعلى الدول الأقل نمواً، علماً أن إتفاقات الزراعة هذه تضمنت نصوصاً ملزمة للدول الأعضاء في مجالات عديدة على النحو التالي:

(أ) دخول الأسواق: المتضمن الإلتزام بتحويل القيود غير الجمركية إلى رسوم جمركية أو قيود تعريفية، وتخفيض التعريفات سواء تلك الناتجة عن عملية التحويل السالفة أو غيرها من التعريفات العادية المفروضة على واردات المنتجات الزراعية، وذلك على مدى ست سنوات في حالة الدول المتقدمة، وعلى مدى عشر سنوات بالنسبة للدول النامية، وإلى غير ذلك من الإجراءات المتعلقة بفتح الأسواق وحرية دخولها.

(ب) الدعم المحلي للمنتجات الزراعية: المتضمن التزام الأعضاء بتخفيض الدعم المحلي للزراعة بحيث يزال الدعم خلال ست سنوات في الدول المتقدمة، وخلال عشر سنوات في الدول النامية، وبالنسبة للدول الأقل نمواً فإنها غير مطالبة بتخفيض الدعم المحلي للزراعة، مع السماح بأشكال مختلفة من الدعم إذا قدر أنها لا تؤثر في التجارة مثل الدعم المقدم في صورة خدمات أو منافع عامة للقطاع الزراعي، وإلى غير ذلك من الإستثناءات التي يمكن الإستفادة منها في تنمية وتطوير قطاع الزراعة.

ج) دعم الصادرات الزراعية: فقد نصت الإتفاقية على حظر تقديم أي دعم جديد للصادرات الزراعية، وعلى تخفيض إعانات تصدير السلع الزراعية القائمة، بحيث يزال الدعم خلال ست سنوات في حالة الدول المتقدمة، وعلى مدى عشر سنوات في حالة الدول النامية، وبالنسبة للدول الأقل نمواً فليس مطلوب منها إجراء أي تخفيض في دعم الصادرات الزراعية.

د) الإجراءات الصحية: وهي الإجراءات المتعلقة بسلامة المواد الغذائية وصحة النباتات والحيوانات، وقد نصت الإتفاقية على حق الحكومات في إتخاذ الإجراءات الصحية اللازمة في هذا الصدد على أن تكون بالحد الذي يعتبر ضرورياً لحماية الإنسان والحيوان والنباتات، دون الوقوع في تفرقة غير مبررة بين الدول التي تسود فيها ظروف واحدة أو متشابهة.

هـ) المعاملة الخاصة بالدول الأقل نمواً والدول المستوردة للغذاء: فقد ميز إتفاق الزراعة بين الدول المتقدمة والدول النامية فيما يتعلق بطول الفترة الإنتقالية، ومن حيث نسبة تخفيض التعريفات الجمركية والدعم، وكان ذلك من باب مراعاة ظروف الدول النامية مما يعطي هذه الدول فرصة لكي تحدث التغييرات اللازمة في أوضاعها الإنتاجية والتجارية، وبما يجعلها تستطيع التكيف مع أحكام هذا الإتفاق، كما تضمن الإتفاق مادة خاصة بالدول النامية المستوردة للمواد الغذائية والتي قد تعاني بعض الصعوبات في تمويل وارداتها من السلع الغذائية أثناء فترة إصلاح تجارة السلع الغذائية، مع إيضاح كيفية مساعدة تلك الدول في مواجهة آثار سلبية تترتب على تخفيض الدول المتقدمة للدعم الممنوح لصادراتها من السلع الزراعية، كما تضمن الإتفاق تقديم إعانات غذائية في شكل هبات فضلاً عن تقديم معونات لأغراض التنمية الزراعية.

٢- إشارة الدراسات التي أجريت لتقدير الآثار الناجمة عن تطبيق مبادئ النظام التجاري الدولي الجديد إلى أن الآثار على الدول النامية مختلطة منها السلبي ومنها الإيجابي، وأن غالبية الآثار السلبية مؤكدة الوقوع، أما الآثار الإيجابية فهي محتملة ومرهون حصولها بحسب ظروف كل من الدول النامية (تجمع

الدراسات أنه من المتوقع أن يؤدي تحرير أسعار وتجارة المنتجات الزراعية والغذائية في إطار منظمة التجارة العالمية إلى آثار وإنعكاسات إيجابية على التجارة العالمية ومن ثم الإقتصادات الدولية، وأن معظم هذه المزايا ستحظى بها الدول الصناعية وعدد قليل من الدول النامية) وما تبذله من جهود لتوفير المتطلبات اللازمة من أجل تحويل المنافع المحتملة إلى منافع فعلية.

٣- في ظل تطبيق المبادئ والإجراءات التي تضمنها إتفاق الزراعة، فإن الفترة القادمة ستشهد ارتفاعاً في أسعار معظم المنتجات الزراعية الرئيسية، ومن ثم فإن تكاليف إستيراد الغذاء والمنتجات الزراعية الأخرى سترتفع، كما أن فرصة نفاذ المنتجات الزراعية في الدول النامية إلى السوق العالمية ستتوقف على عوامل متعددة من أهمها مدى توافر الميزة التنافسية لهذه المنتجات في السوق العالمية إضافة إلى تمتعها بحد أدنى من المواصفات والشروط الصحية ومتطلبات السلامة العامة.

٤- وبموجب إتفاقية الشراكة مع أوروبا سينفذ الأردن والإتحاد الأوروبي تحريراً تدريجياً لتجارتهما المتبادلة في المنتجات الزراعية بحيث يتم الوصول إلى منطقة تجارة حرة أو إتحاد جمركي خلال فترة إنتقالية تنتهي مع نهاية عام ٢٠١٠، وخلال الفترة الإنتقالية ستجري بعض الترتيبات على مستوردات الإتحاد الأوروبي من المنتجات الزراعية الأردنية.

٥- أن دراسة أثر إتفاقية الشراكة الأوروبية الأردنية على القطاع الزراعي الأردني تبقى توقعات مبنية على بعض المؤشرات العامة، حيث أن الإتفاقية لم يبدأ تطبيقها بعد ويصعب قياس أثرها الحقيقي، وبالتالي فإن أية محاولة لدراسة الآثار المحتملة لهذه الإتفاقية لا بد وأن تخضع لعدد من الإعتبارات والعوامل المؤثرة على حسن إستغلال هذه الإتفاقية، إضافة إلى ضرورة الأخذ في الإعتبار السياسات الإقتصادية المصنحابة والمتبعة خلال الفترة الإنتقالية.

٦- أن الدخول في عضوية منظمة التجارة العالمية (W.T.O)، إضافة إلى توقيع الأردن لإتفاقية الشراكة مع أوروبا تمثل تحدياً جديداً يضاف إلى التحديات الأخرى التي تواجه التنمية الإقتصادية بصفة عامة والتنمية الزراعية بصفة

خاصة، ولا بد معها من وضع رؤية وطنية شاملة (مع الأخذ في الاعتبار البعد العربي والإسلامي) للكيفية التي يمكن بها مواجهة هذه التحديات، وهنا تظهر الحاجة ملحة لعمل الدراسات المفصلة للوقوف على حقيقة الآثار الإيجابية والسلبية المتوقعة على قطاع الزراعة، وعلى تجارة المنتجات الزراعية الوطنية بصفة خاصة، مع التأكيد على ضرورة إتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة والضرورية لتنمية القطاع الزراعي، ولتأهيل المنتجات الزراعية الوطنية للإستفادة من إيجابيات إجراءات التحرير والتنظيم الجديد لتجارة المنتجات الزراعية، وبالتالي تعظيم المكاسب وتقليل الخسائر والإنعكاسات السلبية التي يمكن أن تنجم عن ذلك.

٣:٣:٢: المشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع الزراعي:

يمكن تصنيف المعوقات التي واجهت القطاع الزراعي في الأردن ولا زالت في شكل مجموعات على النحو التالي:-

١. مجموعة المعوقات الطبيعية: تضم المعوقات الطبيعية العديد من الجوانب التي تتمثل بمحدودية الموارد المائية السطحية والجوفية وهي على الرغم من ندرتها وارتفاع تكلفة استخراجها إلا أن السحب الكثيف لهذه الموارد والمرتبب بانخفاض الكفاءة الإنتاجية لاستخدامه أسفر عن ارتفاع نسب الملوحة وتدهور مستوى الموارد الأرضية والمائية بصفة عامة، إضافة إلى ذلك محدودية الموارد الأرضية المقرون باعتماد حوالي (٩٠٪) منها على الأمطار (التي تمتاز بتذبذب كميات سقوطها) وانعكاسات ذلك على حجم الإنتاج وتذبذبه من سنة لأخرى، علماً أن حوالي (٧,٧٪) فقط تمثل الأراضي الصالحة للزراعة وذلك من إجمالي المساحة الكلية للأردن البالغة حوالي (٩٢,٥) ألف كيلو متر مربع وهي أراضي لا تستغل بالكامل إذ تبلغ نسبة المستغل منها زراعياً (٤,٦٪) لا تزرع جميعها سنوياً، والأراضي المزروعة سنوياً لا تتجاوز (٣,٥٪) من كامل مساحة المملكة . وهناك المعوقات المرتبطة بالتربة التي تعاني من أربع عطل أساسية تقلل من فاعليتها في

الانتاج الزراعي، وتتمثل هذه العطل في ملوحة التربة، الانجراف والتعرية، ووعورة التضاريس، والفقر في بعض العناصر الغذائية.

٢. مجموعة المعوقات الاقتصادية: وتضم عدة جوانب أهمها الاختلالات التسويقية، وانخفاض معدلات الادخار والاستثمار؛ وترجع الاختلالات التسويقية الى عدم تنظيم أسواق المنتجات الزراعية وتدني كفاءة النظام السوقي وتعطيل آليته، وعدم تطبيق التشريعات المتعلقة بالموصفات القياسية سواء بالنسبة للمنتج أو العبوة مما أدى إلى فقدان بعض الأسواق التقليدية لها، كما أن عشوائية الانتاج وعدم تنظيمه أدى إلى ظهور فوائض في بعض المنتجات الزراعية فترتب على ذلك اختلال في أسعارها واضطراب في دخول المنتجين الزراعيين، ومن أهم مظاهر الاختلالات التسويقية ارتفاع الهوامش التسويقية وتدهور نصيب المنتج الزراعي من الأسعار السوقية لمنتجاته رغم انخفاض الأخيرة في بعض مواسم الإنتاج.

أما بالنسبة لضعف المدخرات فتعتبر أحد أهم العوامل المثبطة للتنمية الاقتصادية بصفة عامة والزراعية على وجه الخصوص، ويرجع النقص في المدخرات إلى انخفاض متوسط دخل الفرد الذي يؤدي إلى انخفاض الميل الحدي للادخار وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك الذي يفسر ارتفاعه بانتشار ظاهرة تقليد الأنماط الاستهلاكية في البلدان الصناعية، وينجم عن انخفاض الإدخار انخفاضاً في حجم الاستثمار الذي يحد بالتالي من نمو الدخل، ولما كان اللجوء إلى الاقتراض من المؤسسات المتخصصة لتمويل الاستثمارات الزراعية يعد أهم المصادر لذلك، فإن الكلفة العالية للاقتراض وعدم امكانية تقديم ضمانات كافية مقابل الحصول على القروض، والاعتقاد بحرمة الفائدة التي تنقضاها مؤسسات التمويل تعد عوامل كافية للأحجام عن الاقتراض لتمويل عمليات الانتاج الزراعية والاستثمار بها.

٣. مجموعة المعوقات الهيكلية: وتتمثل بصغر الحيازات الزراعية وتشتتها، وما يترتب على ذلك من صعوبة الاستغلال الاقتصادي الأمثل وقلة الإنتاجية وارتفاع كلفة الإنتاج الزراعي، إضافة إلى الزحف العمراني الذي أدى إلى تآكل

جزء مهم من أخصب الأراضي الزراعية في المملكة والنقص في خدمات البنية التحتية الضرورية.

٤. مجموعة المعوقات الاجتماعية: المتمثلة بارتفاع نسبة الإعالة في القطاع الزراعي نتيجة لارتفاع نسبة الخصوبة، المقرون بقصور المداخل الزراعية عن تلبية الاحتياجات للسكان الزراعيين في الريف فنجم عن ذلك ظاهرة الهجرة إلى الحضر مما ترتب عليه تقلص في نسبة العمل العائلي في الزراعة والاعتماد المتزايد على العمالة الوافدة.

٥. مجموعة المعوقات المؤسسية: وفي مقدمتها المعوقات الخاصة بالبحث العلمي والتقنية الزراعية، وذلك الخاصة بالتعاون والارشاد الزراعي والتمويل والاقراض الزراعي، فتعدد الأجهزة والمؤسسات العاملة في المجالات السالفة وتداخل صلاحياتها وضعف التنسيق فيما بينها جعل القرار الزراعي ضعيفاً ومتناقضاً في بعض الأحيان.

إضافة إلى ذلك فإن قصور الدعم لتلك المؤسسات بالإمكانات اللازمة حال دون قيامها بالدور الموكل اليها، كما أن عدم اعتماد سياسة زراعية تنموية ثابتة ومستقرة ترتب عليها إدارة عشوائية للزراعة، واتخاذ قرارات سريعة التعديل والتغيير مما أدى إلى إحجام القطاع الخاص عن الاستثمار في مشاريع زراعية كبيرة وطويلة الأمد^(١٥).

٣:٤: التنمية الزراعية في الأردن وموقع الزراعة في خطط التنمية الاقتصادية المتعاقبة .

على الرغم من أنه لم يكن هناك استراتيجية خاصة بتنمية قطاع الزراعة، حيث أن المحاولات التي بذلت لإعداد سياسة زراعية ظلت في مجملها حبراً على ورق فلم يتم الاشراف بها في عملية وضع الخطط والبرامج الإنمائية للقطاع الزراعي الأمر الذي يمكن معه اعتبار أهداف الخطط التنموية الوطنية المختلفة

هي السياسات التي من خلالها تم تطوير الزراعة وتخطيط التنمية في هذا القطاع (١٦).

وقبل الشروع في تغطية المسيرة الإنمائية للزراعة وموقع قطاع الزراعة في خطط التنمية الاقتصادية المتلاحقة لابد من التذكير بضرورة التعامل مع مفهوم الإنفاق الاستثماري في خطط التنمية الاقتصادية كافة بقدر كبير من الحذر، إذ أثبتت الدراسات أن هذا المفهوم يشوبه قدر كبير من عدم الدقة وقد يكون مضللاً في أحوال كثيرة (١٧)، ومصدر عدم الدقة والتضليل هو أن مستويات الاستثمار المستهدفة في الخطة والمتحققة فعلياً تضمنت في الغالب التخطيط لإقامة مشاريع جديدة أو استكمال مشاريع بدء بها في سنوات سابقة، وغالباً ما كانت تتضمن نفقات هذه المشاريع أنواعاً من النفقات الجارية والتحويلية بطبيعتها مثل رواتب وأجور العمال ونفقات دراسات واستشارات وغيرها، إلى جانب نفقات الآلات والمعدات والأبنية كجزء من المشروع الأمر الذي يعني أن تصنيف القيمة الإجمالية للإنفاق المترتب على إقامة هذه المشاريع كإنفاق استثماري ينطوي على تضخيم الإنفاق الرأسمالي للمشاريع المخططة والمنفذة، خاصة وأن النظام الدولي للحسابات القومية يوصي بضرورة استبعاد النفقات الجارية والتحويلية عند تقدير التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي (١٨).

عن الاستثمارات المخصصة لقطاع الزراعة في خطط التنمية الاقتصادية المتلاحقة في الأردن، نجد أن الخطة الثلاثية (للسنوات ١٩٧٣-١٩٧٥) توقعت استثمار نحو (١٣) مليون دينار في المشاريع الزراعية، إلا أن الإنفاق الفعلي فاق هذا الرقم، واستثمر القطاع الخاص أكثر من ضعف المبلغ المقدر له في الخطة وشكل هذا المبلغ (٦٥٪) من مجمل الاستثمارات في القطاع، حيث تم تمويل أكثر من نصف المبلغ من خلال التسهيلات الائتمانية المقدمة من مؤسسة الإقراض الزراعي والمنظمة التعاونية والبنوك التجارية، وقد تركزت استثمارات القطاع الخاص في مشاريع تنمية الثروة الحيوانية، خاصة لحوم الدواجن وإنتاج البيض، وصناعة الأعلاف، وفيما يتعلق باستثمارات القطاع العام فلم تتجاوز (٥) مليون دينار أو نحو (٧٠٪) مما كان مقرراً في الخطة، وتركزت هذه الاستثمارات في

تطوير الزراعة البعلية وزراعة الأشجار المثمرة والإنتاج الحيواني والأبقار الحلوب المؤقلمة، ومشاريع التحريج ومصنع رب البلدورة^(١٩)

أما الخطة الخمسية الأولى (للسنوات ١٩٧٦-١٩٨٠) فإن الاستثمارات المخططة خلال سنواتها قد بلغت حوالي (٤٠) مليون دينار للقطاع الزراعي إذ كان على الحكومة أن تقوم بتنفيذ ما قيمته (١٨) مليون دينار من الاستثمارات المخططة ويقوم القطاع الخاص بتنفيذ الاستثمارات المتبقية بقيمة (٢٢) مليون دينار . يلاحظ أن قيمة الاستثمارات المتحققة فعلاً في قطاع الزراعة فاقت المخطط خلال هذه الخطة، حيث بلغت الاستثمارات الفعلية في القطاع حوالي (٥٢) مليون دينار خلال السنوات (١٩٧٦-١٩٨٠) منها (٤٧) مليون دينار استثمارات القطاع الخاص وحوالي (٥) ملايين دينار استثمارات القطاع العام وعليه فإن نسبة الانجاز للاستثمار المخطط بلغ (١٣٠٪) مع الأخذ في الاعتبار صفة عدم الدقة والتضليل في أرقام الاستثمارات الحكومية، وإذا افترضنا أن الاستثمارات الزراعية تنحصر فقط في الاستثمارات الخاصة فإن نسبة المتحقق من الاستثمار المخطط في الزراعة (١١٧,٥٪)، وساهمت مؤسسة الإقراض الزراعي في دعم عمليات التنمية الزراعية إذ بلغت القروض التي قدمتها خلال فترة الخطة حوالي (١٥) مليون دينار، وارتفع حجم الإقراض السنوي لديها من حوالي (٣) ملايين دينار في عام ١٩٧٥ إلى حوالي (٥) ملايين دينار في عام ١٩٨٠^(٢٠).

وبالنسبة للخطة الخمسية الثانية (للسنوات ١٩٨١-١٩٨٥) فإن الاستثمارات المقدره لقطاع الزراعة فيها بلغت بمجموعها (٢٣٣,٦) مليون دينار، منها (١٣٣,٧) مليون دينار استثمارات للقطاع الخاص و(٩٩,٩) مليون دينار للقطاع العام، وبلغ الاستثمار المتحقق حوالي (١٨٢) مليون دينار أي ما يعادل (٧٨٪) من الإنفاق الإجمالي المخطط. كان نصيب القطاع الخاص منه حوالي (١٤٠) مليون دينار أي ما يمثل (١٠٥٪) من الاستثمار المخطط لهذا القطاع، والباقي استثمار حكومي في المشاريع الزراعية بقيمة (٤٢) مليون دينار أي حوالي (٤٣٪) من الإنفاق المخطط للقطاع العام، وقامت مؤسسة الإقراض

الزراعي بتقديم ما مقداره (٣١,٥) مليون دينار كفروض للمزارعين خلال سنوات الخطة أي ما يعادل (٧,٥٪) من الإقراض المستهدف البالغ (٤٢) مليون دينار ، وقدمت المنظمة التعاونية من خلال الجمعيات التعاونية قروضاً زراعية بلغت حوالي (١٣,٦) مليون دينار^(٢١).

أما عن الاستثمارات المقدرة لقطاع الزراعة في الخطة الخمسية الثالثة (للسنوات ١٩٨٦-١٩٩٠) فبلغت بمجموعها (٢٩٣,٨) مليون دينار منها (١٩١) مليون دينار استثمارات للقطاع الخاص والباقي للقطاع العام بقيمة (١٠٢,٨) مليون دينار . ولما كانت الاستثمارات الحكومية غير دقيقة ومضلة في أحيان أخرى، وإذا اعتبرنا استثمار القطاع الخاص هو الاستثمار الفعلي في هذا القطاع فما تم استثماره فيه (٢,٤) مليون دينار خلال السنوات (١٩٨٦-١٩٩٠) أو ما نسبته (١٥٪) من الاستثمار المخطط للقطاع بواقع (١,٨٪) من إجمالي الاستثمارات الفعلية في الاقتصاد^(٢٢).

وفي العامين الأخيرين من الخطة تبنت الحكومة برنامجاً للتصحيح الاقتصادي للفترة (١٩٨٩-١٩٩٣) حقق نتائج مرضية في عامه الأول ١٩٨٩ إلا أنه أوقف العمل به في العام الثاني بسبب أزمة الخليج عام ١٩٩٠، وتم تبني برنامج جديد للتصحيح والإنعاش معدل للبرنامج الأول يغطي الفترة (١٩٩٢-١٩٩٨) وهدف إلى معالجة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الجسم الاقتصادي الأردني في ظل مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

أما الخطة الخمسية الرابعة (للسنوات ١٩٩٣-١٩٩٧) التي تعتبر استئنافاً لعملية التخطيط بعد انقطاع دام (٣) سنوات، تم خلالها تبني برنامج التصحيح للسنوات (١٩٨٩-١٩٩٣) والمنوّه عنه آنفاً، وتعتبر هذه الخطة جديدة في منطلقاتها وتوجهاتها وأهدافها وأسلوبها وآلياتها، كما أنها لا تأتي بديلاً عن برنامج التصحيح والإنعاش الاقتصادي، بل متكاملة معه ومعززة لفرص نجاحه. وقسمت الخطة القطاعات الاقتصادية إلى ثلاث حزم هي: حزمة القطاعات الاجتماعية، وحزمة القطاعات الاستثمارية، وحزمة البنية التحتية وقدرت

الاستثمارات الكلية للخطة في كافة القطاعات بحوالي (٥٢٤٢) مليون دينار منها (١٨٧٤) مليون دينار للقطاع العام بنسبة (٣٥,٨٪) والباقي (٣٣٦٨) مليون دينار للقطاع الخاص بنسبة (٦٤,٢٪) وتم توزيع الاستثمارات العامة على أساس الحزم القطاعية، فبلغت الاستثمارات المخططة لحزمة القطاعات الاجتماعية (٨١٠) مليون دينار، ولحزمة القطاعات الاستثمارية (١٧٤) مليون دينار، و(٨٩٠) مليون دينار لحزمة البنية التحتية^(٢٣).

من مؤشرات التكوين الرأسمالي للقطاع الزراعي المستمدة من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، يلاحظ أن التخطيط التنموي في الأردن لم يعط هذا القطاع ضمن أهدافه الاستثمارية الموقع الذي يتلاءم وأهميته الخاصة في إطار التنمية الاقتصادية المتوازنة، وباستعراض توزيع الاستثمارات في خطط التنمية الاقتصادية بين القطاعات (الزراعية، الصناعة، الخدمات) وكما يظهر في جدول رقم (٣-٣) نجد ان قطاع الخدمات حظي بالنصيب الأكبر بين القطاعات الثلاث من هذه الاستثمارات، تلاه قطاع الصناعة، ثم خل ثالثاً قطاع الزراعة حيث ان حصته منها لم تتجاوز ال (١,٠٣٪) وهذا يعكس الهمال الواضح الذي لقيه قطاع الزراعة في البرامج التنموية المتلاحقة، وتميز التخطيط التنموي في الأردن بصفة تبنية للتنمية القائمة على التصنيع من خلال التحيز في توزيع الموارد الرأسمالية المتاحة لقطاعات الصناعة، خاصة قطاع الصناعة الإستخراجية. وحتى الاستثمارات المخصصة لقطاع الزراعة في خطط التنمية الاقتصادية فان جزءاً كبيراً منها يمثل إنفاق القطاع الحكومي على أعمال البنية التحتية للقطاع الزراعي إضافة إلى مشاريع المحطات الزراعية ومراكز البحث وهي استثمارات غير مباشرة كما هو الحال في استثمارات الحكومة بمشاريع الصناعة الإستخراجية^(٢٤). ومن إفرازات برامج التنمية الزراعية الناجمة عن توجيه معظم الاستثمارات الحكومية نحو قطاع الري، تشكلت في الأردن بعد انشاء قناة الغور الشرقية بنية إنتاج زراعية ثنائية الطابع تمثلت في قطاع زراعي مروحي متقدم نوعاً ما في وادي الأردن، وقطاع زراعي مطري تقليدي في بقية المناطق، كما أن معظم استثمارات القطاع الخاص تركزت في النشاطات الزراعية

الأكثر مردوداً، خاصة الدواجن اللحم منها والبيض، والزراعة المروية في وادي الأردن والمناطق الشرقية، ولم تحظ النشاطات الزراعية الأخرى المتعلقة بتربية الثروة الحيوانية وخاصة الأغنام والأبقار وزراعة الحبوب بالقدر المناسب من الاستثمار، مما انعكس بدوره على مستوى الإنتاج من هذه السلع، في حين أدى تركيز الاستثمارات في مشاريع الدواجن والري إلى تزايد الإنتاج من الخضار والبيض والدجاج اللحم بشكل غير منظم فنجم عنه حدوث فوائض في الإنتاج وإختناقات تسويقية^(٢٥).

جدول رقم (٣-٣)

التوزيع القطاعي للاستثمارات المقدرة والفعلية بين القطاعات الاقتصادية في خطط التنمية الاردنية

نسبة مئوية

الخطوة	خطوة التنمية الثلاثية ١٩٧٥-١٩٧٣		خطوة التنمية الخمسية الاولى ١٩٨٠-١٩٧٦		خطوة التنمية الخمسية الثانية ١٩٨٥-١٩٨١		خطوة التنمية الخمسية الثالثة ١٩٩٠-١٩٨٦	
	مخطط	فعلي	مخطط	فعلي	مخطط	فعلي	مخطط	فعلي
الزراعة	١٥,٥	١٠	١٨	١٠,٣	٢٢,٩	٢,٢	٢٥,٦	١,٠
الصناعة	٢٠,١	١٩,٧	٣٥,٥	٣٤,٠	٢٨,٠	١٩,٨	٢٢,١	٦,٨
الخدمات	٦٤,٤	٧٠,٣	٤٦,٥	٥٥,٧	٤٩,١	٧٧,٩	٥٧,٣	٩٢,٢
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: أكثر مغايرة، الاستثمار والنمو الاقتصادي في الأردن، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك، ١٩٩٣، ص ٥٩.

٣:٥: مؤشرات استثمار القطاع الخاص والقيمة المضافة في القطاع

الزراعي

سيتم تحليل تطور استثمارات القطاع الخاص في الزراعة، مقابل التطور الحاصل في القيمة المضافة للقطاع الزراعي خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٩٣)، على أساس أن استثمارات القطاع الخاص تمثل الاستثمارات المباشرة في الزراعة، مع الأخذ بعين الاعتبار التحفظ الذي أوردناه سابقاً على استثمارات القطاع العام في الزراعة، وسيتم الاعتماد على البيانات التاريخية للاستثمارات الخاصة في

الزراعة من خطط التنمية الاقتصادية للسنوات (١٩٧٦-١٩٨٤) ، في حين سيتم الاعتماد على تقديرات دائرة الإحصاءات العامة للتكوين الرأسمالي التي بدأت منذ عام ١٩٨٥ وذلك للسنوات (١٩٨٥-١٩٩٣) .

تشير بيانات جدول رقم (٣-٣) الذي يتضمن التكوين الرأسمالي الإجمالي والقيمة المضافة ومعدلات نموها للقطاع الزراعي بالأسعار الجارية للسنوات (١٩٧٦-١٩٩٣) إلى الزيادة المتواضعة في الاستثمارات بهذا القطاع خلال السنوات (١٩٧٦-١٩٨٠) إذ ارتفعت من (٢,٢) مليون دينار في عام ١٩٧٦ إلى (٤) مليون دينار في عام ١٩٨٠ بمعدل نمو سنوي بلغ (١٦,٩٪) بالأسعار الجارية. أما القيمة المضافة فقد تضاعفت تقريباً خلال العامين المذكورين فارتفعت من (٢٤,٣) مليون دينار في عام ١٩٧٦ إلى (٨٣) مليون دينار في عام ١٩٨٠ بمعدل نمو سنوي بلغ (٢٥,١٪) بالأسعار الجارية، وخلال الفترة (١٩٨١-١٩٨٥) ارتفعت الاستثمارات الزراعية من (٨,٧) مليون دينار في عام ١٩٨٠ إلى (٣٢,٣) مليون دينار في عام ١٩٨٤، ثم انخفضت إلى (٨,٦) مليون دينار في عام ١٩٨٥، وبلغ معدل الاستثمار السنوي في القطاع للسنوات (١٩٨١-١٩٨٥) (١٧,٧) مليون دينار، كما بلغ معدل النمو السنوي في الإنفاق لرأسمالي (٤٩,١٪) متأثراً بالقفز الواضح بالإنفاق في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٣ بنمو وصل فيهما إلى (١١٧,٥٪) و (١٦٢,٣٪) على التوالي ، ويظهر تطور القيمة المضافة خلال هذه الفترة تزايداً متواضعاً فارتفعت من (٧٩,٦) مليون دينار في عام ١٩٨١ إلى (٩٨,٤) مليون دينار في عام ١٩٨٥ بمعدل نمو سنوي بلغ (٤,١٪) ، كما بلغ المتوسط السنوي للقيمة المضافة (٩٥,٦) مليون دينار، في الوقت الذي كان المتوسط فيه خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٨٠) حوالي (٦٣,٢) مليون دينار.

خلال الفترة (١٩٨٦-١٩٩٣) حصل تراجع في معدل الاستثمار السنوي فانخفض إلى (١٢,٦) مليون دينار في الوقت الذي بلغ فيه هذا المعدل خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٨٦) التي سبقتها حوالي (١٧,٧) مليون دينار، ويلاحظ أن الاستثمار انخفض من (١٠,٦) مليون دينار في عام ١٩٨٦ إلى (٢,٢) مليون دينار في عام ١٩٨٩، ثم عاد وارتفع إلى أن وصل (١٩,٥) مليون دينار في عام

١٩٩٣ بمعدل نمو استثنائي. وبلغ معدل النمو السنوي في الاستثمارات خلال الفترة (١٩٨٦-١٩٩٣) حوالي (٥٢,٨٪)، ويفسر ارتفاع متوسط النمو في الاستثمار هذا بالفزة الواضحة في الإنفاق في عام ١٩٩٠ بنمو استثنائي وصل إلى (٤١٣,٨٪) لانخفاض قيمة الاستثمار في عام ١٩٨٩، وبالارتفاع الكبير في الأسعار عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠.

إن للمستجدات والتطورات الاقتصادية والسياسية التي وقعت في الأردن خلال السنوات (١٩٨٩-١٩٩٣) المتمثلة بحصول أزمة نقدية وانخفاض حاد في سعر صرف الدينار في عام ١٩٨٩، وأزمة الخليج في عام ١٩٩٠، والتطورات التي حصلت في مسيرة السلام، كل هذه الأحداث انعكست في صورة تباين كبير في مستويات الاستثمار الزراعي من سنة إلى أخرى خلال هذه السنوات^(٢٦).

أما عن تطور القيمة المضافة فقد ارتفعت من (١١٤,٣) مليون دينار في عام ١٩٨٦ إلى (١٩٤,١) مليون دينار في عام ١٩٩٣ بمتوسط سنوي للفترة بلغ (١٧١,١) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (١٠,١٪).

باستعراض التطور في متوسط النمو السنوي للإنفاق الاستثماري، مقابل التطور في متوسط النمو السنوي في القيمة المضافة بالقطاع الزراعي خلال الفترات الثلاث التي تم الحديث عنها سابقاً، نلاحظ أنه لا يظهر علاقة تذكر بين التطور في الاستثمار وبين تطور القيمة المضافة، ففي الوقت الذي ارتفع فيه معدل النمو السنوي في الإنفاق من (١٦,٩٪) خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٨٠) إلى (٤٩,١٪) خلال السنوات (١٩٨١-١٩٨٥)، انخفضت قيمة متوسط النمو السنوي في القيمة المضافة من (٢٥,١٪) إلى (٤,١٪) على التوالي، وعندما ارتفع متوسط النمو السنوي في الاستثمار إلى (٥٢,٨٪) نجد أن نسبة النمو السنوي في القيمة المضافة بالمتوسط ارتفعت إلى (١٠,١) ذلك خلال الفترة الأخيرة للسنوات (١٩٨٦-١٩٩٣)، أي لا يوجد إتساق بين تطور معدل النمو السنوي في الاستثمار وبين تطور معدل النمو السنوي في القيمة المضافة، وتفسير ذلك في أن الإنتاج الزراعي لا يزال مرتبط بشكل كبير بمعدلات سقوط الأمطار التي يندذب سقوطها

جدول رقم (٣-٤)

تقديرات التكوين الرأسمالي الخاص والقيمة المضافة في القطاع الزراعي،
ومعدلات النمو للسنوات (١٩٧٦-١٩٩٣) بالمليون دينار بالأسعار الجارية

القيمة المضافة		التكوين الرأسمالي		السنة
النمو السنوي (%)	القيمة **	النمو السنوي (%)	القيمة *	
٤٠,١	٤٢,٣	-	٢,٢	١٩٧٦
٢٤,١	٥٢,٥	٢٢,٧	٢,٧	١٩٧٧
٤٦,٥	٧٦,٩	٢٥,٩	٣,٤	١٩٧٨
٢٠,٢-	٦١,٤	٥,٩-	٣,٢	١٩٧٩
٣٥,٢	٨٣,٠	٢٥,٠	٤,٠	١٩٨٠
٢٥,١	٦٣,٢٢	١٦,٩	٣,١	معدل الفترة (٧٦-٨٠)
٠٤,١-	٧٩,٦	١١٧,٥	٨,٧	١٩٨١
١٦,٥	٩٢,٧	٢١,٨	١٠,٦	١٩٨٢
١٨,٥	١٠٩,٨	١٦٢,٣	٢٧,٨	١٩٨٣
١١,٣-	٩٧,٤	١٧,٣	٣٢,٦	١٩٨٤
٠١,٠	٩٨,٤	٧٣,٦-	٨,٦	١٩٨٥
٤,١	٩٥,٦	٤٩,١	١٧,٧	معدل الفترة (٨١-٨٥)
١٦,٢	١١٤,٣	٢٣,٣	١٠,٦	١٩٨٦
٢٠,٦	١٣٧,٨	٦,٦	١١,٣	١٩٨٧
٢,٤-	١٣٤,٥	٢٧,٤-	٨,٢	١٩٨٨
٣,٩	١٣٩,٨	٧٣,٢-	٢,٢	١٩٨٩
٣٤,٣	١٨٧,٨	٤٣١,٨	١١,٧	١٩٩٠
١٣,٧	٢١٣,٥	٤٨,٧	١٧,٤	١٩٩١
١٥,٦	٢٤٦,٩	١٦,١	٢٠,٢	١٩٩٢
٢١,٤-	١٩٤,١	٣,٥-	١٩,٥	١٩٩٣
١٠,١	١٧١,١	٥٢,٨	١٢,٦	معدل الفترة (٨٦-٩٣)

المصدر: ربحي حسن قاسم البلة، أثر الدور الحكومي على الاستثمار في القطاع الزراعي*، رسالة ماجستير

غير منشورة، الجامعة الأردنية، تشرين أول ١٩٩٦، ص ٦٤.

* تقديرات السنوات (١٩٧٦-١٩٨٠): المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الخمسية (١٩٧٦-١٩٨٠)

عمان، (١٩٨٠).

* تقديرات السنوات (١٩٨١-١٩٨٤): المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

(١٩٨٥-١٩٨٥)، عمان.

* السنوات (١٩٨٥-١٩٩٢): دائرة الإحصاء العامة، نشرة الحسابات القومية (١٩٥٢-١٩٩٢)، عمان،

١٩٩٤.

* تقديرات عام ١٩٩٣: دائرة الإحصاء العامة، عمان، بيانات غير منشورة.

** السنوات (١٩٧٦-١٩٩٢): دائرة الإحصاء العامة، نشرة الحسابات القومية (١٩٥٢-١٩٩٢)، عمان،

١٩٩٤.

** تقديرات عام ١٩٩٣: دائرة الإحصاء العامة، عمان، بيانات غير منشورة، القيمة المضافة بسعر الكلفة.

من عام إلى آخر، وبموجات الجفاف والصقيع التي يتسبب حدوثها في إتلاف الإنتاج الزراعي وتقليل غلاته الزراعية. (٢٧) .

بعد دراسة وتحليل دور قطاع الزراعة في الإقتصاد الأردني، من خلال دراسة مساهمته في الناتج المحلي، وفي إستيعاب جزء من العمالة الوطنية، وفي التجارة الخارجية، إضافة إلى إستعراض خصائص ومشكلات القطاع ومسيرة التنمية الزراعية في الأردن وموقع الزراعة في خطط التنمية المتعاقبة. سيتم في الفصل اللاحق عرض النتائج التطبيقية للدراسة المتمثلة في نتائج تحليلات جداول المستخدم/ المنتج، ونتائج تطبيق صيغة كوزنتس الرياضية، ثم النتائج الإحصائية للنماذج القياسية المقترحة في الدراسة.

© Arabic Digital Library - Yamou University

هوامش الفصل الثالث

- (١) حمد عفنان الكساسبة، "الامن الغذائي وسياسته الاقتصادية في الاردن"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ١٩٨٣، ص ٣٢.
- (٢) المجلس القومي للتخطيط، "خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦-١٩٨٠"، ص ٥.
- (٣) عبدالباسط عثمانة، "النمو الصناعي في الاردن، دراسة تحليلية قياسية ١٩٦٨-١٩٩٣"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ايار ١٩٩٥، ص ٢٥.
- (٤) المجلس القومي للتخطيط، نفس المرجع السابق، ص ٧.
- (٥) نفس المرجع السابق، ص ص ١١-٢١.
- (٦) حسين طلافحة، "التغيرات الهيكلية في القطاع الزراعي وعلاقته الهيكلية مع القطاعات الاقتصادية الاخرى ١٩٦٨-١٩٩٠"، مؤتمة للبحوث والدراسات، المجلد الثامن، العدد الخامس، ١٩٩٣، ص ص ٧٩-٩٦.
- (٧) Riad Al-Momani, "Jordan's Development Policy and Its Performance: 1967-1985", Dar Al-Amal, Irbid 1987, PP22 .
- (٨) عبد الباسط عثمانة، مرجع سابق، ص ٢٧.
- (٩) لمزيد من الإطلاع انظر:
- حسين طلافحة، مرجع سابق، ص ٧٩-٩٦.
- سعيد الحلاق، ونسيم رجاحلة "النمو الاقتصادي للقطاع الزراعي في الأردن دراسة تحليلية قياسية ١٩٦٨-١٩٩٣" مجلة أبحاث اليرموك سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد قادم.
- (١٠) حسين طلافحة، المرجع السابق، ص ٧٩-٩٦.
- (١١) محمد عارف محمد ابراهيم، "انتاجية العمل والاجور في الاقتصاد الاردني"، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة اليرموك، ١٩٩٦، جدول رقم (٢-٢-١)، ص ٣٧.
- (١٢) أسامة سويدان، "النمو السكاني وأثره على النمو الاقتصادي في الاردن"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ايلول ١٩٩٣، ص ص ٤٦-٥١.
- (١٣) لمزيد من الإطلاع انظر:
- رياض المومني، "القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية الاردنية"، مؤتمر الاقتصاد والتنمية الزراعية في مصر والبلاد العربية، جامعة المنصورة، ٢-٤ فبراير ١٩٨٨، مأخوذ عن سعيد الحلاق ونسيم رجاحلة، مرجع سابق.
- وزارة التخطيط "خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦-١٩٩٠" ص ٥١١.
- (١٤) لمزيد من الإطلاع انظر:

- عبدالله عبد العزيز الصعيدي " أثر التنظيم الجديد للتجارة الدولية على الأمن الغذائي في الوطن العربي (الجزء الأول)" ، مجلة آفاق إقتصادية، العدد ٦٧، ١٩٩٧، ص ص ٧١-١٢٩.
- عبدالله عبد العزيز الصعيدي، "أثر التنظيم الجديد للتجارة الدولية على الأمن الغذائي في الوطن العربي (الجزء الثاني)"، مجلة آفاق إقتصادية، العدد ٦٩، ١٩٩٧، ص ص ٤٥-٧٧.
- فخري الدين الفقي، "منظمة التجارة العالمية والأمن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي"، مجلة العلوم الإجتماعية، جامعة الكويت، المجلد ٢٥، العدد ١، ١٩٩٧، ص ص ٦٣-٩٩.
- محمود الحيارى، "أثر إتفاقية الشراكة على الصادرات الزراعية الأردنية"، ورقة عمل مقدمة في ندوة إتفاقية الشراكة الأوروبية الأردنية-شراكة في التنمية المنعقدة خلال الفترة ٢٤-٢٦/١١/١٩٩٧، عمان - الأردن.
- حافظ زغفران، "التجربة التونسية مع إتفاقية الشراكة الأوروبية"، ورقة عمل مقدمة في ندوة إتفاقية الشراكة الأوروبية الأردنية-شراكة في التنمية، المذكورة سالفاً.
- SERVAAS STORM, "Agriculture Under Trade Policy Reform: Aquantitative Assessment for India", World Development vol. 25, No.3 1997.

(١٥) لمزيد من الإطلاع انظر:

- فوزي عماري، مكانة القطاع الزراعي في الاقتصاد الأردني واشكالية التنمية الزراعية - ورقة عمل في مؤتمر الاقتصاد الثاني حول القطاع الزراعي ومستقبل التنمية في الأردن، جامعة اليرموك - اربد- نيسان ١٩٩٢، ص ١٦، ١٧.
- سعيد الحلاق، ونسيم رحاحلة، مرجع سابق.
- محمد حمد سالم، وموسى علي فوزي، "الاطار المؤسسي الإقليمي لتحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة في الوطن العربي"، مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي، العدد الأول ١٩٩٤، ص ١٥، ١٦، ١٧.
- فوزي الخطيب، ومنذر الشرع، "تعثر الاقراض الزراعي في الأردن - دراسة ميدانية لمحافظلة اربد، " ورقة عمل في مؤتمر الاقتصاد الثاني حول القطاع الزراعي ومستقبل التنمية الاقتصادية في الأردن، جامعة اليرموك - اربد نيسان ١٩٩٢، ص ١٩.
- (١٦) سالم بطرس مقطش، "السياسات الزراعية وكلفة المواد" ورقة عمل مقدمة في مؤتمر الاقتصاد الثاني حول القطاع الزراعي ومستقبل التنمية الاقتصادية في الأردن، جامعة اليرموك - اربد نيسان ١٩٩٢ ص ٦.
- (١٧) أسامة الزعبي، " دراسة تحليلية للاستثمار الحكومي ودوره التتموي خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٩١"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، ١٩٩٥.

- (١٨) ربحي حسن قاسم البلة، "أثر الدور الحكومي على الاستثمار في القطاع الزراعي"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، تشرين أول ١٩٩٦، ص ٥١، ٥٠.
- (١٩) المجلس القومي للتخطيط، "خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٧٦-١٩٨٠" ص ١١، ١٢، ٧٦.
- (٢٠) المجلس القومي للتخطيط، "خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات ١٩٨١-١٩٨٥"، ص ٦٣، ٦٤.
- (٢١) لمزيد من الاطلاع راجع :
- المجلس القومي للتخطيط، "نفس المرجع السابق، ص ٢٤-٦٩.
- وزارة التخطيط، "خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦-١٩٩٠"، ص ٥١٢-٥١٦.
- (٢٢) لمزيد من الاطلاع راجع :
- وزارة التخطيط، نفس المرجع السابق، ص ٥١٧-٥٣٠.
- ربحي حسن قاسم البلة، مرجع سابق، ص ٥٨.
- (٢٣) وزارة التخطيط "خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٣-١٩٩٧،
- (٢٤) ربحي حسن قاسم البلة، مرجع سابق، ص ٥٩.
- (٢٥) وزارة التخطيط، "خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦-١٩٩٠"، ص ٥١١، ٥١٢.
- (٢٦) ربحي حسن قاسم البلة، مرجع سابق، ص ٦٣.
- (٢٧) خليل حماد، وعبد الرزاق بني هاني، تقدير دوال الطلب والانتاج والفجوة الغذائية وعلاقتها بالأمن الغذائي الأردني"، أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد ٩، العدد ٤، ص ٢٣٦.

الفصل الرابع
النتائج التطبيقية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الرابع النتائج التطبيقية

بعد ان بينا في الفصل السابق تطور قطاع الزراعة وموقعه في الاقتصاد الاردني سيتم في هذا الفصل عرض النتائج التطبيقية لنماذج التحليل المستخدمة في هذه الدراسة والمنوه عنها بالاطار النظري في الجزء الاخير من الفصل الثاني في الدراسة، وهي التحليلات المرتبطة بجداول المدخلات / المخرجات ونتائج تطبيق صيغة كوزنتس (Kuzents Formula)، واخيراً نتائج تطبيق النماذج القياسية المقترحة.

١:٤ : تقنيات التحليل المرتبطة بجداول المدخلات / المخرجات

لابراز دور قطاع الزراعة في الاقتصاد الاردني، ولالقاء الضوء على واقع التشابك لهذا القطاع بفروعه المختلفة مع الفروع والقطاعات الاقتصادية الاخرى، ركزت الدراسة بشكل رئيس على استخدام بعض تقنيات تحليل جداول المدخلات / المخرجات في التحليل لتحقيق هدفها، وقد اعتمد على جداول عام ١٩٨٧^(١) في ايجاد مصفوفة المعاملات الفنية ثم معكوس المصفوفة التكنولوجية اللتين ستستخدمان مباشرة في عملية التحليل، علماً ان جداول المستخدم / المنتج او المدخلات / المخرجات تبين المبيعات والاستخدامات (المشتريات) المباشرة لكل قطاع من القطاعات الـ ٥١ التي بني على اساسها هذا الجدول المتعلق بالاقتصاد الاردني وفي الجدول مثل قطاع الزراعة باربعة من القطاعات الفرعية (Four Sub-Sectors) وهي: المحاصيل الحقلية، والخضار والفواكه، والدواجن والمواشي، والمنتجات الزراعية الاخرى. وفيما يلي القطاعات الفرعية الـ ٥١ الواردة في جدول المدخلات / المخرجات المنوه عنه وهي ممثلة للقطاعات الاقتصادية التي يتشكل منها الاقتصاد الاردني ومرتببة بالتسلسل كما وردت في الجداول الصادرة عن الاحصاءات العامة :

المطاط والبيلاستيك	٢٩.	المحاصيل الحقلية	١.
الخزف والزجاج	٣٠.	الخضار والفواكه	٢.
الاسمنت والجير	٣١.	الدواجن والمواشي	٣.
المنتجات المعدنية غير الصلبة	٣٢.	المنتجات الزراعية الأخرى	٤.
المنتجات المعدنية الأساسية	٣٣.	الفوسفات	٥.
منتجات الصلب	٣٤.	البوتاس	٦.
الالات غير الكهربائية	٣٥.	المقالع والمناجم	٧.
المعدات والالات الكهربائية	٣٦.	المنتجات الحيوانية المطبوخة والمحفوظة	٨.
معدات وقطع غيار لقطاع النقل	٣٧.	الالبان	٩.
قطع الغيار وخدمات الصيانة	٣٨.	مطاحن الحبوب	١٠.
المنتجات المصنعة الأخرى	٣٩.	المخابز	١١.
الكهرباء	٤٠.	الشوكولاته، والحلويات	١٢.
المياه	٤١.	الصناعات الغذائية الأخرى	١٣.
البناء	٤٢.	الاعلاف	١٤.
التجارة	٤٣.	المشروبات	١٥.
الفنادق والمطاعم	٤٤.	الدخان	١٦.
النقل والتخزين	٤٥.	المنسوجات	١٧.
الاتصالات	٤٦.	الملابس	١٨.
التأمين والمال	٤٧.	الجلود والمنتجات الجلدية	١٩.
العقارات	٤٨.	الخشب والفلين والاثاث	٢٠.
الصحة	٤٩.	الورق والمنتجات الورقية	٢١.
التعليم	٥٠.	المواد المتعلقة بالطباعة	٢٢.
الخدمات الأخرى	٥١.	الادوية	٢٣.
الواردات	٥٢.	الاسمدة والمبيدات الحشرية	٢٤.
المبيعات للطلب النهائي	٥٣.	الصابون والعطور ومواد التجميل	٢٥.
الضرائب غير المباشرة	٥٤.	الدهانات	٢٦.
تعويضات العاملين	٥٥.	الصناعات الكيماوية الأخرى	٢٧.
الربح	٥٦.	منتجات البترول والغاز	٢٨.

نلاحظ من مصفوفة المعاملات الفنية، الملحق رقم (١)، بيان المشتريات (الاستخدامات) الوسيطة (Intermediate Inputs) الكلية لفروع القطاعات الزراعية (من القطاعات وفروع القطاعات الـ ٥١ الواردة في جدول المدخلات /

المخرجات) قد بلغت ٠,٣٠١ دينار للمحاصيل الحقلية ، و ٠,٢٥١ دينار للخضار والفواكه ، و ٠,٦٩٦ دينار للدواجن والمواشي، و ٠,٢٧٢ دينار للمنتجات الزراعية الاخرى، وذلك لاننتاج ما مقداره دينار أردني واحد في كل قطاع من القطاعات الاربعة، وعليه فان مقدار القيمة المضافة المباشرة الكلية (المتتملة في تعويضات العاملين، والضرائب غير المباشرة، والربح، والواردات)، لكل دينار من الانتاج، (٢) هي ٠,٦٩٩ دينار للمحاصيل الحقلية، و ٠,٧٤٩ دينار للخضار والفواكه، و ٠,٣٠٤ دينار للدواجن والمواشي ، و ٠,٧٢٨ دينار للمنتجات الزراعية الاخرى.

ومن مصفوفة المعاملات الفنية يمكن دراسة اهم المبيعات الجزئية المباشرة التي تقدمها فروع القطاعات الزراعية الاربعة الى القطاعات وفروع القطاعات الـ ٥١ التي احتواها جدول المدخلات / المخرجات وهي كما يلي :

أ- المحاصيل الحقلية :

يعتبر قطاع مطاحن الحبوب اكثر القطاعات استخداماً لمنتجات هذا القطاع حيث بلغت قيمة مشترياته المباشرة ٠,٦٥٩ ديناراً [العمود ١٠- الصف ١]، تلاه الدخان وبلغت مشترياته ٠,٤٨٧ ديناراً [العمود ١٦- الصف ١]، والاعلاف فبلغت استخداماته ٠,١٢٥ ديناراً [العمود ١٤- الصف ١]، ثم القطاع نفسه (المحاصيل الحقلية) وبلغت استخداماته ٠,١١١ ديناراً، وخامساً قطاع الصناعات الغذائية الاخرى اذ بلغت مشترياته ٠,٠٤٨ ديناراً [العمود ١٣- الصف ١]، واخيراً قطاع الدواجن والمواشي وبلغت مشترياته ٠,٠٢٣ ديناراً [العمود ٣- الصف ١]، وهي المشتريات (الاستخدامات) الناجمة عن زيادة الطلب على المنتجات النهائية لهذه القطاعات بمقدار دينار أردني واحد.

ب- الخضار والفواكه :

ان اكبر القطاعات استخداماً لمنتجات هذا القطاع كان قطاع الصناعات الغذائية ، فبلغت مشترياته ٠,٢٨ ديناراً [العمود ١٣- الصف ٢]، تلاه قطاع الفنادق والمطاعم وبلغت مشترياته ٠,٠٤٢ ديناراً [العمود ٤٤- الصف ٢]، وثالثاً القطاع نفسه (الخضار والفواكه) وبلغت استخداماته ٠,٠٣١ ديناراً، ورابعاً قطاع الشوكولاته والحلويات، وبلغت استخداماته ٠,٠٢٣ ديناراً [العمود ١٢- الصف ٢] وخامساً واخيراً قطاع المشروبات فبلغت مشترياته المباشرة من القطاع ٠,٠٠٦ ديناراً [العمود ١٥- الصف ٢].

ج- الدواجن والمواشي :

يلاحظ ان قطاع المنتجات الحيوانية المطبوخة والمحفوظة كان اكثر القطاعات استخداماً لمنتجات قطاع الدواجن والمواشي حيث بلغت مشترياته ٠,٢٩٠ ديناراً [العمود ٨- الصف ٣]، تلاه قطاع الالبان فبلغ استخدامه ٠,٢٢٥ ديناراً [العمود ٩- الصف ٣]، ثم قطاع الخضار والفواكه وبلغت استخداماته ٠,٠٣٣ ديناراً [العمود ٢- الصف ٣]، وخامساً واخيراً قطاع الفنادق والمطاعم حيث بلغت مشترياته ٠,٠٠٧ ديناراً [العمود ٤٤- الصف ٣].

د- المنتجات الزراعية الأخرى :

اكثر القطاعات استخداماً لمنتجات هذا القطاع هو قطاع الخضار والفواكه حيث بلغت مشترياته ٠,٠٢٨ ديناراً [العمود ٢- الصف ٤]، تلاه قطاع المحاصيل الحقلية فبلغت مشترياته ٠,٠٠٤ ديناراً [العمود ١- الصف ٤]، ثم قطاع التجارة وبلغت استخداماته ٠,٠٠٣ ديناراً [العمود ٤٣- الصف ٤]، واخيراً القطاع نفسه فبلغت استخداماته ٠,٠٠٢ ديناراً.

اما عن استخدامات (مشتريات) القطاعات الزراعية الاربعة من الـ ٥١ قطاع الواردة في جدول المستخدم / المنتج، ومن خلال المصفوفة التكنولوجية الملحق رقم (١) فقد كانت كما يلي :

أ- قطاع المحاصيل الحقلية :

أكثر مشتريات هذا القطاع كانت من نفسه إذ بلغت ٠,١١١ ديناراً، وتلاه من قطع الغيار وخدمات الصيانة فبلغت قيمتها ٠,٠٤٦ ديناراً، ثم من قطاع منتجات البترول والغاز وبلغت مشتريات القطاع منه ٠,٠٣٥ ديناراً، وتلاه من قطاعي التجارة، والنقل والتخزين، فبلغت المشتريات ٠,٠٢١ ديناراً من كل منهما، ورابعاً من قطاع معدات وقطع الغيار لقطاع النقل حيث بلغت المشتريات منه ٠,٠١٧ ديناراً، وأخيراً بلغت المشتريات من قطاع التأمين والمال ٠,٠١٦ ديناراً وذلك لمواجهة الزيادة في الطلب النهائي على منتجات هذا القطاع (المحاصيل الحقلية) بمقدار دينار واحد.

ب- الخضار والفواكه :

أكثر استخدامات (مشتريات) هذا القطاع كانت من التجارة فبلغت ٠,٠٨١ ديناراً، تلاه من الدواجن والمواشي وبلغت ٠,٠٣٣ ديناراً، وثالثاً من نفسه حيث بلغت المشتريات ٠,٠٣١ ديناراً ورابعاً من المنتجات الزراعية الأخرى بلغ الاستخدام ٠,٠٢٨ ديناراً، وخامساً من الأسمدة والمبيدات الحشرية وكان الاستخدام ٠,٠٢٤ ديناراً، وأخيراً من النقل والتخزين وبلغت المشتريات منه ٠,٠١٤ ديناراً.

ج- الدواجن والمواشي :

تركزت استخدامات (مشتريات) هذا القطاع في الأعلاف إذ بلغت ٠,٣٨٣ ديناراً، ثم جاء بعدها الاستخدام من التجارة فبلغ ٠,١٦٣ ديناراً، وثالثاً من الألبان حيث بلغ الاستخدام ٠,٠٤٦ ديناراً، ورابعاً من قطاع المحاصيل الحقلية فبلغ ٠,٠٢٣ ديناراً، وخامساً من النقل والتخزين حيث بلغت المشتريات منه ٠,٠٢٢ ديناراً، وأخيراً من التأمين والمال فبلغ الاستخدام منه ٠,٠١٨ ديناراً.

د- المنتجات الزراعية الأخرى :

أكثر مشتريات القطاع كانت من منتجات الصلب فبلغت ٠,٠٦ دينار، تلاه من قطاعي المنتجات المعدنية غير الصلبة، ومن منتجات البترول والغاز، حيث بلغت المشتريات من كل منهما ٠,٠٤٧ ديناراً ثم من المطاط والبلاستيك وكانت المشتريات ٠,٠٣٤ ديناراً، ورابعاً من النقل والتخزين وكانت أيضاً ٠,٠٢٣ ديناراً، وخامساً من قطع الغيار وخدمات الصيانة فكانت المشتريات ٠,٠٢٠ ديناراً، وأخيراً بلغ الاستخدام من التجارة ٠,٠١٦ ديناراً.

مما تقدم ومن خلال الجدول رقم (٤-١/أ) الذي يبين المشتريات (الاستخدامات) والمبيعات المباشرة لفروع القطاعات الزراعية الأربعة (ولقطاع الزراعة المجمع) من وإلى القطاعات المجموعة الرئيسة لأهم النشاطات الاقتصادية،^(٣) وكذلك من خلال الجدول رقم (٤-١/ب) الذي يبين ما تقدم بالنسب المئوية يمكن ملاحظة ما يلي :

١- بالنسبة لقطاع المحاصيل الحقلية فإن أكثر مبيعاته كانت للصناعات الغذائية والملابس حيث بلغت قيمتها ١,٢٢٤ ديناراً من إجمالي مبيعات القطاع للقطاعات الأخرى والبالغة ١,٤٩٣ ديناراً بنسبة مئوية بلغت ٨٢٪، ثم إلى قطاع الزراعة (المجمع) فكانت المبيعات ٠,١٣٥ ديناراً مشكّلة ما نسبته ٩٪ من المبيعات الكلية المباشرة لهذا القطاع، ومن الملاحظ أن مبيعات هذا الفرع تركزت في قطاعات الصناعة، إذ بلغت قيمتها ١,٣٥٣ ديناراً بنسبة مقدارها ٩١٪ من إجمالي المبيعات دون أن تكون هناك مبيعات تذكر لقطاعي الخدمات والبناء. أما عن مشتريات (استخدامات) هذا القطاع فكانت أكثر ما يمكن من قطاع الصناعات الأخرى فبلغت ٠,١٢٠ ديناراً من إجمالي الاستخدامات البالغة ٠,٣٠١ ديناراً وبنسبة ٤٠٪، وتلاه من قطاع الزراعة (المجمع) فبلغ الاستخدام ٠,١١٨ ديناراً بنسبة ٣٩٪، أما الاستخدام من قطاع الخدمات فشكّل ما نسبته ١٩٪ من الاستخدامات المباشرة لقطاع المحاصيل الحقلية، مما تقدم فإن استخدامات هذا الفرع كانت متمركزة في الاستخدام من القطاع الصناعي إذ بلغت النسبة ٤١٪، ثم

جدول رقم (٤-١/أ)

المنتجات الزراعية الأخرى

المجموع لقطاع الزراعة (مجموع القطاعات الأربعة)	المنتجات الزراعية الأخرى (٤)		الدواجن و المواشي (٣)		الخضار والفواكه (٢)		قطاع المحاصيل الحقلية (١)		القطاعات الزراعية للقطاعات مصنفة حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسية
	المبيعات المباشرة	الاستخدامات المباشرة	المبيعات المباشرة	الاستخدامات المباشرة	المبيعات المباشرة	الاستخدامات المباشرة	المبيعات المباشرة	الاستخدامات المباشرة	
٠,٠٠٠,٢٢٦	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠,٢٢٣	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠,٢٠٣	٠,٠٠٠	قطاع الاستخراجية
٠,٠٠٠,٤٧٦	٢,٠٠٠,٨١٥	٠,٠٠٠,٤٥٠	٠,٠٠٠,٤٦٧	٠,٠٠٠,٤٥١	٠,٠٠٠,٣١٠	٠,٠٠٠,٤٥١	٠,٠٠٠,٣١٠	١,٢٢٤	قطاع غذائية وملابس
٠,٠٠٠,٤٦٥	٠,٠٠٠,٠٠١	٠,٠٠٠,١٥٣	٠,٠٠٠,٠٠١	٠,٠٠٠,٢٣٩	٠,٠٠٠,٢٣٩	٠,٠٠٠,٢٣٩	٠,٠٠٠,٢٣٦	٠,٠٠٠	قطاع كيمياويات
٠,٠٠٠,٩٦١	٠,٠٠٠,٣٩٤	٠,٠٠٠,٠٨٣	٠,٠٠٠,٥٢٣	٠,٠٠٠,٢٧٤	٠,٠٠٠,٤٣٧	٠,٠٠٠,٤٣٧	٠,١١٩	٠,١٢٩	أخرى
١,٠٠٠,٥٣٥	٢,٢٢١,٠٠٩	٠,٠٠٠,١٢٨	٠,٠٠٠,٥٢٣	٠,٠٠٠,٤٦٦	٠,٠٠٠,٤٧٨	٠,٠٠٠,٤٧٨	٠,٠٠٠,١٢٤	١,٣٥٣	المجموع لقطاع الصناعي
٠,٠٠٠,٤٧٨	٠,٠٠٠,٧٩٩	٠,٠٠٠,٣١٠	٠,٠٠٠,٧٨٦	٠,٠٠٠,٣٧٨	٠,٠٠٠,٨٣٣	٠,٠٠٠,٨٣٣	٠,٠٠٠,٥٨٣	٠,٠٠٠,٤٩٥	الخدمات
٠,٠٠٠,٢٢٥	٠,٠٠٠,١٩٩	٠,٠٠٠,٣٣٤	٠,٠٠٠,٣٦٥	٠,٠٠٠,٩٢٢	٠,٠٠٠,٣٦٦	٠,٠٠٠,٣٦٦	٠,١١٨	٠,١٣٤	الزراعة
٠,٠٠٠,٠١٤	٠,٠٠٠,٠٥٩	٠,٠٠٠,٠٠٦	٠,٠٠٠,٠٠٧	٠,٠٠٠,٠١٤	٠,٠٠٠,٠٢٣	٠,٠٠٠,٠٢٣	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠,٠٢٣	البناء
١,٧,٠١٧	٢,٥٢٥,٥٠٥	٠,٠٠٠,٣٨١	٠,٠٠٠,٤٦٦	٠,٠٠٠,١٢٣	٠,٣٩٧	٠,٣٩٧	٠,٣٠٦	١,٤٤٧	المجموع

المصدر : احتساب من قبل الباحث اعتماداً على المصفوفة التكنولوجية (مصفوفة المعاملات الفنية)

جدول رقم (٤-١/ب)

البيانات والمشتريات (الاستخدامات المباشرة لقطاعات الزراعة بالنسب المئوية

البيانات الاستخدامات المباشرة	مجموع القطاعات الأربعة ٤+٣+٢+١		(٤) المشتريات الزراعية الأخرى		(٣) التداخيل والمواشي		(٢) الخصاص والتفواكه		(١) قطاع المحاصيل الحقلية		القطاعات الزراعية مصنفة حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسية
	الاستخدامات المباشرة	البيانات المباشرة	الاستخدامات المباشرة	البيانات المباشرة	الاستخدامات المباشرة	البيانات المباشرة	الاستخدامات المباشرة	البيانات المباشرة	الاستخدامات المباشرة	البيانات المباشرة	
٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	قطاع الصناعة
٠,٠٢٨	٠,٨٢٤	٠,٠١٢	٠,٠٦٦	٠,٩٢٠	٠,٠٠٠	٠,٧٨٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٨٢	٠,٠٠٠	قطاع
٠,٠٢٥	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٢٢	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	قطاع
٠,٠٦٥	٠,٠٥٥	٠,٠٢٢	٠,٠٥٥	٠,٠٠٩	٠,١١١	٠,٠١١	٠,٠١١	٠,٣٩٨	٠,٠٨٦	٠,٠٨٦	قطاع
٠,٦١٩	٠,٨٨٠	٠,٠٣٤	٠,٦٧٢	٠,٩٢٦	٠,٢١٠	٠,٧٩١	٠,٤١٣	٠,٤١٣	٠,٩١	٠,٩١	قطاع الصناعة
٠,٢٤٩	٠,٠٢٧	٠,٠٨١	٠,٢٩٢	٠,٠٠١	٠,٤٢	٠,١٣١	٠,١٩٤	٠,١٩٤	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	الخدمات
٠,١٣٢	٠,٠٩٣	٠,٨٩٤	٠,٠٣٤٤	٠,٠٦١	٠,٣٦٣	٠,٠٧٧	٠,٣٩٣	٠,٣٩٣	٠,٠٠٩٠	٠,٠٠٩٠	الزراعة
٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٢	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	التجارة
١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	المجموع

المصدر : احتساب من قبل الباحث اعتماداً على الجدول رقم (٤-١/أ).

تلاه من القطاع الزراعي (المجمع) بنسبة ٣٩٪، واخيراً من قطاع الخدمات بنسبة ١٩٪، دون ان يكون هناك أي استخدام يذكر من قطاع البناء.

٢- بالنسبة لفرع الخضار والفواكه كانت مبيعاته المباشرة متمركزة بالصناعات الغذائية والملابس اذ بلغت ٣١,٠ ديناراً من إجمالي المبيعات البالغة ٣٩٨,٠ ديناراً مشكلة ما نسبته ٧٨٪ من إجمالي مبيعات هذا القطاع مع ملاحظة ان نسبة المبيعات الى قطاع الصناعة (المجمع) بلغت ٧٩٪، ثم تلاه المبيعات الى قطاع الخدمات حيث بلغت ٥٢,٠ ديناراً بنسبة ١٣٪ من إجمالي المبيعات وتلاه المبيعات الى قطاع الزراعة (المجمع) اذ بلغت ٣٠,٠ ديناراً بنسبة ٨٪، دون أي مبيعات تذكر لقطاع البناء، أما استخدامات هذا القطاع فكان اكثرها من قطاع الخدمات وبلغت ١٠٨,٠ ديناراً من إجمالي المشتريات البالغة ٢٥١,٠ ديناراً بنسبة ٤٣٪، تلاه من قطاع الزراعة (المجمع) وبلغ الاستخدام ٩١,٠ ديناراً بنسبة ٣٦٪ ثم من قطاع الصناعة حيث بلغ الاستخدام ٥٢,٠ ديناراً بنسبة ٢١٪، منها ٢٤,٠ ديناراً بنسبة ١٠٪ من الصناعات الكيماوية، و ٢٧,٠ ديناراً بنسبة ١١٪ من الصناعات الأخرى.

٣- وبالنسبة لقطاع الدواجن والمواشي يلاحظ ان مبيعاته كانت اكثر ما يمكن الى الصناعات الغذائية والملابس، اذ بلغت ٥٤٧,٠ ديناراً من إجمالي المبيعات البالغة ٥٩٦,٠ ديناراً مكونة ما نسبته ٩٢٪ من إجمالي مبيعات الفرع (القطاع)، ويلاحظ ان مبيعات هذا القطاع الى قطاع الصناعة (المجمع) شكلت ما نسبته ٩٣٪ تلاه المبيعات الى قطاع الزراعة (المجمع) فبلغت ٣٧,٠ ديناراً بنسبة ٦٪، في حين ان المبيعات لقطاعي الخدمات والبناء لم تكن تذكر وكانت دون الـ ١٪ لكليهما من إجمالي المبيعات، أما مشتريات هذا الفرع فتركزت في الاستخدام من الصناعات الأخرى فبلغت ٤٠٧,٠ ديناراً من اجمال الاستخدام البالغ ٦٩٦,٠ ديناراً بنسبة ٥٨٪، ومن الصناعات الغذائية والملابس وبلغ الاستخدام ٤٦,٠ ديناراً بنسبة ٧٪ علماً ان مجموع الاستخدام من القطاع الصناعي (المجمع) بلغ ٤٦٨,٠ ديناراً بنسبة ٦٧٪ من إجمالي الاستخدام في حين

ان الاستخدام من قطاع الخدمات بلغ ٠,٢٠٤ دينار بنسبة ٢٩٪، وكان الاستخدام متدن من قطاع الزراعة فبلغ ٠,٠٢٤ دينار بنسبة ٣٪ فقط.

٤- بالنسبة لفرع المنتجات الزراعية الأخرى كانت مبيعاته متركزة في قطاع الزراعة (المجمع) فبلغت ٠,٠٣٤ دينار من إجمالي المبيعات البالغة ٠,٠٣٨ دينار بنسبة ٨٩٪، في حين بلغت ٠,٠٠٣ دينار لقطاع الخدمات بنسبة ٨٪ وكذلك ٠,٠٠١ دينار لمجمل القطاع الصناعي بنسبة ٣٪ فقط، أما عن استخدامات هذا الفرع فكانت أكثر ما يمكن من الصناعات الأخرى فبلغ مقدارها ٠,٤٠٧ دينار من إجمالي الاستخدام البالغ ٠,٤٦٤ دينار بنسبة ٨٨٪ في الوقت الذي بلغ مقدار الاستخدام من قطاع الصناعة (المجمع) ٠,٤٠٩ دينار وبنفس النسبة السابقة تقريباً (٨٨٪) وبلغ الاستخدام من قطاع الخدمات ٠,٠٥ دينار بنسبة ١١٪ من إجمالي الاستخدام، في حين ان الاستخدام من قطاع الزراعة كان متدنياً اذ بلغ ٠,٠٠٢ دينار بنسبة لا تذكر ودون الـ ١٪.

٥- أما بالنسبة للمبيعات المباشرة لقطاع الزراعة المجمع بفروعه الاربعة فقد تركزت في الصناعات الغذائية والملابس فبلغت ٢,٠٨٢ دينار من إجمالي مبيعات القطاع البالغة ٢,٥٢٥ دينار بنسبة ٨٢٪ وكانت المبيعات للصناعات الأخرى ٠,١٤ دينار بنسبة ٦٪ لتكون بالاضافة الى المبيعات للصناعات الغذائية والملابس معظم مبيعات قطاع الزراعة الى قطاع الصناعة والبالغة ٢,٢٢١ دينار بنسبة ٨٨٪ من إجمالي مبيعات قطاع الزراعة، وتلاه في الترتيب مبيعات القطاع لنفسه التي بلغت ٠,٢٣٥ دينار بنسبة ٩٪، ثم لقطاع الخدمات اذ بلغت المبيعات اليه ٠,٠٦٨ دينار بنسبة ٢٪ فقط وهي نسبة متدنية جداً اذا ما تم مقارنتها بالمبيعات لقطاع الصناعة، في حين ان المبيعات لقطاع البناء لم تكن تذكر. أما استخدامات القطاع فكانت ٠,٩٦٢ دينار من الصناعات الأخرى لتشكل ما نسبته ٥٧٪ من إجمالي الاستخدام المباشر للقطاع البالغ قيمته ١,٧٠٢ دينار، ثم ٠,٠٤٨ دينار من الصناعات الغذائية والملابس بنسبة ٣٪ و ٠,٠٤٢ دينار من الصناعات الكيماوية بنسبة ٢٪، وكذلك ٠,٤٢٣ دينار من قطاع الخدمات بنسبة ٢٥٪، ثم ٠,٢٢٥ دينار من نفسه (قطاع الزراعة المجمع) بنسبة ١٣٪، مع

ملاحظة ان اكثر مشتريات (استخدامات) هذا القطاع كانت من القطاع الصناعي اذ بلغت ١,٠٥٣ ديناراً بنسبة ٦٢٪، ودون أي استخدام يذكر من قطاع البناء.

٤:٢ التحليلات المرتبطة بمعكوس المصفوفة التكنولوجية

اعتماداً على معكوس المصفوفة التكنولوجية الملحق رقم (٢) امكن ايجاد كل من مضاعفات الانتاج وروابط الجذب الامامية والخلفية لكل من القطاعات وفروع القطاعات الـ ٥١ الواردة في جدول المدخلات / المخرجات بما فيها الفروع الزراعية الاربعة، كما انه واعتماداً على مصفوفة المعاملات الفنية (المصفوفة التكنولوجية) وعلى معكوسها تم ايجاد القيمة المضافة لكل فرع من الفروع الزراعية الاربعة، علماً ان كل خلية من خلايا معكوس المصفوفة التكنولوجية تمثل المشتريات المباشرة وغير المباشرة لكل قطاع عمودي، وذلك كمدخلات وسيطة من القطاعات الواردة في المصفوفة، لتلبية الزيادة في الطلب النهائي على منتجات القطاع بمقدار وحدة واحدة.

٤:٢:١ : مضاعفات الانتاج (Output Multipliers)

يمكن ايجاد قيمة المضاعف لكل قطاع على أساس انه حاصل الجمع العمودي لخلايا ذلك القطاع من معكوس المصفوفة التكنولوجية، وقيمة المضاعف لقطاع معين تمثل الاحتياجات والاستخدامات المباشرة وغير المباشرة لذلك القطاع من جميع القطاعات (الواردة في المصفوفة) لاشباع ما مقداره وحدة واحدة (دينار) من الطلب النهائي على منتجاته. (٤)

يبين الجدول رقم (٤-٢) مضاعفات الانتاج للقطاعات الـ ٥١، وهي مرتبة ترتيبياً تنازلياً، اذ بلغت المضاعفات لقطاعات الزراعة (١,٥)، و(١,٤)، و(٢,٥)، و(١,٥) على التوالي لقطاعات المحاصيل الحقلية، والخضار والفواكه، والدواجن والمواشي، والمنتجات الزراعية الأخرى، وهي مرتبة بين القطاعات جميعها على التوالي ٣٩، و٤٤، و٥ و٤١. يجدر التذكير ان قيمة المضاعفات

اعلاه تمثل الاستخدامات الوسيطة المباشرة وغير المباشرة المحلية لكل قطاع من بقية القطاعات لمواجهة الزيادة في الطلب بمقدار وحدة واحدة على منتجاتها النهائية، وعليه فان استثمار دينار واحد في كل من القطاعات الزراعية الاربعة يتولد منه زيادة في انتاج القطاعات جميعها بصورة مباشرة ١,٥ دينار لقطاع المحاصيل الحقلية ، و ١,٤ دينار لقطاع الخضار والفواكه ، و ٢,٥ دينار للدواجن والمواشي ، و ١,٥ دينار للمنتجات الزراعية الأخرى.

نلاحظ ان ترتيب قيمة مضاعف الانتاج لقطاعات المحاصيل الحقلية، والخضار الفواكه، والمنتجات الزراعية الأخرى جاء متأخراً، باستثناء قطاع الدواجن والمواشي الذي احتل ترتيباً متقدماً بين القطاعات الـ ٥١ فحلاً خامساً.

ومن معكوس المصفوفة التكنولوجية الملحق رقم (٢) يمكن ملاحظة المشتريات (الاستخدامات) والمبيعات المباشرة وغير المباشرة للقطاعات الزراعية وذلك على النحو التالي:

الجدول (٤-٢)

تسلسل القطاعات حسب قيمة المضاعف

المضاعف	تسلسل حسب I-O	القطاع	تسلسل	المضاعف	تسلسل حسب I-O	القطاع	تسلسل
٩١١٤	٢٢	المنتجات المعدنية غير الصلبة	٢٧	٢,٧٧٠٢	٢٦	الدعائم	١
٩١٠٠	١٧	المنسوجات	٢٨	٢,٧٢٦٧	٢٨	قطع الغيار وخدمات الصيانة	٢
٨٩١٦	٣٠	الخزف والزجاج	٢٩	٢,٦٣٢٨	٩	الالبان	٣
٨٢٩٢	٤١	المياه	٣٠	٢,٥٠٨١	١٤	الاعلاف	٤
٨٣٥٨	٢٧	المعدات وقطع غيار لقطاع النقل	٣١	٢,٤٦٠١	٣	الدواجن والمواشي	٥
٨١٢٨	٥	الوقود	٣٢	٢,٤٣٦١	٢٣	الادوية	٦
٨١٠٩	٢٤	منتجات الصلب	٣٣	٢,٤٣٠١	١٨	الملابس والمنسوجات	٧
٧٥٦٥	٥١	الخدمات الأخرى	٣٤	٢,٣٩١١	٢٥	الصابون والعمود ومواد التجميل	٨
٧٢٥٠	٧	المقالع والمناجم	٣٥	٢,٣٧٨٦	٢٩	المطاط والبلاستيك	٩
٥٩٦٤	٤٥	النقل والتخزين	٣٦	٢,٣٥١٥	٣٤	الاسمدة والمبيدات الحشرية	١٠
٥٦٥١	٣١	الاسمنت والجير	٣٧	٢,٣٤١٦	٨	المنتجات الحيوانية المطبوخة والمحفوظة	١١
٥٥٩٨	٤٩	الصحة	٣٨	٢,٣١١٣	١٠	مطاحن الحبوب	١٢
٤٩٨٧	١	المحاصيل الحقلية	٣٩	٢,٣٠٨٨	٢٧	الصناعات الكيماوية الأخرى	١٣
٤٨٥١	٤٧	التأمين والمال	٤٠	٢,٢٧١٧	١١	المخابز	١٤
٤٦٣٧	٤	المنتجات الزراعية الأخرى	٤١	٢,٢٦٣٩	١٢	الشوكولاته، والحلويات	١٥
٤٥٤	٦	البوتاس	٤٢	٢,١٤٤٦	٣٩	المنتجات المصنعة الأخرى	١٦
٢٩٠	٤٣	التجارة	٤٣	٢,١٤٣٩	١٥	المشروبات	١٧
١٨٩	٢	الخضار والفواكه	٤٤	٢,١٤٢٦	١٣	الصناعات الغذائية الأخرى	١٨
١٢٨	٤٠	الكهرباء	٤٥	٢,١٤٢٣	١٦	التحان	١٩
٨٦٢	٥٠	التعليم	٤٦	٢,١٢٤٤	٤٤	الفنادق والمطاعم	٢٠
٢٩٧	٢٠	الخشب، الفلين، والاثاث	٤٧	٢,١٠٠٤	٣٦	المعدات والالات الكهربائية	٢١
١٩٣	٤٨	المقارنات	٤٨	٢,٠٧٢٢	٤٢	البناء	٢٢
٩٢٩	٣٣	المنتجات المعدنية الاساسية	٤٩	٢,٠٦٥٩	٢٢	المواد المتعلقة بالطباعة	٢٣
٧٨٤	٤٦	الاتصالات	٥٠	٢,٠٥٧٦	٣٥	الالات غير الكهربائية	٢٤
١٥٨	٢٨	منتجات البترول والغاز	٥١	٢,٠٤٥٤	١٩	الجلود والمنتجات الجلدية	٢٥
				١,٩٢٩٦	٢١	الورق والمنتجات الورقية	٢٦

المصدر : خالد سوسان ، القيمة المضافة والمضاعف لقطاع السياحة في تلاردين ، رسالة ماجستير غير

منشورة ، جامعة اليرموك ، ١٩٩٦ ، ص ٥٥ .

أ- قطاع المحاصيل الحقلية :

كانت المشتريات (الاستخدامات) الكلية (المباشرة وغير المباشرة) لهذا القطاع ١,١٣ ديناراً من القطاع نفسه (قطاع المحاصيل الحقلية) ، و ٠,٠٥٨ ديناراً من قطاع الغيار وخدمات الضيافة، و ٠,٠٥١ ديناراً من منتجات البترول والغاز، و ٠,٠٣٧ ديناراً من التجارة، و ٠,٠٣٦ ديناراً من النقل والتخزين، أما المبيعات المباشرة وغير المباشرة لهذا القطاع فكانت ١,١٣ ديناراً للقطاع نفسه ، و ٠,٧٥ ديناراً لمطاحن الحبوب؛ و ٠,٥٥ ديناراً للدخان، و ٠,٢٤ ديناراً للمخابز، و ٠,٢٣ ديناراً للإعلاف، و ٠,١٢ ديناراً للدواجن والمواشي، و ٠,٠٧ ديناراً للصناعات الغذائية الأخرى، و ٠,٠٦ ديناراً للشوكولاته والحلويات.

ب- قطاع الخضار والفواكه :

كانت الاستخدامات (المشتريات) الكلية (المباشرة وغير المباشرة) لهذا القطاع ١,٠٣ ديناراً من القطاع نفسه (الخضار والفواكه)، و ٠,١٠ ديناراً من التجارة ، و ٠,٠٣٤ ديناراً من الدواجن والمواشي، و ٠,٠٣ ديناراً من كل من قطاعي النقل والتخزين، والمنتجات الزراعية الأخرى، و ٠,٠٢٧ ديناراً من الصناعات الكيماوية الأخرى، و ٠,٠٢٥ ديناراً من الأسمدة والمبيدات الحشرية، و ٠,٠٢ ديناراً من الصناعات الغذائية الأخرى. أما مبيعات القطاع المباشرة وغير المباشرة فكانت ١,٠٣ ديناراً إلى القطاع نفسه (الخضار والفواكه)، و ٠,٣٣ ديناراً للصناعات الغذائية الأخرى، و ٠,١٠ ديناراً للشوكولاته والحلويات، و ٠,٠٧ ديناراً للفنادق والمطاعم ، و ٠,٠٥ ديناراً للمشروبات ، و ٠,٠٣٤ ديناراً للالبان، و ٠,٠٣ ديناراً للمخابز.

ج- الدواجن والمواشي :

بلغت المشتريات (الاستخدامات) الكلية (المباشرة وغير المباشرة) لهذا القطاع ٠,٦ ديناراً من قطاع الإعلاف، و ٠,٣ ديناراً من قطاع التجارة، و ٠,١٢ ديناراً من المحاصيل الحقلية، و ٠,٠٨ ديناراً من الالبان، و ٠,٠٧ ديناراً من النقل

والتخزين، و ٠,٠٤ دينار من كل من منتجات البترول والغاز وقطاع الصناعات الكيماوية، و ٠,٠٣ دينار من كل من الادوية، والكهرباء، والعقارات. كما ان مبيعات هذا القطاع المباشرة وغير المباشرة كانت ٠,٣ دينار الى قطاع المنتجات الحيوانية المطبوخة والمحفوطة، و ٠,٢٦ دينار الى الالبان، و ٠,٠٥ دينار الى الشوكولاته والحلويات، و ٠,٠٤ دينار الى الخضار والفواكه، و ٠,٠٣ دينار الى الفنادق والمطاعم، و ٠,٠٢ دينار الى الجلود والمنتجات الجلدية.

د- المنتجات الزراعية الأخرى :

يستخدم هذا القطاع بصورة مباشرة وغير مباشرة ما قيمته ٠,٠٧ دينار من قطاعات كل من منتجات البترول والغاز ومنتجات الصلب، و ٠,٠٥ دينار من المنتجات المعدنية غير الصلبة، و ٠,٠٤ دينار من كل من الصناعات الكيماوية الاخرى والمطاط والبلاستيك والنقل والتخزين، و ٠,٠٣ دينار من كل من قطع الغيار وخدمات الصيانة والتجارة، و ٠,٠٢ دينار من المنتجات المعدنية الاساسية. أما مبيعات القطاع المباشرة وغير المباشرة فكانت ٠,٠٣ دينار لقطاع الخضار والفواكه، و ٠,٠١ دينار للصناعات الغذائية الاخرى، و ٠,٠٠٤ دينار لكل من المحاصيل الحقلية والشوكولاته والحلويات، و ٠,٠٠٣ دينار للمخابز.

مما تقدم ومن خلال الجدول رقم (٤-٣/أ) الذي يبين المشتريات (الاستخدامات) المباشرة وغير المباشرة لفروع القطاعات الزراعية الاربعة (ولقطاع الزراعة المجمع) من وإلى القطاعات المجمع الرئيسة لاهم النشاطات الاقتصادية، واعتماداً على الجدول رقم (٤-٣/ب) الذي يبين ما تقدم بالنسب المؤبقة يمكن ملاحظة ما يلي :

١- ان اكبر تأثير لقطاع المحاصيل الحقلية وذلك من خلال استخداماته (مشترياته) المباشرة وغير المباشرة كان على قطاع الزراعة (المجمع) اذ بلغت استخداماته ١,١٣٥ ديناراً من إجمالي الاستخدام في هذا القطاع البالغ ١,٤٩٨ ديناراً بنسبة ٧٦٪، ثم تلاه على قطاع الصناعة (المجمع) فبلغت المشتريات منه

جدول رقم (٤-١/٣)

المبيعات والاستخدامات المباشرة وغير المباشرة (التيبة) لقطاعات الزراعة من وإلى القطاعات الاقتصادية المختلفة بالدينار

المجموع لقطاع الزراعة		(٤) المنتجات الزراعية الأخرى			(٣) الدواجن والمواشي			(٢) الخضار والفواكه			(١) قطاع المحاصيل الحقلية			القطاعات الزراعية
الاستخدامات	المبيعات	الاستخدامات	المبيعات	الاستخدامات	المبيعات	الاستخدامات	المبيعات	الاستخدامات	المبيعات	الاستخدامات	المبيعات	المبيعات	القطاعات مصنفة حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسية	
المباشرة	المباشرة	المباشرة	المباشرة	المباشرة	المباشرة	المباشرة	المباشرة	المباشرة	المباشرة	المباشرة	المباشرة	المباشرة	الاستخراجية	
وغير المباشرة	وغير المباشرة	وغير المباشرة	وغير المباشرة	وغير المباشرة	وغير المباشرة	وغير المباشرة	وغير المباشرة	وغير المباشرة	وغير المباشرة	وغير المباشرة	وغير المباشرة	وغير المباشرة	خاوية وملابس	
المباشرة	المباشرة	المباشرة	المباشرة	المباشرة	المباشرة	المباشرة	المباشرة	المباشرة	المباشرة	المباشرة	المباشرة	المباشرة	كيمياويات	
وغير المباشرة	وغير المباشرة	وغير المباشرة	وغير المباشرة	وغير المباشرة	وغير المباشرة	وغير المباشرة	وغير المباشرة	وغير المباشرة	وغير المباشرة	وغير المباشرة	وغير المباشرة	وغير المباشرة	اخرى	
المباشرة	المباشرة	المباشرة	المباشرة	المباشرة	المباشرة	المباشرة	المباشرة	المباشرة	المباشرة	المباشرة	المباشرة	المباشرة	المجموع للقطاع	
وغير المباشرة	وغير المباشرة	وغير المباشرة	وغير المباشرة	وغير المباشرة	وغير المباشرة	وغير المباشرة	وغير المباشرة	وغير المباشرة	وغير المباشرة	وغير المباشرة	وغير المباشرة	وغير المباشرة	الصناعي	
المباشرة	المباشرة	المباشرة	المباشرة	المباشرة	المباشرة	المباشرة	المباشرة	المباشرة	المباشرة	المباشرة	المباشرة	المباشرة	الخدمات	
وغير المباشرة	وغير المباشرة	وغير المباشرة	وغير المباشرة	وغير المباشرة	وغير المباشرة	وغير المباشرة	وغير المباشرة	وغير المباشرة	وغير المباشرة	وغير المباشرة	وغير المباشرة	وغير المباشرة	الزراعة	
المباشرة	المباشرة	المباشرة	المباشرة	المباشرة	المباشرة	المباشرة	المباشرة	المباشرة	المباشرة	المباشرة	المباشرة	المباشرة	البناء	
وغير المباشرة	وغير المباشرة	وغير المباشرة	وغير المباشرة	وغير المباشرة	وغير المباشرة	وغير المباشرة	وغير المباشرة	وغير المباشرة	وغير المباشرة	وغير المباشرة	وغير المباشرة	وغير المباشرة	المجموع	
٥,٠٣٣٦٧	٥,٠٣٤٦	٥,٠١١٧٤	٥,٠٠٠٣٥	٥,٠٠٣٦٩	٥,٠٠٠٤٧	٥,٠١١٩٨	٥,٠٠١٩٤	٥,٠٠٦٢٦	٥,٠٠٠٧٧	٥,٠٠٠٧٧	٥,٠٠٠٧٧	٥,٠٠٠٧٧		
١,٠١١١٥	٢,٩٧١٦٥	٥,٠٠١٩١	٥,٠٠٢٦٤٨	٥,٠٠٩٧٤٣	٥,٠٠٧٧٣	٥,٠٠٤٩٤	٥,٠٥٩٥٧	٥,٠٠١٨٧	٥,٠٠١٨٧	٥,٠٠١٨٧	٥,٠٠١٨٧	٥,٠٠١٨٧		
٢,٠٤٨٥	٥,٠٣٥٠٢	٥,٠٤١٩٨	٥,٠٠١٢٢	٥,٠٠٧٣٠٣	٥,٠٠٠٢٨٩	٥,٠٠٥٣٢٢	٥,٠٠٢٤٦٩	٥,٠٠٣٦٥٢	٥,٠٠٣٦٥٢	٥,٠٠٣٦٥٢	٥,٠٠٣٦٥٢	٥,٠٠٣٦٥٢		
١,٣٩٧٦٤	٥,٣١٤٦٧	٥,٣٢٨٤٧	٥,٠٠٦١٧	٥,٠٧٦١٧٢	٥,٠٢٨٧٦	٥,٠٠٨٠٠٤	٥,٠٣٦٣٢	٥,٠٢٧٧٤١	٥,٠٢٧٧٤١	٥,٠٢٧٧٤١	٥,٠٢٧٧٤١	٥,٠٢٧٧٤١		
١,٧٤٢٣	٣,٣٢٤٨	١٤٣٨١	٥,٠٣٤٢٢	٥,٠٩٣٥٨٧	٥,٠٦٥٩٤٢	٥,٠١٥٠٢٨	٥,٠٦٢٢٥٢	٥,٠٢٧٧٠٦	٥,٠٢٧٧٠٦	٥,٠٢٧٧٠٦	٥,٠٢٧٧٠٦	٥,٠٢٧٧٠٦		
٥,٧٠٠١٥	٥,١٦٥٢٩	٥,٠٧٣٢٨	٥,٠٠٦٥٨	٥,٠٣٧٩٢٩	٥,٠٤١٠٧	٥,٠١٤٦٦٥	٥,٠٠٨٥٥٨	٥,٠٠٩٠٩٣	٥,٠٠٩٠٩٣	٥,٠٠٩٠٩٣	٥,٠٠٩٠٩٣	٥,٠٠٩٠٩٣		
٤,٣٧٧٤٣	٤,٣٧٧٤٤	١,٠٠٣١٧	١,٠٣٧٢٧	١,١٤٠٠٢	١,٠٥٦٦٩	١,٠٩٩٧٣	١,٠٣٧٦٩	١,١٣٤٣٣	١,١٣٤٣٣	١,١٣٤٣٣	١,١٣٤٣٣	١,١٣٤٣٣		
٥,٠٠٠٨	٥,٠٠٠٢٠٣	٥,٠٠١٣	٥,٠٠٠٣٥	٥,٠٠٠٤٠٤	٥,٠٠٠٢٤	٥,٠٠١٥١	٥,٠٠٠٠٩	٥,٠٠٠١١	٥,٠٠٠١١	٥,٠٠٠١١	٥,٠٠٠١١	٥,٠٠٠١١		
٦,٨٢٧٨٩	٧,٨٦٩٥٦	١,٤٧١٨٥	١,٠٧٨٤٢	٢,٤٥٩٤٥	١,٧٥٧٤٢	١,٣٩٨١٧	١,٧٤٦٦٩	١,٤٩٨٤٢	١,٤٩٨٤٢	١,٤٩٨٤٢	١,٤٩٨٤٢	١,٤٩٨٤٢		

المصدر : احتساب من قبل الباحث اعتماداً على معكوس المصفوفة التكنولوجية (مصفوفة المعاملات الفنية)

جدول رقم (٤-٣/ب)

المبيعات والمشتريات (الاستخدامات) المباشرة وغير المباشرة لقطاعات الزراعة بالنسب المئوية

مجموع القطاعات الأربعة ٤+٣+٢+١		المنتجات الزراعية الأخرى (٤)			الدواجن والمواشي (٣)			التخصار والقواكه (٢)			قطاعات المحاصيل الحقلية (١)			قطاعات تربية القطاعات مصنفة حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسية	
الاستخدامات المباشرة وغير المباشرة	المبيعات المباشرة وغير المباشرة	الاستخدامات المباشرة وغير المباشرة	المبيعات المباشرة وغير المباشرة	الاستخدامات المباشرة وغير المباشرة	المبيعات المباشرة وغير المباشرة	الاستخدامات المباشرة وغير المباشرة	المبيعات المباشرة وغير المباشرة	الاستخدامات المباشرة وغير المباشرة	المبيعات المباشرة وغير المباشرة	الاستخدامات المباشرة وغير المباشرة	المبيعات المباشرة وغير المباشرة	القطاعات الزراعية	القطاعات الصناعية		
٠,٠٠٥	٠,٠٠٠	٠,٠٠٨	٠,٠٠٠	٠,٠٠٢	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	الاستخراجية	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	
٠,٠١٦	٠,٣٧٨	٠,٠٠١	٠,٠٢٥	٠,٠٠٤	٠,٣٥٧	٠,٠٠٤	٠,٣٢٠	٠,٠٠٤	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٣٥	غذائية وملابس	٠,٠٣٥	٠,٠٣٥	
٠,٠٠٣	٠,٠٠٥	٠,٠٢٩	٠,٠٠١	٠,٠٠٣	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠١٤	٠,٠٣٨	٠,٠١٤	٠,٠٢٤	٠,٠٠٢	كيمياويات	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	
٠,٢٠٥	٠,٠٤٠	٠,٢٢٣	٠,٠٠٦	٠,٣١	٠,٠١٦	٠,٠٠٦	٠,٠٢١	٠,٠٥٧	٠,٠٢١	٠,١٥٢	٠,٠٧٤	اخرى	٠,٠٧٤	٠,٠٧٤	
٠,٢٥٥	٠,٤٢٣	٠,٢٦١	٠,٠٢٢	٠,٣٨١	٠,٣٧٥	٠,٣٨١	٠,٣٥٦	٠,١٠٨	٠,٣٥٦	٠,١٨٢	٠,٦١١	المجموع لقطاع الصناعي	٠,٦١١	٠,٦١١	
٠,١٠٣	٠,٠٢١	٠,٠٥٧	٠,٠٠٦	٠,١٥٤	٠,٠٢٣	٠,١٥٤	٠,٠٤٩	٠,١٠٥	٠,٠٤٩	٠,٠٦١	٠,١٠٠	الخدمات	٠,١٠٠	٠,١٠٠	
٠,٦٤١	٠,٥٥٦	٠,٦٨٢	٠,٩٢٢	٠,٤٦٤	٠,٦٠١	٠,٤٦٤	٠,٥٩٤	٠,٧٨٧	٠,٥٩٤	٠,٧٥٧	٠,٣٧٩	الزراعة	٠,٣٧٩	٠,٣٧٩	
٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٢	٠,٠٠٠	٠,٠٠٢	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	البناء	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	
١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	المجموع	١	١	

المصدر : احتسبت من قبل الباحث اعتمادا على الجدول رقم (٤-٣/ب).

٢٢٧،٠ ديناراً بنسبة ١٨٪ حيث كونت المشتريات من الصناعات الأخرى الجزء الأكبر منها فبلغت ٢٧٢،٠ ديناراً بنسبة ١٦٪.

أما أكثر القطاعات تأثيراً في هذا القطاع (المتمثل في مبيعات قطاع المحاصيل الحقلية لها) من خلال استخداماتها منه، فكان قطاع الصناعة (المجمع) فبلغت استخداماته من القطاع ٢،٠٠٩ دينار من إجمالي مبيعات قطاع المحاصيل الحقلية البالغة ٣،٢٨٧ ديناراً بنسبة ٦١٪، إذ شكلت المبيعات إلى الصناعات الغذائية والملابس الجزء الأكبر منها فبلغت ١،٧٥٨ ديناراً بنسبة ٥٤٪ وتلا ذلك المبيعات لقطاع الزراعة (المجمع) فبلغت ١،٢٤٦ ديناراً بنسبة ٣٨٪، ثم لقطاع الخدمات فبلغت ٠،٠٣٢ ديناراً بنسبة ١٪ فقط، دون أي مبيعات تذكر لقطاع البناء.

٢- بالنسبة لقطاع الخضار والفواكه فأكبر تأثير له كان في قطاع الزراعة فبلغت المشتريات منه ١،١٠٠ دينار بنسبة ٧٩٪ من إجمالي الاستخدامات البالغة ١،٣٩٨ دينار، وتلاه التأثير في كل من قطاعي الصناعة والخدمات إذ بلغت الاستخدامات من كل منهما ٠،١٥ ديناراً بنسبة ١١٪، و ٠،١٤٧ ديناراً بنسبة ١٠٪ أيضاً على التوالي، علماً أن أكثر المشتريات الصناعية كانت من الصناعات الأخرى وبلغت ٠،٠٨ دينار بنسبة ٦٪، مع التذكير أن المشتريات من قطاع البناء، لم تكن تذكر. أما تأثير القطاعات على هذا القطاع ومن خلال مشترياتها منه، فكانت ١،٠٣٨ ديناراً بنسبة ٥٩٪ من إجمالي مبيعات الخضار والفواكه البالغة ١،٧٤٧ ديناراً وذلك لقطاع الزراعة (المجمع)، وتلاه لقطاع الصناعة (المجمع) فبلغت المبيعات إليه ٠،٦٢٣ ديناراً بنسبة ٣٦٪ شكلت المبيعات إلى الصناعات الغذائية والملابس الجزء الأكبر منها فبلغت ٠،٥٦٠ ديناراً بنسبة ٣٢٪، أخيراً بلغت المبيعات إلى قطاع الخدمات ٠،٠٨٦ ديناراً بنسبة ٥٪ من إجمالي الاستخدام وهي متدنية مقارنة مع الزراعة والصناعة.

٣- بالنسبة لقطاع الدواجن والمواشي فإن أكبر تأثير له كان في قطاع الزراعة (المجمع) فبلغت المشتريات منه ١،١٤٠ ديناراً من إجمالي الاستخدامات البالغة ٢،٤٦٠ ديناراً بنسبة ٤٦٪، وتلاه من قطاع الصناعة (المجمع) فبلغت المشتريات

مله ٠,٩٣٦ ديناراً بنسبة ٣٨٪ منها ٠,٧٦٢ ديناراً بنسبة ٣١٪ من الصناعات الأخرى والباقي من الصناعات الغذائية والملابس، والكيمائيات على التوالي بنسبة ٤٪، ٣٪ لكل منهما وتلا الصناعة المشتريات من قطاع الخدمات فبلغت ٠,٣٦٩ ديناراً بنسبة ١٥٪. أما تأثير القطاعات الأخرى على قطاع الدواجن والمواشي فبلغت مبيعات القطاع إلى قطاع الزراعة المجمع ١,٠٥٧ ديناراً بنسبة ٦٠٪ من إجمالي مبيعاته البالغة ١,٧٥٧ ديناراً تلاه تأثير قطاع الصناعة فبلغت مبيعات القطاع إليه ٠,٦٥٩ ديناراً بنسبة ٣٨٪ منها ٠,٦٢٧ ديناراً للصناعات الغذائية والملابس بنسبة ٣٦٪ والباقي للصناعات الأخرى، أما المبيعات لقطاع الخدمات فبلغت ٠,٠٤١ ديناراً بنسبة ٢٪ من إجمالي مبيعات القطاع وهي نسبة متدنية مقارنة مع قطاعي الزراعة والصناعة.

٤- وبالنسبة لقطاع المنتجات الزراعية الأخرى فكان أكبر تأثير له في قطاع الزراعة (المجمع) إذ بلغت الاستخدامات المباشرة وغير المباشرة منه ١,٠٠٣ دينار بنسبة ٦٨٪ من إجمالي استخداماته البالغة ١,٤٧٢ ديناراً، ثم تلاه الاستخدامات من قطاع الصناعة (المجمع) فبلغت ٠,٣٨٤ ديناراً بنسبة ٢٦٪ منها ٠,٣٢٩ ديناراً من الصناعات الأخرى بنسبة ٢٢٪، والباقي من الفروع الصناعية الأخرى، في حين أن الأثر في قطاع الخدمات كان متدنياً فبلغت المشتريات منه ٠,٠٨٣ ديناراً بنسبة ٦٪، أما فيما يتعلق بتأثير القطاعات على قطاع المنتجات الزراعية الأخرى فكانت مبيعات القطاع لقطاع الزراعة (المجمع) ١,٠٣٧ ديناراً من إجمالي المبيعات البالغة ١,٠٧٨ ديناراً بنسبة ٩٦٪، ولقطاع الصناعة فبلغت المبيعات ٠,٠٣٤ ديناراً بنسبة ٣٪، أما المبيعات لقطاع الخدمات فكانت متدنية فبلغت ٠,٠٠٧ ديناراً بنسبة أقل من ١٪.

٥- أما بالنسبة لقطاع الزراعة (تجميع القطاعات الأربعة الزراعية) فإن أكبر تأثير للقطاع من خلال مشترياته المباشرة وغير المباشرة كان في القطاع نفسه إذ شكلت الاستخدامات ما نسبته ٦٤٪ من إجمالي استخداماته (استخدامات القطاعات الأربعة)، ثم تلاه في قطاع الصناعة فبلغت الاستخدامات منه ٢٦٪ منها ٢١٪ من الصناعات الأخرى و ٣٪ من الصناعات الكيماوية و ٢٪ من الصناعات الغذائية

والملايس والاستخراجية، في حين كان التأثير على قطاع الخدمات متدنياً مقارنة بالصناعة والزراعة فبلغت الاستخدامات منه ١٠٪، مع ملاحظة انه لم يكن هناك تأثير يذكر في قطاع البناء.

وبالنسبة لتأثير القطاعات الأخرى على الزراعة، كونت استخدامات القطاع من نفسه ما نسبته ٥٦٪، وتلاه قطاع الصناعة وكانت نسبة المبيعات اليه ٤٢٪ منها ٣٨٪ للصناعات الغذائية والملابس، و ٤٪ للصناعات الأخرى، أما المبيعات لقطاع الخدمات فشكلت ما نسبته ٢٪ من إجمالي مبيعات القطاعات الزراعية الاربعة (القطاع الزراعي المجمع) أما قطاع البناء فلم يكن له أي أثر يذكر.

٤:٢:٢ القيمة المضافة :

هي عبارة عن التغير (بالزيادة او بالنقصان) في عوائد العوامل الانتاجية المبدئية (Primary Inputs) المستخدمة في قطاع معين، الناتج عن التغير (بالزيادة او بالنقصان) في الطلب النهائي على منتجات ذلك القطاع بمقدار وحدة واحدة (دينار)، وهي تتكون من جزئين احدهما القيمة المضافة المباشرة، والاخر القيمة المضافة غير المباشرة التي تنشأ عن الاستخدامات المرتبطة بالتغير في الطلب على المنتجات النهائية لقطاع معين، فزيادة الطلب على منتجات قطاع الزراعة مثلاً بمقدار دينار واحد يترتب عليه زيادة في الاستخدامات الوسيطة من القطاع نفسه ومن غيره من القطاعات مما ينجم عنه زيادة في الاستخدام لعوامل الانتاج الابتدائية لانتاج الاستخدامات الوسيطة هذه. (١)

يشير الجدول رقم (٤-٤) إلى مقدار القيمة المضافة (المباشرة وغير المباشرة) لعوامل الانتاج المبدئية (Primary Inputs) المستخدمة في القطاعات الزراعية الاربعة وهي المحاصيل الحقلية، والخضار والفواكه، والدواجن والمواشي، والمنتجات الزراعية الأخرى، اذ يتبين ان قيمة تعويضات عنصر العمل المباشرة (المستخرجة مباشرة من مصفوفة المعاملات الفنية الملحق رقم

((١)) بلغت ٠,٢٠٠ ديناراً لقطاع المحاصيل الحقلية، و ٠,١٢ ديناراً للخضار والفواكه، و ٠,١٠ ديناراً للدواجن والمواشي، و ٠,٥١ ديناراً للمنتجات الزراعية الأخرى .

جدول رقم (٤-٤)

عناصر القيمة المضافة والمضاعف لقطاعات الزراعة
(دينار لكل دينار من الاستثمار في الزراعة بقطاعاتها الأربعة)

عناصر القيمة المضافة	المحاصيل الحقلية (١)	الخضار والفواكه (٢)	الدواجن والمواشي (٣)	المنتجات الزراعية الأخرى (٤)
أ- تعويضات العاملين :				
- التعويضات المباشرة *	٠,١٩٩٢١٠	٠,١١٩٢٣	٠,١٠٢٣٣	٠,٥١٤٣٨
- التعويضات غير المباشرة **	٠,٢٢٢٥١٢	٠,١٣٨١٤	٠,١٩٩٠٢	٠,٥٣٥٨١
- إجمالي تعويضات العاملين	٠,٤٢١٧٢٢	٠,٢٥٧٣٧	٠,٣٠١٣٥	١,٠٥٠١٩
ب- مكونات القيمة المضافة المحلية الأخرى				
- الضرائب غير المباشرة *	٠,٠١٤٧٧	٠,٠٠٠٣٧	٠,٠٠٦٤٣	٠,٠٢٠١٨
- الربح *	٠,٤٨٠٨١	٠,٩٢٨٤٣	٠,١٩٥١٨	٠,١٨٥٠٩
ج- القيمة المضافة المحلية (أ+ب)	٠,٩١٧٣٠٢	٠,٨٨٦١٧	٠,٥٠٢٩٦	١,٢٥٥٤٦
د- الواردات :				
- الواردات المباشرة *	٠,٠٠٤٦٠	٠,٠٠٠٨٥	٠,٠٠٠٠٠	٠,٠٠٨٥٤
- الواردات غير المباشرة **	٠,٠٣٥١١٩	٠,٠١٩٧٤	٠,٠٤٩٥٤	٠,٠٤٩٩٩
- إجمالي الواردات	٠,٠٣٩٧١٩	٠,٠٢٠٥٩	٠,٠٤٩٥٤	٠,٠٥٨٤٤
هـ- القيمة المضافة الإجمالية	٠,٩٥٧٠٢١	٠,٩٠٦٧٦	٠,٥٥٢٥٥	١,٣١٣٩
و- المضاعف ***	١,٤٩٨٧	١,٤١٨٩	٢,٤٦٠١	١,٤٦٣٧
ز- المضاعف مع الواردات	١,٥٣٨٤	١,٤٣٩٥	٢,٥٠٩٦	١,٥٢٢١٤

المصدر : احتسب من قبل الباحث اعتماداً على المصفوفة التكنولوجية و معكوسها في الملحق رقم (١) والملحق رقم (٢) على التوالي .

* استخرجت مباشرة من مصفوفة المعاملات الفنية (المصفوفة التكنولوجية) الملحق رقم (١) .

** احتسبت من قبل الباحث اعتماداً على كل من المصفوفة التكنولوجية ومعكوسها، المذكورين أعلاه .

*** هو حاصل الجمع العمودي لخلايا القطاع من مصفوفة المعاملات الفنية المعكوسة الملحق رقم (٢) .

وهي لكل دينار من الاستثمار في القطاعات الاربعة ، علما أن الارقام المذكورة اعلاه عبارة عن خلايا الاعمده ١، ٢، ٣ و ٤ على التوالي من الصف رقم (٥٥) من مصفوفة المعاملات الفنية للقطاعات الاربعة، أما التعويضات غير المباشرة لعنصر العمل والبالغة ٠,٢٢ ديناراً لقطاع المحاصيل الحقلية، و ٠,١٤ ديناراً للخضار والفواكه، و ٠,٢٠ ديناراً للدواجن والمواشي، و ٠,٥٤ ديناراً للمنتجات الزراعية الأخرى ، و قد تم الحصول عليها بضرب صف تعويضات العاملين [الصف رقم (٥٥)] في مصفوفة المعاملات الفنية في الملحق رقم (١) بالعمود الناجم عن حاصل الطرح لعمود القطاع في المصفوفة التكنولوجية من العمود نفسه (نفس القطاع) في معكوس المصفوفة وجمع حاصل الضرب يعطي تعويضات العاملين غير المباشرة. يلاحظ ان قيمة تعويضات العاملين غير المباشرة تفوق التعويضات المباشرة في قطاعات الزراعة الاربعة وهي تشكل من إجمالي تعويضات العاملين ما نسبته ٥٢٪ للمحاصيل الحقلية، و ٥٣٪ للخضار والفواكه، و ٦٧٪ للدواجن والمواشي، و ٥١٪ للمنتجات الزراعية الأخرى ، علماً ان إجمالي تعويضات العاملين بلغت ٠,٤٢ ديناراً ، و ٠,٢٦ ديناراً ، و ٠,٣٠ ديناراً، و ١,١ ديناراً على التوالي للقطاعات الاربعة واعتماداً على ما تقدم فإن ترتيب القطاعات الزراعية على أساس كثافة الاستخدام للعمالة كسان للمنتجات الزراعية الأخرى أولاً، تلاه قطاع المحاصيل الحقلية ثانياً، و قطاع الخضار والفواكه ثالثاً، و رابعاً وأخيراً قطاع الدواجن والمواشي.

بمقارنة قطاعات الزراعة الاربعة مع غيرها من القطاعات باعتماد تعويضات العاملين المباشرة، كمؤشر لكثافة استخدام العمالة واعتماداً على الجدول رقم (٤-٥) نلاحظ ان قطاع المنتجات الزراعية الأخرى احتل ترتيباً متقدماً بين القطاعات الأكثر استخداماً لعنصر العمل إذ كان ترتيبه ثانياً بعد قطاع التعليم الذي بلغت تعويضات العاملين المباشرة فيه ٠,٥٣ ديناراً، ثم ٠,٥١٤ ديناراً لقطاع المنتجات الزراعية الأخرى، في حين أن قطاع المحاصيل الحقلية جاء في الترتيب العاشر بين هذه القطاعات، فبلغت تعويضات العاملين المباشرة فيه ٠,٢٠ ديناراً وذلك لكل دينار يستثمر في كل من هذه القطاعات.

جدول رقم (٤-٥)

القطاعات الأكثر استخداماً لعنصر العمل

الترتيب المتسلسل	رقم القطاع في الـ (I-0)	اسم القطاع كما ورد في الـ (I-0)	تعويضات العمال المباشرة لكل دينار من الاستثمار
١	٥٠	التعليم	٠,٥٣
٢	٤	المنتجات الزراعية الأخرى	٠,٥١٤
٣	٤١	المياه	٠,٥١٠
٤	٤٧	التأمين والمال	٠,٣٦١
٥	٢٢	المواد المتعلقة بالطباعة والنشر	٠,٢٦٧
٦	٥١، ٤٤	المطاعم والفنادق، وقطاع الخدمات الأخرى	٠,٢٦٠
٧	٤٩	الصحة	٠,٢٤٠
٨	٣٧	معدات وقطع غيار لقطاع النقل	٠,٢١٥
٩	٤٢، ٣٠	الخزف والزجاج، وقطاع البناء	٠,٢١٠
١٠	٤٦، ١	المحاصيل الحقلية، وقطاع الاتصالات	٠,٢٠

المصدر : احتساب من قبل الباحث اعتماداً على مصفوفة المعاملات الفنية الملحق رقم (١)

بالاعتماد على تعويضات العاملين الكلية (المباشرة وغير المباشرة) في ضوء بيانات عام ١٩٨٧ التي سبق الحديث عنها في القطاعات الزراعية الأربعة يمكن القول انها قطاعات تعتمد على العمل بشكل كبير في عملياتها الانتاجية، وعليه فان استثمار مليون دينار في كل من القطاعات الزراعية الأربعة يحقق دخلاً كلياً (مباشراً وغير مباشر) لعنصر العمل مقداره (٤٢٠,٠٠٠) ديناراً، و(٢٦٠,٠٠٠) ديناراً، و(٣٠٠,٠٠٠) ديناراً، و(١,١٠٠,٠٠٠) ديناراً على التوالي^(٧)، وعليه فان فرص العمل التي يمكن توفيرها جراء استثمار مليون دينار في كل من القطاعات الأربعة (على اعتبار ان الراتب الابتدائي لفرصة العمل الواحدة يبلغ ١٥٠ ديناراً)^(٨) ستكون على النحو التالي كما في الجدول رقم (٤-٦) لاحقاً:

جدول رقم (٤-٦)

فرص العمل التي يمكن توفيرها جراء استثمار مليون دينار في كل من القطاعات الزراعية الأربعة.

رقم القطاع (0-1)	القطاع	فرص العمل المباشرة	فرص العمل غير المباشرة	إجمالي فرص العمل
١	المحاصيل الحقلية	١١١	١٢٢	٢٣٣
٢	الخضار والفواكة	٦٧	٧٨	١٤٥
٣	الدواجن والمواشي	٥٦	١١١	١٦٧
٤	المنتجات الزراعية الأخرى	٢٨٣	٣٠٠	٥٨٣
المجموع	-	٥١٧	٦١١	١١٢٨

المصدر اجتسب من قبل الباحث اعتماداً على الجدول رقم (٤-٤).

نلاحظ من الجدول أعلاه أن استثمار ما مقداره أربعة ملايين دينار في قطاع الزراعة بمجمل فروعها، يوفر فرص عمل بصورة كلية (مباشرة وغير مباشرة) مقدارها (١١٢٨) فرصة، منها (٥١٧) فرصة جراء الاستثمار المباشر، و (٦١١) فرصة تتأتى بصورة غير مباشرة في مجمل القطاعات الـ ٥١ بما فيها القطاعات الزراعية.

اعتماداً على ما تقدم فإن استحداث فرصة عمل واحدة في قطاع الزراعة، على افتراض أن الهدف من الاستثمار هو خلق فرص عمل (مع تثبيت الأهداف الأخرى) تكلف ما مقداره (٣٥٤٦) ديناراً للوظيفة الواحدة سنوياً.

ومن عناصر القيمة المضافة الأخرى التي تشكل نسبة عالية من إجمالي القيم المضافة المحلية عنصر الربح، إذ أن هذا العنصر وبالرجوع إلى الجدول رقم (٤-٤) بلغ ٤٨, ديناراً لقطاع المحاصيل الحقلية، و ٦٣, ديناراً للخضار والفواكة، و ٢٠, ديناراً للدواجن والمواشي، و ١٩, ديناراً للمنتجات الزراعية الأخرى^(٩) أي أن استثمار (١٠٠٠) دينار في كل من القطاعات الأربعة يحقق ربحاً مباشراً مقداره (٦٣٠) ديناراً، و (٤٨٠) ديناراً، و (٢٠٠) ديناراً، و (١٩٠) ديناراً على التوالي في قطاعات الخضار والفواكة، والمحاصيل الحقلية، والدواجن

والمواشي، والمنتجات الزراعية الأخرى. ويجدر التنويه هنا أن نسبة عنصر الربح من إجمالي القيمة المضافة للقطاعات الزراعية بلغت ٥٢٪، و٧١٪، و٣٩٪، و ١٥٪ على التوالي لكل من قطاعات المحاصيل الحقلية، الخضار والفواكه، الدواجن والمواشي، والمنتجات الزراعية الأخرى.

أما المكون الأخير من عناصر القيمة المضافة المحلية فهو الضرائب غير المباشرة واعتماداً على الجدول رقم (٤-٤) فقد كانت قيمته ١٥،٠١٥ ديناراً، و٠،٠٠٠، و٠،٠٠٦ ديناراً، و٠،٠٢٠ ديناراً على التوالي لقطاعات الزراعة الأربعة وهي لا تشكل إلا نسبة هامشية من إجمالي القيمة المضافة المحلية إذ أن نسبتها من القيمة المضافة الكلية تراوحت بين الصفر وال ٠،٠٠١ فقط. مع ملاحظة أنه تم استخراج قيمة هذا العنصر مباشرة من المصفوفة التكنولوجية [خلايا الصف (٥٤) من ١ إلى ٤].

ويبين الجدول رقم (٤-٤) أيضاً العنصر الأجنبي من القيمة المضافة في منتجات القطاعات الزراعية جراء استثمار دينار واحد في كل قطاع منها، حيث بلغت الواردات المباشرة ١،٠٠٥ ديناراً، و١،٠٠١ ديناراً، و٠،٠٠٠، و٠،٠٠٩ ديناراً على التوالي للقطاعات الزراعية الأربعة، كما أن قيمة الواردات غير المباشرة بلغت ٠،٠٣٥ ديناراً، و٠،٠٢٠ ديناراً، و٠،٠٤٩ ديناراً، و٠،٠٥٠ ديناراً على التوالي للقطاعات الأربعة. علماً بأن إيجاد قيمة الواردات غير المباشرة تم بنفس الطريقة التي أوجدت فيها تعويضات العاملين غير المباشرة لكن بإبدال الصف (٥٢) مكان الصف (٥٥) وكما هو وارد في صفحة (٨١)، أما الواردات المباشرة فقد استخرجت مباشرة من مصفوفة المعاملات الفنية في الملحق رقم (١) وهي خلايا الصف (٥٢) من ١ إلى ٤ للقطاعات الزراعية الأربعة على التوالي. علماً أن نسبة الواردات الكلية إلى إجمالي القيمة المضافة كانت ٤٪، ٢٪، ٩٪، و ٥٪ على التوالي للقطاعات الأربعة.

مما تقدم نستنتج أن نسبة القيمة المضافة المحلية إلى إجمالي القيمة المضافة للقطاعات الزراعية على التوالي كانت ٩٦٪، و ٩٨٪، و ٩١٪، و ٩٥٪، وعليه فإن القيمة المضافة المحلية لعوامل الإنتاج المبدئية (Primary Inputs) المتأتية من

الاستثمار في القطاع الزراعي تشكل النسبة الأكبر، بل والعظمى من إجمالي القيمة المضافة وعليه فإن الاستثمار في هذا القطاع يلعب دوراً تنموياً كبيراً لما يحققه من قيم مضافة محلية عالية، وبالذات لما يوفره من فرص عمل نحن بأمس الحاجة إليها.

٣:٢:٤ روابط الجذب الأمامية والخلفية:-

أن كل صف من صفوف المصفوفة التكنولوجية المعكوسة يعبر عن الآثار الأمامية المباشرة وغير المباشرة لقطاع معين على القطاعات والفروع الأخرى، حيث أن كل خلية من خلايا الصف تقابل ما يحتاجه كل قطاع من القطاعات المعين، وتمثل روابط الجذب الأمامية الاستخدامات والاحتياجات الوسيطة المباشرة وغير المباشرة لفروع وقطاعات الاقتصاد جميعها من مخرجات قطاع معين الناجمة عن الزيادة في الطلب النهائي على منتجات هذه القطاعات بمقدار دينار واحد، في حين أن روابط الجذب الخلفية تعني الاستخدامات المباشرة وغير المباشرة لقطاع معين من منتجات جميع الفروع والقطاعات الاقتصادية لمواجهة الزيادة في الطلب النهائي على منتجاته بمقدار دينار واحد. وتمثل قوة الدفع إلى الأمام قدرة القطاع على خلق فرص استثمارية في المراحل اللاحقة للعملية الإنتاجية بالوقت الذي تمثل فيه قوة الجذب الخلفي قدرة القطاع على خلق الطلب ومن ثم السوق للقطاع الذي دفع إليه الأمر الذي يزيد من ربحية الاستثمار. (١٠)

١:٣:٢:٤ : روابط الجذب الامامية.

يبين الجدول رقم (٤-٧) روابط الجذب الامامية للقطاعات الاقتصادية الـ ٥١ التي احتواها جدول المستخدم / المنتج للاردن لعام ١٩٨٧ ، إذ يلاحظ أن قطاع الصناعات التحويلية ممثلاً بالصناعات الكيماوية الأخرى ، ومنتجات البترول والغاز ، والمنتجات المعدنية الأساسية احتلت مواقع متقدمة لتأخذ التريب

أولاً ، وثالثاً ، ورابعاً على التوالي ، بين القطاعات جميعها ، حيث بلغت قيم روابط الجذب الامامية لهذه القطاعات وكما هو واضح من الجدول المشار إليه ٣,٩٦٦ ديناراً ، و ٢,١٤٥ ديناراً ، و ٢,١٠٦ ديناراً للقطاعات الثلاثة المنوه عنها على التوالي ، ثم احتل قطاع الخدمات المركز الثاني ممثلاً بقطاعي التجارة والنقل والتخزين ، إذ احتل المركزين الثاني والخامس على التوالي ، وبلغت قيم روابط الجذب الامامية لهذين القطاعين ٢,١٥٣ ديناراً ، و ٢,٠٠٣ ديناراً على التوالي ، وتلا ذلك قطاع الزراعة ممثلاً بقطاع المحاصيل الحقلية ليأخذ الترتيب السادس بقوة جذب بلغت ٦٨٣ و ١ ديناراً . وتفسر روابط الجذب الامامية على أن زيادة الطلب على منتجات القطاعات الجزئية (Sub-Sectors) المذكورة أعلاه بمقدار دينار واحد يترتب عليه تحقيق إنتاج مباشر وغير مباشر مقداره ٣,٩٦٦ ديناراً ، و ٢,١٥٣ ديناراً ، و ٢,١٤٥ ديناراً ، و ٢,١٠٦ ديناراً ، و ٢,٠٠٣ ديناراً ، و ١,٦٨٣ ديناراً على التوالي لقطاعات الصناعات الكيماوية الأخرى ، والتجارة ، ومنتجات البترول والغاز ، ومنتجات المعادن الأساسية ، والنقل والتخزين والمحاصيل الحقلية . ويجدر التنويه أن معظم القطاعات التي حملت روابط جذب أمامية تزيد عن الواحد الصحيح عدا القطاعات الستة التي ذكرت سابقاً ، انحصرت في قطاعات الصناعات التحويلية .

جدول رقم (٤-٧)

روابط الجذب الأمامية في الاقتصاد الأردني

روابط الجذب الأمامية	تسلسل حسب I-O	القطاع	الترتيب التتالي	روابط الجذب الأمامية	تسلسل حسب I-O	القطاع	الترتيب التتالي
٠,٧١١	٤٦	الاتصالات	٢٦	٢,٩٦٦	٢٧	الصناعات الكيماوية الأخرى	١
٠,٦٩٥	٢٠	الحشب والفلين والاثاث	٢٧	٢,١٥٣	٤٣	التجارة	٢
٠,٦٩٣	٢٣	الادوية	٢٨	٢,١٤٥	٢٨	منتجات البترول والغاز	٣
٠,٦٨١	٣٦	المعدات والآلات الكهربائية	٢٩	٢,١٠٦	٣٣	المنتجات المعدنية الأساسية	٤
٠,٦٦٨	١٩	الجلود والمنتجات الجلدية	٣٠	٢,٠٠٣	٤٥	النقل والتخزين	٥
٠,٦٥٨	٣٠	الخزف والزجاج	٣١	١,٦٨٣	٠١	المحاصيل الحقلية	٦
٠,٦٤٧	٢٦	الدهانات	٣٢	١,٥٧٦	٢١	الورق والمنتجات الورقية	٧
٠,٦٣٦	٢٥	الصابون والعمور ومواد التجميل	٣٣	١,٥١٣	٣٤	منتجات الصلب	٨
٠,٦٢٥	٣٢	المنتجات المعدنية غير الصلبة	٣٤	١,٢٨٨	٤٠	الكهرباء	٩
٠,٦٢٣	٥١	الخدمات الأخرى	٣٥	١,٣٤٤	٢٩	المطاط والمنتجات البلاستيكية	١٠
٠,٦٢٢	٢٢	الطباعة والنشر	٣٦	١,٣٣١	١٤	الأعلاف	١١
٠,٦٠٤	٣٩	المنتجات المصنعة الأخرى	٣٧	١,٣١٤	٢٨	قطع الغيار وخدمات الصيانة	١٢

١,٦٠٤	٤١	المياه	٣٧	١,٣٠٧	١٧	المسوجات	١٣
١,٥٨٧	٠٨	المنتجات الحيوانية المطبوخة والمحفوظة	٣٨	١,٢٥٥	٤٧	المال والتأمين وخدمات الأعمال	١٤
١,٥٨٣	٢٤	الاسمدة والمبيدات الحشرية	٣٩	١,١٣٨	٤٨	العقارات	١٥
١,٥٧٧	٤٤	الفنادق والمطاعم	٤٠	١,٠٦٩	١٣	الصناعات الغذائية الآخري	١٦
١,٥٥٤	٤٩	الصحة	٤١	٠,٩٦٧	٠٧	المقالع والمناجم	١٧
١,٥٥٢	٠٤	المنتجات الزراعية الآخري	٤٢	٠,٩٢٩	٣٧	معدات وقطع غيار القطاع النقل	١٨
١,٥٣٣	١٥	المشروبات	٤٣	٠,٩٠٧	٠٣	المواشي والدواجن	١٩
١,٥٢٥	٥٠	التعليم	٤٤	٠,٨٩٤	٠٢	الخضار والفواكه	٢٠
١,٥٢٣	١١	المخابز	٤٥	٠,٨٥٧	٠٥	الفوسفات	٢١
١,٥٢١	١٢	الشوكولاتة والحلويات	٤٦	٠,٧٥٣	٤٢	البناء	٢٢
١,٥١٩	١٨	الملابس والمسوجات	٤٧	٠,٧٤٠	٣١	الأسمنت والجير	٢٣
١,٥١٤	١٦	الدخان	٤٨	٠,٧٢٤	٠٩	الألبان	٢٤
١,٥١٢	٠٦	البوتاس	٤٩	٠,٧١٧	١٠	مطاحن الحبوب	٢٥
				٠,٧١١	٣٥	الآلات غير الكهربائية	٢٦

المصدر: احتساب من قبل الباحث باستخدام المعادلة رقم (2.15) في الاطار النظري..

وبالنسبة لقطاعات الزراعة الأخرى غير المحاصيل الحقلية فكانت قيم روابط الجذب الأمامية لها متدنية وهي أقل من الواحد الصحيح إذ بلغت ٠,٩٠٧ دينار بترتيب (٩) لقطاع الدواجن والمواشي، و ٠,٨٩٤ دينار بترتيب (٢٠) لقطاع الخضار والفواكه، و ٠,٥٥٢ دينار بترتيب (٤٢) للمنتجات الزراعية الأخرى، ويعزى التدني في روابط الجذب الأمامية إلى ارتباط القطاعات الزراعية بعدد قليل من فروع وقطاعات الاقتصاد، أما بالنسبة لقطاع المحاصيل الحقلية وعلى الرغم من انخفاض عدد القطاعات التي يرتبط معها أمامياً إلا أن علاقته كانت قوية مع قطاعات مطاحن الحبوب، والمخابز، والصناعات الغذائية الأخرى، والأعلاف، والدخان.

مما تقدم يمكن القول أن تعددية الفروع التي يغذيها الفرع (أمامياً) من جهة، وحجم العلاقة وقوتها من جهة أخرى حتماً تترك تأثيرات فاعلة في تحديد متانة روابط الجذب الأمامية لذلك القطاع. (١١)

٤:٢:٣:٢: روابط الجذب الخلفية:

يتبين من الجدول رقم (٤-٨) أن هناك تغيراً في القطاعات التي احتلت مركزاً متقدماً في الترتيب بالنسبة لروابط الجذب الخلفية مقارنة مع الحال في روابط الجذب الأمامية، حيث احتلت الدهانات الترتيب الأول بقيمة ٤٣٤،٤ ديناراً، وثانياً قطع الغيار وخدمات الصيانة بقوة ربط خلفية بلغت ٤١١،٤ ديناراً، وثالثاً الألبان بقيمة ٣٦٣،١ ديناراً، ورابعاً الأعلاف بقيمة ٢٩٨،٢ ديناراً، وخامساً الدواجن والمواشي بقيمة ٢٧٣،١ ديناراً. وهنا ينبغي التنويه أن قطاعات الصناعات التحويلية شكلت العدد الأكبر أيضاً من بين القطاعات الـ ٢٥ التي فاقت قيم روابط الجذب الخلفية لها عن الواحد الصحيح، في حين أن قطاعات الزراعة الثلاثة غير الدواجن والمواشي. قد احتلت ترتيباً متأخراً بين القطاعات الاقتصادية، وكانت قيم روابطها أقل من الواحد الصحيح، فقطاع المحاصيل الحقلية جاء في الترتيب (٣٦) بقيمة ٧٧٦،٠ ديناراً، وقطاع المنتجات الزراعية الأخرى بترتيب (٣٨) وبقيمة ٧٥٨،٠ ديناراً، ثم الخضار والفواكه بترتيب (٤١) وبقيمة رابطة جذب بلغت ٧٤٠،٠ ديناراً.

مما تقدم نلاحظ أن فروع الصناعات التحويلية تهيمن على معظم قيم روابط الجذب الخلفية التي تزيد عن الواحد الصحيح وهذا يعطي دلالة على أن هذا القطاع بفروعه المختلفة قادر على تحريك النشاط الإنتاجي للفروع الاقتصادية المختلفة بصورة مباشرة وغير مباشرة وبكفاءة عالية باستخدامها مخرجات هذه الفروع كمدخلات ضمن أنشطتها الإنتاجية. أما قطاع الزراعة فقد ارتكز على فرع الدواجن والمواشي فقط ليلعب شبيهاً من الدور الذي يلعبه قطاع الصناعة التحويلية.

جدول رقم (٤-٨)

روابط الجذب الخلفية في الاقتصاد الأردني

روابط الجذب الخلفية	تسلسل حسب I-O	القطاع	الترتيب التقاربي	روابط الجذب الخلفية	التسلسل حسب I-O	القطاع	الترتيب التقاربي
٠,٩٨٩	٣٢	المنتجات المعدنية غير الصلبة	٢٥	١,٤٣٤	٢٦	الدهانات	١
٠,٩٨٩	١٧	الملسوجات	٢٥	١,٤١١	٣٨	قطع الغيار وخدمات الصيانة	٢
٠,٩٧٩	٣٠	الخزف والزجاج	٢٦	١,٣٦٣	٩	الألبان	٣
٠,٩٥٢	٤١	المياه	٢٧	١,٢٩٨	١٤	الأعلاف	٤
٠,٩٥٠	٣٧	معدات وقطع غيار لقطاع النقل	٢٨	١,٢٧٣	٣	المواشي والدواجن	٥
٠,٩٣٨	٥	الفوسفات	٢٩	١,٢٦١	٢٣	الأدوية	٦
٠,٩٣٧	٣٤	منتجات الصلب	٣٠	١,٢٥٨	١٨	الملابس والمنسوجات	٧
٠,٩٠٩	٥١	الخدمات الأخرى	٣١	١,٢٣٨	٢٥	الصابون والعطور ومواد التجميل	٨
٠,٨٩٣	٧	المقالع والمناجم	٣٢	١,٢٣١	٢٩	المطاط والمنتجات البلاستيكية	٩
٠,٨٢٦	٤٥	النقل والتخزين	٣٣	١,٢١٧	٢٤	الاسمدة والمبيدات الحشرية	١٠
٠,٨١٠	٣١	الاسمنت والجير	٣٤	١,٢١٣	٨	المنتجات الحيوانية المطبوخة والمحفوظة	١١
٠,٨٠٧	٤٩	الصحة	٣٥	١,١٩٦	١٠	مطاحن الحبوب	١٢

٠,٧٧٦	١	المحاصيل الحقلية	٣٦	١,١٩٥	٢٧	الصناعات الكيميائية الأخرى	١٣
٠,٧٦٩	٤٧	المال والتأمين وخدمات الأعمال	٣٧	١,١٧٦	١١	المخابز	١٤
٠,٧٥٨	٤	المنتجات الزراعية الأخرى	٣٨	١,١٧٢	١٢	الشوكولاتة والحلويات	١٥
٠,٧٤٨	٦	البوتاس	٣٩	١,١١٠	١٥	المشروبات	١٦
٠,٧٤٠	٤٣	التجارة	٤٠	١,١١٠	٣٩	المنتجات المصنعة الأخرى	١٦
٠,٧٣٤	٢	الخضار والفواكه	٤١	١,١٠٩	١٣	الصناعات الغذائية الأخرى	١٧
٠,٧٢٧	٤٠	الكهرباء	٤٢	١,١٠٩	١٦	الدخان	١٧
٠,٧١٨	٥٠	التعليم	٤٣	١,١٠	٤٤	الفنادق والمطاعم	١٨
٠,٦٨٨	٢٠	الخشب والفلين والأثاث	٤٤	١,٠٨٧	٣٦	المعدات والآلات الكهربائية	١٩
٠,٦٨٣	٤٨	المقارنات	٤٥	١,٠٧٣	٤٢	البناء	٢٠
٠,٦٦٩	٣٣	المنتجات المعدنية الأساسية	٤٦	١,٠٦٩	٢٢	الطباعة والنشر	٢١
٠,٦١٠	٤٦	الاتصالات	٤٧	١,٠٦٥	٣٥	الآلات غير الكهربائية	٢٢
٠,٥٧٨	٢٨	منتجات البترو والغاز	٤٨	١,٠٥٩	١٩	الجلود والمنتجات الجلدية	٢٣
				١,٩٩٩	٢١	الورق والمنتجات الورقية	٢٤

المصدر: احتسب من قبل الباحث باستخدام المعادلة رقم (2.14) في الاطار النظري.

ويمكن تفسير تدني قيم روابط الجذب الخلفية للقطاعات الزراعية الثلاثة غير الدواجن والمواشي في أن ارتباطاتها الخلفية مع الفروع والقطاعات الأخرى التي تتميز بمحدودية العلاقة، وضعفها في حال وجودها مع بعض القطاعات الأخرى. في حين أن قطاع الدواجن والمواشي وعلى الرغم من محدودية علاقاته إلا أن هذه العلاقات تمتاز بقوتها ومتانتها.

٤:٣ نتائج تطبيق صيغة كوزنتس

باستخدام المعلومات في الملحق، رقم (٣) تم تقدير صيغة كوزنتس (المعادلة رقم 2.21) في الإطار النظري وكانت نتائج التقدير كما في الجدول رقم (٤-٩).

من الجدول المذكور يتضح أن مساهمة قطاع الزراعة في نمو الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت من ٢١٪ في عام ١٩٦٨ إلى ٥٪ في عام ١٩٨٢، ثم ارتفعت المساهمة إلى ٧٪ في عام ١٩٩٥، والانخفاض الحاصل في مساهمة هذا القطاع في نمو الناتج المحلي من ٢١٪ عام ١٩٦٨ إلى ٧٪ في عام ١٩٩٥ ينسجم مع التطور في مساهمة القطاع في النمو لدى فئة الدول ذات الدخل المتوسط Middle Income Countries، ففي مصر انخفضت مساهمة القطاع في نمو الناتج المحلي من ٢٠٪ في عام ١٩٦٠ إلى ١١٪ في عام ١٩٧٨ وانخفضت من ٢٧٪ إلى ٢٠٪ في تايلاند خلال نفس العامين، أما في المكسيك فانخفضت النسبة من ٩٪ إلى ٥٪ خلال نفس العامين أيضاً، أما بالنسبة للدول من فئة الدخل المتوسط فقد انخفضت النسبة من ١٣٪ في عام ١٩٦٠ إلى ٩٪ في عام ١٩٧٨ (١٢).

يفسر الانخفاض في مساهمة الإنتاج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالعلاقة العكسية بين مساهمة الإنتاج الزراعي في الناتج المحلي، وبين مستوى التنمية الاقتصادية مقاساً بتطور نصيب الفرد من الناتج المحلي، مع ملاحظة أن المرونة الداخلية للطلب على المنتجات الزراعية أقل منها في حالة الطلب على المنتجات غير الزراعية وهذا ما يعرف بأثر انجل Engle Effect (١٣).

جدول رقم (٤-٩)

نتائج تقدير صيغة كوزنتس لقياس مساهمة القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي

years	pa1	pn2	$\frac{pn}{pa}$	periods	ra3	rn4	$\frac{rn}{ra}$	$\frac{para}{\delta p}$
1968	0.11	0.89	8.09	-1968 1972	0.19	0.09	0.47	0.21
1982	0.06	0.94	15.67	-1973 1982	0.19	0.21	1.11	0.05
1995	0.06	0.94	15.67	-1983 1995	0.08	0.07	0.88	0.07

(١) pa: نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي.

(٢) pn: نسبة مساهمة القطاعات غير الزراعية في الناتج المحلي الإجمالي.

(٣) ra: معدل النمو السنوي في الإنتاج الزراعي.

(٤) rn: معدل النمو السنوي في إنتاج القطاعات الأخرى غير الزراعة.

(٥) $\frac{para}{\delta p}$: مساهمة النمو في إنتاج قطاع الزراعة في نمو الناتج المحلي الإجمالي والمشتقة باستخدام

صيغة كوزنتس.

وبتطبيق نفس الصيغة في المعادلة رقم (2.21) لقياس مساهمة قطاعي الصناعة والخدمات في نمو الناتج المحلي الإجمالي، نلاحظ أن مساهمة قطاع الصناعة ارتفعت من ٨٪ في عام ١٩٦٨ إلى ٢٣٪ في عام ١٩٨٢، وإلى ٢٨٪ في عام ١٩٩٥، أما بالنسبة لقطاع الخدمات فقد انخفضت مساهمته من ٦٦٪ في عام ١٩٦٨ إلى ٦٢٪ في عام ١٩٨٢ ثم ارتفعت مساهمته إلى ٦٩٪ في عام ١٩٩٥ أي أن مساهمة قطاع الخدمات اتسمت بالاستقرار نوعاً ما، إلا أن الارتفاع في مساهمة قطاع الصناعة المقرون بانخفاض مساهمة الزراعة يمكن اعتباره إجحلاً للدور فيما بينهما في الاقتصاد وهذا ينسجم مع سياسة (استراتيجية) النمو غير المتوازن التي انتهجها الأردن من خلال خطط التنمية الاقتصادية المتعاقبة لجعل قطاع الصناعة القطاع الرائد في الاقتصاد وهذا ما أكدته دراسة حسين طلافحة حول التغيرات الهيكلية في القطاع الزراعي حيث قال: "يمكن تلخيص التغيرات الهيكلية في القطاع الزراعي التي صاحبت النمو الاقتصادي والنمو

السكاني ، بانخفاض نسبة العمالة الزراعية الى العمالة الكلية وهذا يتفق مع نقل العمالة الزراعية الى القطاعات الاخرى بالإضافة إلى انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لصالح القطاع الصناعي، وهذا يتفق مع سياسة النمو غير المتوازن واعتبار القطاع الصناعي كقطاع رائد^(١٤).

٤:٤ النتائج الإحصائية للنموذج القياسي

بالاعتماد على البيانات في الملحق رقم (٣) تم تقدير المعادلات القياسية المقترحة لقياس دور قطاع الزراعة في نمو الناتج المحلي الإجمالي وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وكانت نتائج التقدير كما يلي:^(١٥)

نتائج تقدير المعادلة رقم (2.25) الواردة في الفصل الثاني (الإطار النظري) كما في جدول رقم (٤-١٠):

جدول رقم (٤-١٠)

معاملات المتغيرات المقدرة على النمو في الناتج المحلي الإجمالي

(معادلة رقم 2.25)

المعادلات المقترحة #	المتغيرات المستقلة					الثابت	R ²	$\overline{R^2}$	D-W
	K _X [*]	L [*]	X [*]	P [*]	A [*]				
1	0.457 (3.08)*	0.166 (1.75)***	0.087 (1.71)***	0.124 (0.59)	0.075 (2.25)**	-3.293 (-1.14)	0.72	0.65	1.95
2	0.487 (3.58)*	0.161 (1.74)***	0.10 (2.27)*		0.078 (2.4)*	3.186 (-1.12)	0.71	0.66	2.02
3	0.44 (2.97)*	0.221 (2.23)**	0.10 (2.06)**			-1.96 (-0.64)	0.64	0.59	1.89

* ذات دلالة إحصائية بمستوى ١٪.

** ذات دلالة إحصائية بمستوى ٥٪.

*** ذات دلالة إحصائية بمستوى ١٠٪.

الأرقام بين الأقواس تمثل القيم التائية للمعادلات المقترحة.

بالنظر إلى المؤشرات الإحصائية (في المعادلة المقدرة رقم (١) من الجدول رقم (٤-١٠) : معامل التحديد (R2) ومعامل دوربن واتسون (D-W) نجد أن المتغيرات المستقلة تفسر ٧٢٪ من التغير في النمو بالناتج المحلي الإجمالي، كما أن ظاهرة الارتباط الذاتي أو المتسلسل (Auto Correlation) غير موجودة كما يظهر من قيمة دوربن واتسون التي بلغت (١,٩٥).

وبالنظر إلى إشارات معاملات المتغيرات المستقلة فقد وجدت جميعها موجبة وهي متفقة مع ما هو متوقع باستثناء معامل التضخم الذي جاء عكس ما هو متوقع، حيث افترض سالفاً أن إشارته ستكون سالبة وذلك للأثر السلبي الذي يلعبه هذا المتغير في نمو الناتج المحلي الإجمالي، لكن القيمة التائية (t) (الواقعة بين الأقواس للمعاملات جميعها) لمعامل التضخم كانت متدنية وهي غير معنوية عند أي مستوى ثقة، في حين أن معاملات المتغيرات المستقلة، الأخرى ومن خلال القيم التائية لها فقد تمتعت بمعنوية على مستوى ١٪، و ٥٪، و ١٠٪ لكل من متغيرات رأس المال، والإنتاج الزراعي، وكل من العمالة والصادرات على التوالي، وعليه ومن خلال معامل متغير النمو في الإنتاج الزراعي البالغ (٠,٧٥)، فإن نمو الإنتاج الزراعي بمقدار ١٪ يتبعه نمو في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٠,٧٥٪. وفي المعادلة المقدرة رقم (٢) في الجدول رقم (٤-١٠) التي تم تقديرها بعد إسقاط متغير التضخم لعدم معنوية الإحصائية، ولمخالفة إشارته لما هو متوقع يلاحظ أن المؤشرات الإحصائية: معامل التحديد (R2) ومعامل دوربن واتسون (D-W)، كانت (٠,٧١)، و (٢,٠٢) على التوالي أي أن إسقاط متغير التضخم لم يؤد إلى تغير يذكر في قدرة المتغيرات المستقلة الباقية الأربعة على تفسير التغير في نمو الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغت قيمة معامل التحديد ٧١٪، كما أن ظاهرة الارتباط المتسلسل أيضاً غير موجودة كما يظهر من قيمة مؤشر دوربن-واتسون. وبالنظر إلى القيم التائية للمعاملات المستقلة فقد كانت معنوية بمستوى ١٪ لكل من رأس المال والصادرات والإنتاج الزراعي، وعلى مستوى ١٠٪ للعمالة، ومن خلال معامل متغير النمو في

الإنتاج الزراعي البالغ (٠,٠٧٨) فإن نمو الزراعة بمقدار ١٪ ينتج عنه نمو في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٠,٠٧٨٪.

وتمت عملية التقدير بإسقاط متغير النمو في الإنتاج الزراعي فكانت نتائج التقدير كما في المعادلة رقم (٣) المقدرة في الجدول رقم (٣-١٠)، حيث انخفضت قيمة معامل التحديد إلى (٠,٦٤)، وكانت القيمة التائية مقبولة على مستوى معنوية ١٪ بالنسبة لمتغير رأس المال، وعلى مستوى معنوية ٥٪ بالنسبة لمتغيري العمالة والصادرات، كما أظهرت قيمة مؤشر دوربن واتسون البالغة (١,٨٩) غياب ظاهرة الارتباط الذاتي، وبتقدير النمو في الإنتاج الزراعي على المتبقيات (Residuals) غير المفسرة والبالغة (٠,٣٦) في المعادلة المقدرة رقم (٣) على النحو التالي: - (١١)

$$Res = Y^* - \hat{\alpha}K^* - \hat{\beta}L^* - \hat{\theta}X^* = C1 + \gamma A^* + \epsilon1 \dots \dots \dots (16)$$

حيث أن $\hat{\alpha}$, $\hat{\beta}$, $\hat{\theta}$ هي المعاملات المقدرة للمتغيرات المستقلة بطريقة المربعات الصغرى وكانت قيمها كما جاء في المعادلة المقدرة رقم (٣) في الجدول رقم (٤-١٠/أ). وبتقدير المعادلة رقم (١٦) أعلاه كانت النتائج الإحصائية كما يلي:-

$$Res = -2.97 + 0.072A^*$$

(t-ratios) (-2.792) (2.435)

$$R^2 = 0.20, \bar{R}^2 = 0.17, D-W = 2.01$$

يلاحظ من المعادلة المقدرة أعلاه أن المعامل المقدر لمتغير النمو في الإنتاج الزراعي ومن خلال القيمة التائية له قد تمتع بمعنوية إحصائية مرتفعة وعلى مستوى ١٪، وهو يفسر ما مقداره (٢٠٪) من التغير الذي عجزت المتغيرات في المعادلة المقدرة رقم (٣) عن تفسيره، كما يظهر ذلك من قيمة معامل التحديد، ومن المعادلة نفسها بلغت قيمة معامل النمو في الناتج الزراعي المقدر على الـ (Res.) حوالي (٠,٠٧٢) وهي أقل بمقدار طفيف جداً من قيمته في المعادلة المقدرة رقم (٢) في الجدول رقم (٤-١٠).

هوامش الفصل الرابع:

(١) -Department Of Statistics, "The Final 1987 Input Output Tables Of Jordan", Amman, 1992.

(٢) القيمة المضافة المباشرة الكلية هي حاصل طرح المشتريات (الاستخدامات) الوسيطة من الواحد الصحيح أو حاصل الجمع العمودي للخلايا الـ ٥١ المكونة للعمود مطروحة من الواحد الصحيح وذلك لكل قطاع من مصفوفة المعاملات الفنية (المصفوفة التكنولوجية)، الملحق رقم (١).

(٣) تم تجميع القطاعات وفروع القطاعات الـ ٥١ في جدول المدخلات / المخرجات في قطاعات مجمعة، بقطاع الصناعة ممثلاً بالصناعات الاستخراجية، الغذائية والملابس، الكيماويات، والأخرى، ثم قطاع الخدمات، فقطاع الزراعة، وأخيراً قطاع البناء؛ علماً أن فروع القطاعات (٥، ٦، ٧) تمثل الصناعات الاستخراجية، وفروع القطاعات (٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨) تمثل صناعات الأغذية والملابس، وفروع القطاعات من (٢٣) إلى (٢٧) تمثل الصناعات الكيماوية، وفروع القطاعات (١٤، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣) والفروع من (٢٨) إلى (٤١) تمثل الصناعات الأخرى، في حين أن فروع القطاعات من (٤٣) إلى (٥١) تمثل قطاع الخدمات، والفروع من (١) إلى (٤) تمثل قطاع الزراعة، وأخيراً قطاع البناء الوارد تحت الرقم (٤٢) في الجدول.

(٤) Mutlu servet And Mrayyan Nader, "The Impact Of Investment In The Housing Sector On The Jordan Economy", Dirasat, Vol. 14, No. 8, Amman 1987, pp. 67.

(٥) كما جاء بالهامش رقم (٣) أعلاه.

(٦) لمزيد من الإطلاع يمكن الرجوع إلى:-

- العبيدي، عبد الخالق وسلمان، جمال داود، "الاقتصاد الرياضي"، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٩١، ص ص. ٤١٤، ٤١٥.

- سوسان، خالد مندوح، "القيمة المضافة والمضاعف لقطاع السياحة في الاردن"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، كانون أول ١٩٩٦، ص ٤٥.

Mutlu Servet And Mrayyan Nader, Ibid., pp 69.

(٧) تم الحصول على هذه الأرقام باعتبار أنها حاصل ضرب المليون في عنصر تعويضات العاملين الكلية (المباشرة وغير المباشرة) لكل قطاع من قطاعات الزراعة الأربع من جدول القيمة المضافة رقم (٤-٤).

(٨) تم استخدام مبلغ (١٥٠) دينار ليمثل كلفة خلق فرصة عمل واحدة شهرياً، لكونه قريباً من الراتب المبدئي الذي يتقاضاه خريجو كليات المجتمع، على اعتبار أن طالبي التوظيف من هذه الفئة يشكلون نسبة عالية من الأعداد العاطلة عن العمل، كما أن المبلغ يمكن أن يكون مقبولاً بالنسبة لحملة الشهادة الجامعية الأولى، نظراً لصعوبة تحصيل فرصة عمل في السوق الأردني في الوقت الراهن.

(٩) تم استخراج عنصر الربح مباشرة من مصفوفة المعاملات الفنية الملحق رقم (١) من خلايا الصف رقم (٥٦) الأعمدة ١، ٢، ٣، ٤، على التوالي للقطاعات الزراعية الأربع.

(١٠) الحمادي، علي، "دراسة تحليلية تطبيقية لروابط الجذب الأمامية والخلفية في الاقتصاد العراقي مع التركيز على القطاع الصناعي للفترة ١٩٧٦-١٩٨٢"، مجلة أبحاث اليرموك، "سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية"، المجلد ١٠، العدد ٣، ١٩٩٤، ص ص ٤٦٤-٤٦٥.

(١١) الحمادي، علي، المرجع السابق، ص ٤٧٥.

S. Ghatak And K. Ingersent, "Agriculture And Economic Development", 1984, pp. 28. (١٢)

Ibid, pp. 31. (١٣)

(١٤) طلافحة حسين، "التغيرات الهيكلية في قطاع الزراعة وعلاقته الهيكلية مع القطاعات الاقتصادية الأخرى ١٩٦٨-١٩٩٥"، مؤتمراً للبحوث والدراسات، المجلد الثامن، العدد الخامس، ١٩٩٣، ص ص ٧٩-٩٦.

(١٥) تم استخدام معدل الاستثمار إلى الناتج الإجمالي كمؤشر بديل للنمو في رأس المال، علماً أن الاستثمار يساوي التغير في رأس المال السنوي، واستخدمت بيانات صافي التكوين الرأسمالي لتعكس مقدار الاستثمار السنوي، كما تم استخدام عوائد العاملين بأجر لتعكس العمالة المستخدمة في الاقتصاد الأردني، ولمزيد من الإطلاع راجع:-

ERH- CHENGHWA, "The Contribution Of Agriculture To Economic Growth: Some Empirical Evidence", J. of. World Development, VoL. 16, No. 11, November 1988, pp. 1334.

- شطناوي، محمد ماجد، "حجم القطاع الحكومي وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، قسم الاقتصاد، كانون الثاني ١٩٩٦، ص ٤٧.

ERH- CHENGHWA, Ibid, pp. 1334. (١٦)

الفصل الخامس
النتائج والتوصيات

© Arabic Digital

Yarmouk University

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

١:٥: النتائج:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها على النحو التالي:

١. تراجع دور قطاع الزراعة في الاقتصاد الأردني، إذ انخفضت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من (١٠,٦٪) في عام ١٩٦٨ إلى (٥,٧٪) في عام ١٩٩٥، وانخفضت نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية من (٢٢,٣٪) في عام ١٩٦٨ إلى (٦,٤٪) في عام ١٩٩٣، كما تراجعت أهمية الصادرات الزراعية في الصادرات الوطنية، ففي الوقت الذي كانت تشكل الصادرات من المنتجات الزراعية ما نسبته (٤٥,٩٪) في عام ١٩٦٨، من إجمالي الصادرات الوطنية انخفضت النسبة لتصل إلى (٩,٩٪) في عام ١٩٩٥ كما أنه وعلى الرغم من انخفاض نسبة العجز في الميزان التجاري الزراعي إلى الميزان التجاري الكلي من (٢٢,٥٪) إلى (٢٠,٢٪) فيما بين العامين المذكورين آنفاً، إلا أن العجز المزمّن في الميزان الزراعي لا يزال يشكل نسبة مرتفعة من العجز الكلي في الميزان التجاري الأردني.

٢. إن خطط التنمية الاقتصادية المتعاقبة لم تعط قطاع الزراعة الاهتمام الذي يستحقه ليأخذ بعده الإنمائي الحقيقي في الاقتصاد الأردني، وليصبح قطاعاً رائداً إلى جانب غيره من القطاعات الاستثمارية (الانتاجية) حيث تميزت الاستثمارات المباشرة في هذا القطاع ومن خلال تقديرات التكوين الرأسمالي فيه بنواضعها فبلغ متوسط الانفاق الاستثماري السنوي خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٩٣) حوالي (١١,٤) مليون دينار فقط، كما كان من إفرازات برامج التنمية الزراعية أن تشكل في الأردن قطاع زراعي ثنائي الطابع تمثل في قطاع زراعي مروي متقدم نوعاً ما في وادي الأردن، وقطاع زراعي مطري تقليدي في بقية المناطق.

٣. كانت نتائج تحليلات جداول المستخدم / المنتج على النحو التالي:-

أ- بلغت مضاعفات الانتاج لفروع القطاعات الزراعية الأربعة (١,٥) دينار للمحاصيل الحقلية، و(١,٤) دينار للخضار والفواكه، و(٢,٥) دينار للدواجن والمواشي، و(١,٥) دينار للمنتجات الزراعية الأخرى، حيث أن استثمار دينار واحد في كل من القطاعات الأربعة يخلق طلباً فعالاً على منتجات الفروع والقطاعات جميعها في الاقتصاد بما مقداره قيمة المضاعف أعلاه لكل قطاع من القطاعات.

ب- كل دينار يستثمر في كل من فروع القطاعات الزراعية يوفر دخلاً (مباشراً وغير مباشر) لعناصر الإنتاج المحلية مقداره (٠,٩١٧) ديناراً في قطاع المحاصيل الحقلية، و(٠,٨٨٦) ديناراً في قطاع الخضار والفواكه، و(٠,٥٠٣) دينار في قطاع الدواجن والمواشي، و(١,٢٥٥) ديناراً للمنتجات الزراعية الأخرى، في الوقت الذي كانت فيه قيمة عنصر القيمة المضافة الأجنبية (المستلزمات المستوردة) متدنية جداً فبلغت (٠,٠٤٠) ديناراً، و(٠,٠٢١) ديناراً، و(٠,٠٥٠) ديناراً، و(٠,٠٥٨) ديناراً على التوالي للقطاعات الأربعة، أي أن نسبة القيمة المضافة المحلية إلى إجمالي القيمة المضافة الكلية للقطاعات الزراعية كانت على التوالي (٩٥٪)، و(٩٨٪)، و(٩١٪)، و(٩٦٪).

ج- تعتمد القطاعات الزراعية في عملياتها الإنتاجية على عنصر العمل بشكل كبير وبالتالي فإن استثمار مليون دينار في كل من القطاعات الزراعية يوفر فرص عمل بصورة مباشرة وغير مباشرة مقدارها (٢٣٣) فرصة، و(١٤٥) فرصة، و(١٧٦) فرصة، و(٥٨٣) فرصة عمل على التوالي في قطاعات المحاصيل الحقلية، والخضار والفواكه، والدواجن والمواشي، والمنتجات الزراعية الأخرى، وعليه فإن استثمار أربعة ملايين دينار في قطاع الزراعة بجميع فروعها يوفر ما مقداره (١١٢٨) فرصة عمل منها (٥١٧) فرصة بصورة مباشرة و(٦١١) فرصة بصورة غير مباشرة.

د- كانت روابط الجذب الأمامية متدنية لفروع ثلاثة من القطاعات الزراعية وهي الدواجن والمواشي، والخضار والفواكه، والمنتجات الزراعية الأخرى، وبلغت قيمة الروابط الأمامية لها على التوالي (٠,٩٠٧) دينار، و(٠,٨٩٤) ديناراً،

و(٠,٥٥٢) ديناراً وجميعها دون الواحد الصحيح، أما فرع المحاصيل الحقلية فبلغت قيمة رابطة الجذب الأمامية له (١,٦٨٣) ديناراً.

هـ- كانت روابط الجذب الخلفية أيضاً متدنية في ثلاثة من القطاعات الزراعية وهي دون الواحد الصحيح إذ بلغت (٠,٧٧٦) ديناراً، و(٠,٧٥٨) ديناراً، و(٠,٧٤٠) ديناراً على التوالي لقطاع المحاصيل الحقلية، والمنتجات الزراعية الأخرى، والخضار والفواكه، في حين بلغت لقطاع الدواجن والمواشي (١,٢٧٣) ديناراً.

و- إن التأثير الأكثر لقطاع الزراعة بفروعه الأربعة ومن خلال مشترياته (استخداماته) المباشرة وغير المباشرة كان في القطاع نفسه، إذ شكلت الاستخدامات (٦٤٪) من إجمالي استخداماته، وفي قطاع الصناعة فبلغت الاستخدامات منه ما نسبته (٢٦٪) منها (٢١٪) من الصناعات الأخرى، (٣٪) من الصناعات الكيماوية، و(٢٪) من الصناعات الغذائية والملابس ومن الصناعات الاستخراجية، ثم تلاتة تأثير في قطاع الخدمات فبلغت الاستخدامات منه (١٠٪) مع ملاحظة أنه لم يكن هناك تأثير يذكر في قطاع البناء.

ز- إن التأثير الأكبر للقطاعات الأخرى في قطاع الزراعة ومن خلال مشترياتها (استخداماتها) المباشرة وغير المباشرة منه كان للقطاع نفسه، فشكلت الاستخدامات (مبيعات القطاع لنفسه) ما نسبته (٥٦٪) تلاته قطاع الصناعة فبلغت استخداماته من الزراعة ما نسبته (٤٢٪) منها (٣٨٪) استخدامات الصناعات الغذائية والملابس، و(٤٪) للصناعات الأخرى، في حين أن استخدامات قطاع الخدمات شكلت فقط ما نسبته (٢٪)، ودون أن يكون هناك استخدامات تذكر من قبل قطاع البناء.

٤. بينت نتائج تطبيق صيغة كورنتس، أن مساهمة قطاع الزراعة في نمو الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت من (٢١٪) في عام ١٩٦٨ إلى (٧٪) في عام ١٩٩٥ وهذا متفق مع مقولة علماء التنمية، الخاصة بالعلاقة العكسية بين مساهمة الإنتاج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وبين مستوى التنمية الاقتصادية مقاساً بنظير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

٥. بيّنت النتائج الاحصائية للنموذج القياسي، أن هناك دوراً ايجابياً لعبه قطاع الزراعة في نمو الناتج المحلي الاجمالي، فوجد أن معامل النمو في الانتاج الزراعي المقدر على النمو في الناتج المحلي الاجمالي بلغ حوالي (٠,٠٧٨) وهو يفسر إضافة إلى متغيرات النمو في رأس المال، والنمو في العمالة الكلية، والنمو في الصادرات ما نسبته (٧١٪) من التغير في نمو الناتج المحلي الاجمالي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٥:٢: التوصيات:

١. ضرورة تحديث جداول المدخلات / المخرجات للاقتصاد الأردني للوقوف على واقع التطور في درجة التشابك الاقتصادي للفروع والأنشطة الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد.
٢. ضرورة عمل دراسات تفصيلية تهدف للتعرف على الآثار الايجابية والسلبية للترتيبات التجارية والاقتصادية العالمية الجديدة على الزراعة الاردنية (خاصة ان الاردن وقع مؤخرًا على اتفاقية للشراكة مع الاتحاد الاوروبي ، ويفاوض للدخول في عضوية منظمة التجارة العالمية) وذلك لاتخاذ الاجراءات والتدابير اللازمة لتنمية وتأهيل المنتجات الزراعية الوطنية للاستفادة من ايجابيات اجراءات التحرير والتنظيم الجديد لتجارة المنتجات الزراعية ، ولتجنب الانعكاسات السلبية التي يمكن ان تنجم عن ذلك.
٣. توحيد المؤسسات والجهات الممولة للقروض الزراعية ، وتخفيض اسعار الفائدة ، والتسهيل على المزارعين فيما يطلب منهم من ضمانات للقروض ، مع التأكيد على ضرورة ايجاد مشاريع تمويلية خاصة بفئة صغار المزارعين ، وضرورة تقديم خدمات متكاملة لهم لا تقتصر على خدمات التمويل فحسب بل يتعداها الى التسويق والارشاد.
٤. تخفيض تكاليف الانتاج من خلال برامج البحث والارشاد ، وتوجيه المزارعين نحو الطرق السليمة للانتاج ، اضافة الى قيام الحكومة بتأمين مدخلات الانتاج الزراعي ، ودعم اسعارها.
٥. تخفيض تكاليف التسويق ، من خلال توجيه المنتجين الزراعيين نحو الطرق السليمة للتسويق ، مع التأكيد على ضرورة ازالة مظاهر الاختلالات التسويقية واهمها ارتفاع الهوامش التسويقية وتدهور نصيب المنتج الزراعي من الاسعار السوقية.
٦. وضع استراتيجيات زراعية متكاملة يتم تحقيقها بتبني خطط اقتصادية زراعية مستندة إلى نهج اقتصادي واضح، ذلك من أجل تنمية قطاع الزراعة وجعله يأخذ بعده الانمائي الحقيقي في الاقتصاد الأردني.

٧. ضرورة أن تولي الدولة اهتماماً أكبر بالاستثمار الزراعي في التخطيط للتنمية بزيادة حصة استثمارات هذا القطاع بالأرقام المطلقة وبالنسب من إجمالي الاستثمارات المخططة للقطاعين الخاص والعام، بهدف تحقيق نمو متوازن في أنشطة القطاعات الانتاجية للحيلولة دون تعميق الاختلالات الواضحة في التوزيع القطاعي للانتاج، خاصة إن مثل هذه الاستثمارات تساهم في إيجاد فرص لتشغيل العاطلين عن العمل لكون الزراعة تعتمد بشكل كبير في عملياتها الانتاجية على العمل.

٨. أن يراعى عند تخطيط الاستثمارات في هذا القطاع تحقيق العدالة في توزيع هذه الاستثمارات، بأن تعطى المناطق الريفية الزراعية الأقل حظاً نصيباً أكبر من ذي قبل وذلك لتحقيق التوازن في عملية التنمية الزراعية، وبما يعمل باتجاه إزالة الثنائية في قطاع الزراعة المتمثلة بوجود قطاع زراعي مروي متقدم في وادي الأردن، وآخر مطري تقليدي في بقية المناطق.

٩. تخطيط الانتاج الزراعي النباتي والحيواني بما يتناسب مع التمايز المناخي (الطبيعي) والاقتصادي للزراعة الأردنية، مما يؤدي الى اعطاء المنتجات الأردنية ميزة نسبية في الاسعار والتنوع فتعزز القدرة التنافسية لها في الاسواق الخارجية.

١٠. تبني وتشجيع المزيد من الصناعات الغذائية المختلفة لما لهذه الأنشطة من أهمية في علاج الاختناقات التسويقية واستيعاب الفوائض الانتاجية في بعض المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية، ولما لذلك من أثر إيجابي على العمالة المحلية، من جهة، ومن جهة أخرى الأثر الإيجابي على تقوية الروابط والتشابكات الاقتصادية ما بين القطاعات الزراعية وبين القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى المختلفة.

١١. تنمية الصادرات الزراعية بزيادة القوة التصديرية للانتاج الزراعي من خلال إعادة هيكلة وتحديث حوافز التصدير وتحسينها، وتحسين ورفع جودة المنتجات الزراعية بما يتناسب ومتطلبات التصدير، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تكون مواصفات المنتجات الزراعية متفقة مع مثيلاتها العالمية، مع التأكيد على

تفعيل دور مؤسسات التصدير بالقطاع الخاص وتطوير دورها في عملية التبادل التجاري في مجال السلع الزراعية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Dictionary Library - Yarmouk University

مصادر الدراسة

مصادر الدراسة

المصادر باللغة العربية

- ١- إبراهيم، عيسى وآخرون، "دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردني"، الجزء الثالث، قاعدة بيانات سوق العمل الأردني، الجمعية العلمية الملكية، عمان، ١٩٨٩.
- ٢- إبراهيم، محمد عارف، "إنتاجية العمل والأجور في الاقتصاد الأردني"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ١٩٩٦.
- ٣- بكري، كامل، "التنمية الاقتصادية"، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٨.
- ٤- البلة، ربحي قاسم، "أثر الدور الحكومي على الاستثمار في القطاع الزراعي"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ١٩٩٦.
- ٥- البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، اعداد مختلفة.
- ٦- البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٥) عدد خاص، أيار ١٩٩٦.
- ٧- تحسين، خالد علي، "أوضاع الزراعة والغذاء في الوطن العربي للفترة: ١٩٧٥-١٩٨٥"، مراجعة وتقويم، مجلة المستقبل العربي، مجلد ١٠، ١٩٨٧.
- ٨- حاجي، جعفر عباس، "تحليل جداول المدخلات والمخرجات الصناعية"، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، ١٩٨٥.
- ٩- الحلاق، سعيد، ورماحطة، نسيم، "النمو الاقتصادي للقطاع الزراعي في الأردن، دراسة تحليلية قياسية ١٩٦٨-١٩٩٣"، مجلة أبحاث اليرموك، عدد قادم.
- ١٠- حماد، خليل، وبني هاني، عبدالرزاق، "تقدير دوال الطلب والإنتاج والفجوة الغذائية وعلاقتها بالأمن الغذائي الأردني"، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد ٩، عدد ٤، ١٩٩٣.
- ١١- الحمادي، علي، "دراسة تحليلية لروابط الجذب الأمامية والخلفية في الاقتصاد العراقي، مع التركيز على القطاع الصناعي للفترة ١٩٧٦-

- ١٩٨٢، مجلة أبحاث اليرموك ، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية،
مجلد ١٠، عدد ٣، ١٩٩٤.
- ١٢- الخطيب ، فوزي، والشرع منذر، "تعثر الإقراض الزراعي في الأردن-
دراسة ميدانية لمحافظة اربد"، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر الاقتصاد
الثاني حول القطاع الزراعي ومستقبل التنمية الاقتصادية في الأردن،
جامعة اليرموك، اربد، خلال الفترة ٢٠-٢٣/٤/١٩٩٢.
- ١٣- خلف، ريماء، "التخطيط الكلي: التجربة الأردنية"، وزارة التخطيط ، غير
منشور، عمان ١٩٨٨.
- ١٤- الداھري ، عبد الوھاب، "الاقتصاد الزراعي" ، الطبعة الأولى، ١٩٨٠.
- ١٥- الداھري، عبد الوھاب، "اقتصاديات الاصلاح الزراعي" ، مطبعة
العالي، ١٩٧٦.
- ١٦- الزعبي، أسامة، "دراسة تحليلية للاستثمار الحكومي ودوره التنموي خلال
الفترة ١٩٧٦-١٩٩١"، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة
الأردنية، ١٩٩٥.
- ١٧- سالم، محمد حدي، وفوزي، مرسى علي، "الإطار المؤسسي الإقليمي لتحقيق
التنمية الزراعية والريفية المستدامة في الوطن العربي"، مجلة الزراعة
والتنمية في الوطن العربي، العدد الأول، السنة الثالثة عشر، ١٩٩٤.
- ١٨- سوسان، خالد مملوح، " القيمة المضافة والمضاعف قطاع السياحة في
الأردن" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ١٩٩٦.
- ١٩- سويدان، أسامة، "النمو السكاني وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن"،
رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ١٩٩٣.
- ٢٠- شامية عبد الله، وروابدة موسى، "تجارة الأردن الخارجية وأثرها على النمو
الاقتصادي"، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية،
مجلد ١٦، عدد ١، ١٩٨٩.
- ٢١- شطناوي، محمد ماجد، "حجم القطاع الحكومي وأثره على النمو الاقتصادي
في الأردن"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ١٩٩٦.

- ٢٢- الطلافحة حسين، "التغيرات الهيكلية في القطاع الزراعي وعلاقته الهيكلية مع القطاعات الاقتصادية الأخرى"، مؤنة للبحوث والدراسات، المجلد الثامن، العدد الخامس، ١٩٩٣.
- ٢٣- الطلافحة، حسين، "الطلب على القوى العاملة في الأردن"، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٦، العدد ٤، ١٩٩٠.
- ٢٤- العاني، مهدي صالح، "بعض الجوانب الإيجابية لمساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية في العراق"، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر الاقتصاد الثاني حول القطاع الزراعي ومستقبل التنمية الاقتصادية في الأردن، جامعة اليرموك، اربد، خلال الفترة ٢٠-٢٣/٤/١٩٩٢.
- ٢٥- العبيدي، عبد الخالق، وسلمان، جمال، "الاقتصاد الرياضي"، جامعة بغداد كلية الادارة والاقتصاد، ١٩٩١.
- ٢٦- عثمانة، عبد الباسط، "النمو الصناعي في الأردن: دراسة تحليلية قياسية ١٩٦٨-١٩٩٣"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ١٩٩٥.
- ٢٧- عماري، فوزي، "مكانة القطاع الزراعي في الاقتصاد الأردني واشكالية التنمية الزراعية"، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر الاقتصاد الثاني حول القطاع الزراعي ومستقبل التنمية الاقتصادية في الأردن، جامعة اليرموك، اربد، خلال الفترة ٢٠-٢٣/٤/١٩٩٢.
- ٢٨- الفانك، فهد، برنامج التصحيح الاقتصادي (١٩٩٢-١٩٩٨)، مؤسسة فهد الفانك كانون ثاني ١٩٩٢.
- ٢٩- الفتيح، محمد سعيد، "مبادئ الاقتصاد الزراعي"، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب، ١٩٨٠-١٩٨١.
- ٣٠- كرم، انطونيوس، "اقتصاديات التخلف والتنمية"، مركز الإنماء القومي، ١٩٨٠.
- ٣١- الكساسبة، حمد عفنان، "الأمن الغذائي وسياسته الاقتصادية في الأردن"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ١٩٨٣.

- ٣٢- اللوزي، سالم، وعريبات سليمان، "السياسة الزراعية في الأردن والتعديلات الهيكلية"، ودقة مقدمة في ندوة أساليب تصحيح السياسات الزراعية العربية المنعقدة في الكويت للفترة ٢٩ فبراير-٣ مارس ١٩٨٨.
- ٣٣- المجلس القومي للتخطيط، "خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١-١٩٨٥"، عمان.
- ٣٤- المجلس القومي للتخطيط، "خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦-١٩٨٠"، عمان.
- ٣٥- محيي الدين، عمرو، "التنمية الاقتصادية"، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٤.
- ٣٦- محيي الدين، عمرو، "التخطيط الاقتصادي"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٧٥.
- ٣٧- مقطش، سالم بطرس، "السياسات الزراعية وكلفة المواد"، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر الاقتصاد الثاني حول القطاع الزراعي ومستقبل التنمية الاقتصادية في الأردن، جامعة اليرموك، اربد، خلال الفترة ٢٠-٢٣/٤/١٩٩٢.
- ٣٨- النجار، مهدي علي، ومهيدي، خليف فيروز، "أثر الاستثمار الزراعي الفعلي على نمو الدخل القومي العراقي: خلال الفترة ١٩٥٣-١٩٧٨"، مجلة تنمية الرافدين، العدد الخامس والعشرون، ١٩٨٨.
- ٣٩- النجفي سالم، والقريشي محمد صالح، "مقدمة في اقتصاد التنمية"، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٨.
- ٤٠- النجفي، سالم، "اقتصاديات الإنتاج الزراعي"، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٤.
- ٤١- النجفي، سالم، "الأمن الغذائي العراقي والاستخدام التكنولوجي في الزراعة العراقية"، مجلة تنمية الرافدين، العدد ٢٠، ١٩٨٧.
- ٤٢- النجفي، سالم توفيق، "النمو والتغير الهيكلي في الاقتصاد الزراعي العراقي ١٩٦٠-١٩٩٠ دراسة تحليلية في السياسة الزراعية"، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد التاسع، العدد الخامس، ١٩٩٤.

- ٤٣- النجفي، سالم، "التنمية الاقتصادية الزراعية"، جامعة الموصل، الموصل، ١٩٨٧.
- ٤٤- النجفي، سالم، "الدالة الانتاجية للزراعة العراقية، دراسة اقتصادية قياسية"، مجلة تنمية الرافدين، مجلد ١٥، عدد ٢، ١٩٨٨.
- ٤٥- النجفي، سالم، وحمادي، اسماعيل، "التخطيط الزراعي"، ١٩٨٩.
- ٤٦- هاجن، افيريت، "اقتصاديات التنمية"، ترجمة جورج خوري، مركز الكتب الأردني، ١٩٨٨.
- ٤٧- الهندي، خليل محمد، "التخطيط الاقتصادي لقطاع الزراعة في الأردن باستخدام نظام CAPPA"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ١٩٩١.
- ٤٨- وزارة التخطيط، "خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦-١٩٩٠"، عمان.
- ٤٩- وزارة التخطيط، "خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٣-١٩٩٧"، عمان.
- ٥٠- وزارة العمل، "التقرير السنوي"، عمان، ١٩٩٣.

1. Al-Momany, Riad, "Jordan's Development Policy And Its Performance ,1967-1985", Dar,Al-Amal, Irbid,1987.
2. Arnon I., "Modernization Of Agriculture In Developing Countries", John Wiley And Sons, New York 1981.
3. Bulmer - Thomas, V. , "Input - Output Analysis In Developing Countries : Sources, Methods And Applications", New York , N.Y : John wiley,1982.
4. Cannon , R.O. And Henry , E.W., "Input- Output Analysis And Its Applications , 1975.
5. Chiang Alpha C. " Fundamental Method Of Mathematical Economics", Mc Grow Hill, Third Edition ,1988.
6. Department Of Statistics, "The Final 1987 Input- Output Tables Of Jordan , Amman, 1992.
7. ERH- CHENGHWA, "The Contribution Of Agriculture To Economic Growth : Some Empirical Evidence". J. Of World Development , Vol.16, No.11, November 1988.
8. Ghatak. S. , And Ingersent , K., "Agriculture And Economic Development", Brighton : Wheat Sheaf Books, 1984.
9. Gillis And Others ."Economics Of Development ". 3rd Edition, 1992.
10. Gujarati , Damodar N. , "Basic Econometrics", Mc.Grow Hill, Third Edition 1995.
11. Hammad, Khalyl, "Sectoral Production Functions For Agriculture , Industry , And Construction In Jordan : Econometric Simulation Models", Abhath Al- Yarmok, Vol. 10, No. 1,1994.
12. Heck, B. Van, "Participation Of The Pool In Rular Organization", Food and Agriculture Organization of The Un, Rome, 1970.
13. Hollis , Chenery, And Syrquin, "Patterns Of Development 1950-1970", Oxford University Press, London 1975.

14. International Financial Statistics, Year Book, 1996.
15. Jones, Leroy P., "The Measurement Of Hirschmanian Linkages", Quarterly Journal Of Economics, Vol. Xc , No.3 ,August 1976.
16. Mutlu Servet, And Mrayyan Nader , "The Impact Of Investment Housing Sector On The Jordan Economy" , Dirasat, Vol.14, No.8, Amman 1987.
17. Robinson ,S. , "Sources Of Growth In Less Developed Countries , Across - Section Study" , Quarterly Journal Of Economics , August 1971.
18. Saco, A.M. "The Place Of Agriculture In Economic Development", The Fao East Regional Training Center On Agricultural Development Planning , Cairo. 17 March- 15 April 1963.
19. Thirlwall , A.P, "Growth And Development, with Special Reference To Developing Economies", Third Edition London Macmillan, 1983.
20. Todaro Michael. "Development In The Third world," 4th Edition ,1989.
21. Yotopoulos , Pan A., And Nucent, Jeffrey B., "In Defense Of Atest Of The Linkages Hypothesis " , Quarterly Journal Of Economics, Vol. Xc , No .3, August 1976.

ملاحق الدراسة

ملحق رقم (1)

مصفوفة المعاملات الفنية (أو المصفوفة التكنولوجية)

	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	1	14
1	0.11116	0.00	0.22337	0.00				0.00004	0.00003	0.65862	0.02182	0.00381	0.04754	0.12456
2	0.00	0.030657	0.00	0.00				0.00032	-0.00021	0.00074	0.00008	0.02326	0.27972	
3	0.00364	0.032812	0.00	0.00				0.29010	0.22502		0.000003	0.02823	0.00002	
4	0.00346	0.02775	0.00054	0.00199									0.00045	0.00041
5	0.00	0.00	0.00	0.00	0.16765									
6	0.00	0.00	0.00	0.00										
7	0.00203	0.00023	0.00	0.00			0.00760	0.000002	0.000002	0.000006	0.000002	0.00016	0.00201	
8	0.00	0.00	0.00	0.00				0.00105						
9	0.00	0.00	0.04561	0.00				0.000002	0.11149	0.00136	0.00266	0.04586	0.00153	0.03428
10	0.00	0.00	0.00	0.00				0.000007	0.00006	0.01299	0.28317	0.04171	0.00681	0.00757
11	0.00	0.00	0.00	0.00								0.00026		
12	0.00	0.00	0.00	0.00					0.00002	0.000001	0.00198	0.01406	0.00041	
13	0.00	0.00	0.00	0.00		0.00009		0.00025	0.08595	0.00738	0.07362	0.22358	0.15272	0.00792
14	0.00	0.00	0.38333	0.00020										0.35383
15	0.00	0.00	0.00	0.00									0.00006	
16	0.00	0.00	0.00	0.00										
17	0.00	0.00	0.00	0.00			0.000002			0.00455	0.00013		0.00074	0.00018
18	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00002				0.000006		0.00002		0.000002	
19	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00004				0.000007		0.00002		0.000007	
20	0.00023	0.00	0.00054	0.00				0.00113	0.00264	0.00002	0.000005	0.00095	0.00917	0.00040
21	0.00	0.00	0.00	0.00				0.01009	0.00114	0.00321	0.00268	0.03149	0.00322	0.00276
22	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00077	0.00172	0.00172	0.000002	0.00167	0.00034	0.00066	0.00129	0.00116	0.00014
23	0.00	0.00	0.01487	0.00	0.00039	0.00001						0.000007	0.00008	0.02128
24	0.00231	0.02391	0.00	0.00										
25	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00004		0.00040		0.00156	0.00015	0.00111	0.00057	0.00043	0.00003
26	0.00	0.00	0.00	0.00			0.00042		0.000002	0.00	0.000005		0.000007	
27	0.00005	0.00000	0.00043	0.00	0.00892	0.00046	0.05054	0.00001	0.01118	0.00005	0.00763	0.00213	0.01031	0.00032

	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14
28	0.03461	0.00421	0.00706	0.03662	0.06353	0.10119	0.07825	0.00001	0.01024	0.00386	0.05970	0.01103	0.01076	0.00618
29	0.01598	0.013713	0.00080	0.03410	0.00153	0.00	0.00070	0.00001	0.12174	0.05415	0.02088	0.01900	0.00997	0.00060
30							0.00067						0.00015	
31	0.00153	0.00015					0.00817							
32				0.04705			0.00602							0.0004
33	0.00412	0.00148	0.00006				0.00826		0.00101		0.00001	0.00013	0.00041	
34	0.00038	0.00023	0.00003	0.05975	0.02700	0.03383	0.05320	0.00112	0.01169	0.0030	0.00607	0.03229	0.03753	0.00123
35							0.00057							
36					0.00093		0.00137						0.00001	
37	0.01735	0.00211			0.03359		0.000008	0.00081						
38	0.04562	0.00555	0.00040	0.02042	0.01106	0.05073	0.05000	0.000007	0.02037	0.00452	0.00901	0.01045	0.00688	0.00062
39					0.00007	0.01385	0.00038		0.00012	0.000002	0.00052	0.00040	0.00103	
40			0.00882	0.00948	0.02394	0.04317	0.01250	0.00085	0.01821	0.0231	0.00960	0.01603	0.01111	0.00773
41			0.00630		0.00028	0.001142	0.00323	0.00064	0.00407	0.00028	0.00291	0.00380	0.00487	0.00485
42			0.00014				0.00812		0.00002		0.00005	0.00001	0.00062	0.00010
43	0.02118	0.08053	0.16297	0.01637	0.01490	0.01017	0.01659	0.38559	0.05572	0.06	0.06635	0.04925	0.01917	0.12732
44					0.00039	0.00016	0.00116	0.000002	0.00098	0.00016	0.00128	0.00287	0.00115	0.00008
45	0.02101	0.01440	0.02222	0.02309	0.12557	0.00499	0.05785	0.04339	0.02106	0.01704	0.06251	0.02905	0.04444	0.01938
46					0.00095	0.00130	0.00272	0.000007	0.00274	0.00059	0.00156	0.00461	0.00542	0.00063
47	0.01614	0.01340	0.01778	0.01297	0.01509	0.01984	0.04131	0.01301	0.05239	0.01642	0.0161	0.02658	0.03219	0.00429
48					0.00022	0.00006	0.00304	0.000005	0.00609	0.00217	0.02491	0.02024	0.01706	0.00044
49			0.00081		0.00446		0.00066		0.00020	0.00008	0.00053	0.00094	0.00052	0.00088
50					0.00033	0.00023	0.00001						0.00001	
51					-0.00045		0.00007	0.000002	0.00022	0.0001	0.00026	0.00045	0.00352	
52	0.00460	0.00085	0.00004	0.00854	0.00791	0.00025	0.00674		0.00369		0.00149	0.03041	0.00011	0.00678
53														
54	0.01477	0.00037	0.00643	0.02018	0.02858	0.03513	0.04086	0.00919	0.00756	-0.011631	0.01929	0.01060	0.00146	0.00335
55	0.19921	0.11923	0.10233	0.51438	0.15857	0.19738	0.16283	0.00425	0.13186	0.04642	0.15206	0.14144	0.08850	0.08702
56	0.48081	0.62843	0.19518	0.18509	0.30327	0.48393	0.36593	0.24931	0.10805	0.11036	0.16941	0.17307	0.20693	0.17481
57	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1

	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28
1	0.00570	0.48645												
2	0.00608													
3	0.00329													
4				0.00005	0.00012	0.00004					0.00009	0.00001		
5								0.00001		0.18491			0.02269	
6														
7					0.00002	0.00004								
8					0.04432					0.17361	0.00008	0.03233	0.02182	0.01157
9	0.00163													
10											0.00248	0.00022	0.00001	
11							0.00002				0.00094	0.00009		
12											0.00003			
13	0.12444	0.0091		0.00001	0.00007	0.00001	0.00708	0.00001	0.00493	0.0002	0.00485	0.00043	0.01106	
14														
15	0.00329													
16		0.00276												
17			0.30868	0.65047	0.01849	0.00258	0.00376	0.00002		0.00012	0.00		0.00297	
18		0.00009	0.00101		0.00022				0.00003		0.00067	0.00006	0.00007	0.00006
19		0.00011	0.00118		0.22588	0.00012					0.00078	0.00007	0.00001	
20	0.00004	0.07665		0.00002	0.00129	0.02778	0.00404	0.00001	0.00102	0.00049	0.00002		0.00887	0.00003
21	0.01139	0.04217	0.01036	0.00227	0.00424	0.00008	0.30942	0.35406	0.03893	0.00462	0.11286	0.01087	0.01915	
22	0.00136	0.02041	0.00105	0.00046	0.00122	0.00082	0.00188	0.01885	0.00505	0.00059	0.00319	0.00212	0.00230	0.00053
23									0.14394	0.00595			0.00065	
24									0.06215	0.00257			0.00028	
25	0.00212	0.00219	0.01215	0.00079	0.00014	0.00127	0.03124	0.00094	0.00012	0.00015	0.0208	0.00191	0.0003	0.00012
26						0.00298					0.00022	0.12035	0.00005	0.00002
27	0.03621	0.00317	0.00846	0.00004	0.05167	0.00277	0.01557	0.06602	0.22341	0.19648	0.33732	0.46974	0.38705	0.00527

	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28
28	0.00805	0.00392	0.00312	0.00090	0.00209	0.00385	0.01729	0.00144	0.00238	0.05058	0.01058	0.00477	0.02117	0.03958
29	0.00504		0.00062	0.00884	0.02866	0.00356	0.00130	0.00002	0.02396	0.00136	0.02508	0.00271	0.02072	0.00001
30	0.00844					0.00037			0.03466	0.00143	0.00005		0.00016	0.00002
31													0.00227	0.00022
32														0.00051
33	0.00001				0.00028	0.00481					0.00076	0.00003	0.00005	0.00023
34	0.28201	0.02586	0.03369	0.00430	0.01747	0.03108	0.02	0.00765	0.02135	0.03304	0.05253	0.0697	0.01342	0.01091
35						0.00004								0.00002
36										0.00019			0.00002	0.00015
37						0.00001								0.0004
38	0.01201	0.0055	0.01393	0.00591	0.00826	0.01021	0.01646	0.01023	0.00308	0.003	0.00478	0.00339	0.00772	0.00055
39		0.00014	0.00072	0.01159	0.00157	0.0015	0.00001	0.00228	0.00	0.00161	0.00106	0.0001	0.00023	0.00217
40	0.01357	0.00025	0.02313	0.00629	0.01222	0.01049	0.0121	0.00906	0.00635	0.00054	0.01382	0.00313	0.01226	0.00126
41	0.00106	0.00003	0.0003	0.00044	0.00067	0.00097	0.00065	0.00051	0.00122	0.00009	0.00190	0.00130	0.00248	0.00007
42	0.0008			0.0001	0.00013	0.00004		0.00032			0.0024	0.00022	0.00012	0.00018
43	0.01970	0.01216	0.02228	0.01901	0.05809	0.00632	0.01267	0.01482	0.01007	0.00423	0.03162	0.01716	0.00982	0.00046
44	0.001602	0.00011	0.00146	0.0014	0.00149	0.00168	0.00104	0.00156	0.00222	0.00034	0.00211	0.00106	0.00108	0.00004
45	0.01958	0.01587	0.02377	0.01929	0.01916	0.0179	0.01101	0.02788	0.02497	0.04688	0.03198	0.03128	0.02659	0.00516
46	0.00237	0.00276	0.00249	0.00373	0.00388	0.00282	0.00258	0.00655	0.00321	0.00125	0.00307	0.00206	0.00234	0.00028
47	0.04708	0.03087	0.02457	0.01715	0.02227	0.0306	0.02717	0.03371	0.06294	0.02038	0.03438	0.03027	0.03778	0.01477
48	0.00162	0.0006	0.0021	0.02109	0.01814	0.05627	0.00298	0.01861	0.00155	0.00041	0.00139	0.00258	0.00245	0.00005
49	0.00338	0.00552	0.00119	0.00005	0.00379	0.00069	0.00186	0.00056	0.00128	0.00095	0.00123	0.00064	0.00047	0.0000
50							0.00011						0.00014	
51	0.00074	0.00023	0.00491	0.00011	0.00042	0.00026	0.00	0.00005	0.00151	0.00029	0.00119	0.00011	0.00038	
52	0.00004	0.02139	0.16671	0.02947	0.04915	0.2302	0.18689	0.00841	0.02707	0.10904	0.06586	0.00595	0.11782	0.73984
53														
54	0.00638	0.00238	0.02849	-0.00549	-0.01986	0.11619	0.02997	-0.00370	0.00828	0.02801	0.01703	0.01001	0.02051	0.01411
55	0.11545	0.15591	0.12782	0.08793	0.19554	0.17054	0.12625	0.26722	0.15377	0.08250	0.11183	0.07196	0.08256	0.07263
56	0.25549	0.07344	0.17582	0.11380	0.22918	0.26128	0.15675	0.14551	0.14711	0.04395	0.12098	0.10382	0.14022	0.08081
57	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1

19

	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42
1	0.00011					0.00058				0.00072	0.005			0.00023
2	0.00012					0.00425								0.00006
3	0.00208									0.00021	0.00294			0.00007
4										0.00008	0.00018			0.00006
5										0.00124		0.0003	0.00051	
6														
7	0.00009		0.01355	0.16733	0.0003	0.00512	0.00055	0.04213	0.0007	0.00153	0.00035	0.00028	0.00029	0.01401
8	0.0002	0.05493								0.00002	0.00015			
9	0.00103					0.00002				0.00011				
10						0.0001				0.00003				
11											0.00008			
12						0.00001								
13	0.00319	0.00002				0.00203			0.00001	0.00014	0.00007			
14														
15	0.00007													0.00001
16														
17	0.0003	0.00193												
18	0.00007					0.00003	0.00009	0.00001	0.00018	0.00022	0.00314			0.00003
19	0.00064					0.00005			0.00001	0.00012	0.00049	0.0007	0.0003	
20	0.00006	0.00605				0.01006	0.00361	0.02076	0.011	0.00091	0.0013			0.01398
21	0.00859	0.006155	0.03215	0.00008	0.00099	0.00549	0.00072	0.00288	0.003618	0.00083	0.00581	0.00001	0.00103	
22	0.00114	0.0015	0.00059	0.00073	0.00074	0.00113	0.00169	0.00117	0.00209	0.00026	0.00044	0.00021	0.00058	0.00057
23										0.00001				
24		0.00001												
25	0.0002	0.00038				0.00033	0.00112	0.00052	0.00041	0.00066	0.00006	0.00051		0.00005
26	0.00051	0.00677		0.00029		0.01323	0.00139	0.00095	0.00381	0.01469	0			0.00012
27	0.46918	0.08191	0.00024	0.00128	0.00451	0.01666	0.00182	0.16595	0.00535	0.00496	0.01674	0.00031	0.00963	0.00518
														0.00117

le.

28	0.00918	0.08324	0.13062	0.00744	0.02024	0.00791	0.02489	0.00961	0.01115	0.00642	0.00321	0.30099	0.03337	0.02215
29	0.10504	0.01525		0.00387	0.00001	0.00241	0.00672	0.01453	0.01303	0.01813	0.7027			0.00274
30	0.001016	0.08529		0.00001		0.02334	0.00836	0.00042	0.00385	0.0009	0.00257	0		0.00831
31			0.00790	0.17612	0.00016	0.00363	0.00085	0.00288	0	0.00032	0.01240			0.10086
32	0.00955			0.00355	0.00009	0.00294	-0.00065	0.00212	0.00005	0.00018	0.00063			0.07423
33	0.00048		0.0007	0.00730	0.08702	0.23652	0.1715	0.27221	0.36628	0.00991	0.3+239			0.10195
34	0.02390	0.03219	0.02470	0.012011	0.01296	0.04124	0.02389	0.02563	0.03755	0.00798	0.04199	0.00256	0.00005	0.04653
35				0.00013		0.00465	0.25555	0.00023	0.00073	0.00088				0.00698
36	0.00019			0.00004	0.00083	0.00115	0.01331	0.0161	0.00009	0.08312	0.00018			0.01684
37						0.00153	0.00013	0.00001	0.00025	0.03588	0.00021	0		0.00011
38	0.01446	0.01052	0.00148	0.01101	0.0247	0.01049	0.00624	0.00596	0.00922	0.00207	0.00104	0.01372	0.0364	0.00514
39		0.00005				0.00002				0.00012	0.03243	0.00013	0.00156	
40	0.02556	0.03271	0.08373	0.01607	0.01765	0.00973	0.00814	0.02000	0.00507	0.0038	0.0155	0.00038	0.4035	0.0007
41	0.001144	0.00186	0.00013	0.00912	0.0001	0.00049	0.00061	0.00071	0.0007	0.00158	0.00248	0.00103	0.00	0.00525
42	0.00006	0.00006		0.00013		0.00315	0.00113	0.00403	0.00358	0.00022	0.0002	0.00039	0.00557	0.08318
43	0.01155	0.00504	0.00005	0.03744	0.00082	0.04384	0.02445	0.00543	0.02005	0.04592	0.11687	0.00091	0.00214	0.06396
44	0.00141	0.00213	0.00075	0.00171	0.00016	0.00249	0.00438	0.00061	0.00107	0.00146	0.00135	0.0004	0.00587	0.00053
45	0.01812	0.03464	0.06843	0.08034	0.00971	0.01934	0.01908	0.01678	0.01761	0.06041	0.02555	0.00263	0.03294	0.03289
46	0.00347	0.0031	0.00123	0.00197	0.00056	0.00394	0.00517	0.00253	0.00287	0.00155	0.00309	0.00138	0.00495	0.00229
47	0.02697	0.04714	0.03518	0.01974	0.01587	0.03232	0.03155	0.02380	0.06004	0.01421	0.02051	0.01613	0.01737	0.03309
48	0.00391	0.00467	0.0003	0.00970	0.00397	0.02878	0.01073	0.00612	0.00740	0.02346	0.02127	0.00120	0.00814	0.00260
49	0.0005	0.00349	0.00423	0.00033	0.00115	0.00068	0.002	0.00033	0.00059	0.0001	0.00032	0.00003	0.000	0.00029
50												0.00026		0.0001
51	0.00002	0.00041			0.00011	0.00006	0.0004	0.00002	0.00043	0.00039	0.00091	0.00026		0.00083
52	0.03948	0.01185	0.00016	0.00513	0.50213	0.07139	0.00576	0.01799	0.01175	0.05032	0.00215	0.00025	0.00018	0.00545
53														
54	0.01108	0.03672	0.03518	0.04451	0.04827	0.03689	0.02378	0.02133	0.02826	0.08611	0.02627	0.12075	0.01522	0.03813
55	0.1221	0.20838	0.10587	0.14456	0.06549	0.16393	0.1898	0.17508	0.21509	0.05173	0.13061	0.17462	0.51019	0.20644
56	0.15779	0.22137	0.04328	0.23592	0.18457	0.18639	0.15192	0.12120	0.15391	0.06849	0.09089	0.35833	-0.09169	0.09283
57	I	I	I	I	I	I	I	I	I	I	I	I	I	I

10

	+5	+4	+5	+6	+7	+8	+9	+0	+1
1	0.00044	0.00402	0.00	0.00021	0.00001	0.00002	0.00001	0.00	0.00015
2	0.001251	0.04193		0.00216	0.00009	0	0.00494		0.00173
3		0.00711	0.00008	0.00037	0.00002		0.00002		0.00026
4	0.00295		0.00001		0.00009				0.00004
5	0.00035				0.00012	0.00002			
6									
7	0.000272				0.00012	0.00002			
8	0.00009	0.06679		0.00344	0.00014		0.00249		0.00246
9	0.00002	0.01785		0.00092	0.00004		0.00155		0.00073
10	0.00005	0.01228		0.00063	0.00003		0.00003		0.00045
11	0.00002	0.01308		0.00067	0.00003		0.00288	0.00036	0.00052
12								0.0002	0.00019
13	0.00179	0.05845	0.00002	0.00301	0.00019	0.00001	0.00071	0.000	0.00402
14	0.00013					0.00001			
15	0.00001	0.02805		0.00145	0.00006		0.00178	0.0002	0.00113
16									
17	0.00474		0.00005		0.00015	0.00001	0.00108	0.00048	0.00093
18	0.00003		0.00147		0.00012		0.0008	0.00021	0.00023
19	0.00042		0.00002		0.00001			0.00007	
20	0.0025		0.00001		0.00014	0.00001		0.00046	0.00191
21	0.00296	0.00111	0.001	0.00098	0.01275	0.00004	0.00045	0.00067	0.00209
22	0.00009	0.03025	0.00045	0.00187	0.00326	0.00001	0.00767	0.01053	0.01194
23	0.00047	0.00002	0.00001				0.05741	0.00043	
24									
25	0.00008	0.0101	0.00003	0.00074	0.00618		0.00294	0.00317	0.02186
26	0.00009		0.00001		0.00003				0.00055
27	0.00206	0.00002	0.00004	0.00034	0.00496	0.00002	0.01926	0.00245	0.03221

19

	43	44	45	46	47	48	49	50	51
28	0.00875	0.01089	0.15040	0.00413	0.01322	0.00093	0.00742	0.01576	0.00897
29	0.00551		0.01354		0.00625	0.00001	0.00018	0.00732	0.00271
30	0.00011				0.00003	0.00001	0.00549		0.00016
31	0.00015			0.00022	0.00027	0.00006			0.00008
32	0.00011		0.00005	0.00012	0.00020	0.00004	0.00	0.000136	
33	0.00039				0.0003	0.06868			0.00118
34	0.00124	0.02718	0.00126	0.00202	0.00061	0.00006	0.00965		0.00811
35	0.00003		0.00111		0.0001		0.0001		
36	0.00016		0.00009		0.0003				
37	0.0004		0.00009	0.01738	0.0003	0.00001			0.01238
38	0.00608	0.04074	0.00009	0.00191	0.000072		0.00133	0.00449	0.00315
39	0.00296	0.00001	0.08039	0.00521	0.06845	0.00007	0.01219	0.00768	0.01042
40	0.01483	0.03639	0.00473	0.00114	0.00669	0.00001	0.0139	0.01565	0.00534
41	0.00108	0.01708	0.00495	0.01595	0.01195	0.00003	0.01673	0.01034	0.04108
42	0.00325	0.01829	0.00164	0.00121	0.00026	0.00001	0.0061	0.00698	0.0035
43	0.00694	0.03964	0.00181	0.00127	0.00059	0.09489	0.00525	0.02209	0.00720
44	0.00026	0.00288	0.00426	0.00554	0.00897	0.00006	0.02003	0.01224	0.02227
45	0.06393	0.03118	0.00154	0.00088	0.00493	0.00	0.00331	0.00194	0.01070
46	0.01869	0.03554	0.06724	0.00684	0.03419	0.00015	0.01687	0.01357	0.01894
47	0.04786	0.02801	0.00839	0.00203	0.01370	0.00003	0.00978	0.00602	0.01033
48	0.08113	0.02517	0.03016	0.02106	0.03242	0.03398	0.01879	0.04446	0.02374
49	0.00006	0.00237	0.00873	0.00887	0.03291	0.00011	0.06389	0.03165	0.06314
50	0.00005	0.00	0.00001	0.00012	0.00002	0.000	0.00456	0.00096	0.00009
51	0.01005	0.00003	0.00022	0.00007	0.00001	0.00	0.00003	0.02106	0.00
52	0.0095	0.01244	0.08458	0.00064	0.00184	0.00002	0.00	0.00119	0.10671
53					0.00669	0.00005	0.02061	0.000	0.00062
54	0.00955	0.02284	0.05438	0.00342	0.00882				
55	0.17395	0.25484	0.14732	0.20122	0.36138	0.00045	0.00802	0.00970	0.01073
56	0.51221	0.10345	0.34987	0.68072	0.35638	0.00173	0.24388	0.5263	0.25907
57	1	1	1	1	0.79438	0.79438	0.40787	0.22007	0.28377

المصدر : احصيت من قبل الباحث اعتمادا على جدول المدخلات / المخرجات للاقتصاد الاردني لعام 1987 الصادر عن دائرة الاحصاءات العامة في عام 1992.

ملحق رقم (٢)
معكوس المصفوفة التكنولوجية

بالآلاف دينار

	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15
1	1125.68	4.04	115.84	0.23	0.17	0.21	0.32	34.05	36.35	751.86	242.95	57.28	69.21	228.80	16.07
2	0.32	1032.13	4.58	0.66	0.45	0.44	1.05	2.62	34.11	3.91	26.57	102.76	333.74	6.68	50.33
3	4.30	34.53	1017.69	0.17	0.13	0.14	0.20	295.68	259.38	3.48	2.92	45.15	12.07	14.87	5.79
4	4.03	29.03	2.10	1002.11	0.11	0.09	0.15	1.81	1.77	3.00	1.94	3.50	10.25	2.28	1.69
5	1.58	6.30	1.69	1.16	1202.45	0.67	3.14	0.92	4.77	2.02	1.97	2.17	3.29	1.93	3.10
6	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	1000	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
7	4.68	5.86	2.53	10.58	2.88	2.70	1011.15	1.62	5.70	4.39	3.84	4.00	6.54	3.03	6.62
8	0.04	0.04	0.12	0.06	0.12	0.06	0.18	1001.21	0.24	0.09	0.19	0.34	0.21	0.12	0.28
9	0.38	2.60	75.63	0.10	0.07	0.06	0.11	22.02	1145.21	1.93	4.03	56.40	3.02	60.94	2.66
10	0.04	0.18	4.77	0.03	0.04	0.03	0.07	1.45	2.11	1013.28	287.67	45.11	8.10	12.13	1.15
11	0.01	0.01	0.03	0.01	0.04	0.01	0.04	0.03	0.05	0.02	1000.04	0.33	0.04	0.03	0.06
12	0.00	0.00	0.01	0.00	0.00	0.00	0.00	0.01	0.07	0.01	2.04	1014.38	0.48	0.01	0.06
13	0.77	1.14	14.34	0.99	0.81	0.67	2.11	5.53	115.68	10.13	89.74	269.61	1154.93	21.74	147.00
14	2.56	20.51	603.79	0.41	0.08	0.09	0.13	175.50	153.91	2.08	1.76	26.81	7.18	1556.45	3.44
15	0.02	0.02	0.04	0.02	0.05	0.02	0.07	0.05	0.11	0.03	0.08	0.16	0.15	0.05	1003.43
16	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
17	0.34	0.89	2.36	0.62	0.76	0.49	1.17	3.60	2.28	7.77	3.48	2.05	2.34	2.44	1.84
18	0.07	0.06	0.13	0.08	0.28	0.05	0.16	0.17	0.16	0.11	0.19	0.13	0.14	0.12	0.13
19	0.06	0.08	0.17	0.07	0.05	0.05	0.06	0.28	0.25	0.13	0.14	0.11	0.09	0.15	0.08
20	1.33	0.75	2.54	1.39	1.55	1.06	3.65	2.07	6.96	1.66	2.31	5.54	12.43	2.47	6.21
21	2.54	2.34	8.20	3.57	3.47	3.09	22.18	5.29	14.21	9.04	10.54	53.84	10.45	12.54	26.88
22	0.37	0.26	0.87	0.49	1.61	2.00	2.69	0.57	3.29	0.93	1.53	2.65	2.09	1.05	2.88
23	0.21	1.37	32.96	0.07	0.42	0.50	0.19	9.81	8.61	0.24	0.27	1.69	0.67	39.19	0.58
24	2.64	24.84	2.44	0.03	0.05	0.05	0.07	0.76	1.48	1.87	1.23	2.72	8.22	3.14	1.31
25	0.26	0.21	0.73	0.28	0.43	0.32	1.61	0.62	2.90	0.80	1.90	3.01	1.36	0.88	3.80
26	1.25	0.34	0.54	1.61	1.39	1.65	2.73	0.49	1.38	1.15	1.01	1.44	1.37	0.66	5.42
27	32.42	26.56	36.36	39.99	34.77	20.08	109.88	19.02	157.37	54.28	58.24	53.49	50.92	40.06	99.86

	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15
28	50.95	16.60	39.51	64.51	117.26	125.36	108.70	29.77	50.04	53.07	79.05	44.42	40.67	41.14	38.42
29	34.73	20.43	21.71	43.82	13.94	16.17	21.45	12.86	160.04	62.56	49.37	44.18	28.12	23.10	20.56
30	0.43	0.33	1.60	1.88	1.36	1.25	2.70	0.70	1.47	0.56	0.07	1.66	1.73	1.90	17.40
31	1.95	0.79	0.91	9.15	0.60	0.67	11.37	1.04	1.45	1.67	1.36	1.26	1.31	1.04	2.32
32	0.71	1.76	0.71	48.15	0.50	0.48	7.44	0.80	2.12	1.02	1.10	1.21	1.36	0.71	1.66
33	23.58	7.07	9.20	23.20	33.02	24.78	38.73	9.73	19.04	20.01	16.91	23.70	23.35	11.36	88.41
34	5.84	5.56	6.94	67.85	39.96	40.38	63.90	5.59	29.26	10.35	16.89	52.22	51.39	8.86	308.62
35	0.21	0.12	0.22	0.56	0.62	0.37	1.50	0.28	0.04	0.26	0.37	0.53	0.53	0.24	2.11
36	4.99	1.12	1.87	2.59	4.03	4.89	7.33	1.84	3.96	4.28	3.30	2.99	2.64	2.27	3.36
37	34.78	5.57	7.0	7.60	48.81	14.83	17.27	5.91	12.03	25.89	13.75	9.38	8.96	10.30	9.15
38	57.57	11.55	18.32	28.16	31.33	55.74	64.49	16.04	41.82	48.18	35.29	30.11	25.74	23.19	30.84
39	0.50	0.60	1.44	0.50	1.48	14.86	1.52	2.21	1.56	0.82	1.81	1.78	2.25	1.32	1.17
40	3.88	4.41	26.29	15.47	33.51	47.01	21.48	16.63	40.52	29.76	25.00	31.39	21.40	23.81	26.79
41	0.45	0.68	10.43	0.91	1.04	1.56	4.19	4.38	8.79	0.98	4.20	6.59	6.42	8.70	2.95
42	1.10	1.51	4.09	1.30	1.75	1.09	11.06	6.39	4.07	2.08	5.09	5.18	4.82	3.66	4.93
43	36.85	96.36	257.98	27.93	28.19	24.21	34.79	467.43	146.53	90.07	104.15	93.08	64.29	218.96	51.56
44	0.37	0.26	0.75	0.57	1.15	0.58	2.09	0.66	2.36	0.71	2.07	4.11	2.10	0.83	3.32
45	36.36	30.23	66.27	39.12	171.39	15.45	80.68	95.79	68.50	51.73	98.56	67.83	76.65	63.11	51.49
46	1.65	2.49	6.91	1.79	4.04	2.70	5.79	10.48	9.32	3.74	6.04	10.24	9.47	6.83	7.45
47	9.06	6.71	17.85	6.65	11.84	11.53	40.91	22.44	40.50	14.55	17.82	34.41	33.29	18.26	52.48
48	5.98	9.25	24.80	6.60	7.70	6.01	12.79	41.35	27.00	13.16	39.52	38.73	50.70	22.30	21.93
49	0.13	0.16	1.54	0.21	5.54	0.12	0.98	0.52	0.93	0.26	0.75	-1.41	0.59	1.60	4.02
50	0.01	0.01	0.03	0.01	0.44	0.25	0.05	0.04	0.05	0.03	0.03	0.03	0.03	0.03	0.03
51	0.52	1.16	3.16	0.40	1.07	0.39	0.71	5.45	2.65	1.24	2.01	2.81	5.47	2.76	2.26
52	1498.69	1418.87	2460.08	1463.65	1812.84	1445.43	1725.03	2343.55	2632.77	2311.27	2271.72	2263.93	2142.57	2508.05	2143.92

University

10

	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
1	549.88	0.29	0.34	2.32	0.15	0.99	0.58	1.10	0.50	2.02	1.13	1.51	0.04	1.48	0.37
2	3.77	0.90	0.86	1.40	0.46	4.26	2.28	4.70	2.04	5.22	4.59	6.81	0.12	4.87	1.35
3	2.29	0.24	0.30	17.22	0.13	0.32	0.26	0.47	0.22	1.25	0.47	0.48	0.02	2.82	0.27
4	2.14	0.16	0.22	0.56	0.09	0.22	0.19	0.24	0.15	0.25	0.28	0.50	0.01	0.25	0.16
5	1.38	1.35	1.25	4.29	0.55	2.26	4.15	30.12	232.95	16.97	25.10	46.01	0.24	22.15	5.24
6	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
7	3.38	2.11	2.03	4.46	1.46	2.92	4.25	27.74	185.69	15.33	59.13	38.57	12.60	21.19	67.15
8	0.12	0.35	0.36	57.57	0.17	0.19	0.24	0.35	0.16	0.36	0.28	0.23	0.01	0.38	0.27
9	0.28	0.17	0.18	1.43	0.08	0.26	0.18	0.25	0.11	3.16	0.50	0.23	0.01	1.53	0.16
10	0.13	0.10	0.10	0.17	0.05	0.19	0.15	0.22	0.09	1.19	0.28	0.23	0.01	0.19	0.10
11	0.04	0.05	0.06	0.06	0.05	0.04	0.05	0.07	0.04	0.10	0.06	0.05	0.00	0.05	0.06
12	0.01	0.00	0.00	0.00	0.00	0.01	0.00	0.01	0.00	0.07	0.01	0.01	0.00	0.01	0.00
13	12.03	1.50	1.45	3.20	0.62	13.64	6.80	14.64	5.62	16.27	13.49	22.45	0.18	15.07	3.19
14	0.37	0.15	0.19	10.24	0.08	0.20	0.16	0.29	0.14	0.75	0.29	0.29	0.01	1.68	0.16
15	0.05	0.10	0.12	0.11	0.07	0.08	0.10	0.15	0.07	0.14	0.12	0.10	0.01	0.17	0.12
16	1002.77	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
17	1.44	1.57	1.48.84	36.61	4.18	8.73	4.01	3.39	2.46	5.10	5.07	8.13	0.17	4.76	4.41
18	0.18	1.52	1001.07	0.42	0.06	0.11	0.12	0.20	0.22	0.86	0.29	0.25	0.07	0.24	0.14
19	0.21	2.27	1.52	1291.95	0.23	0.10	0.07	0.08	0.06	1.13	0.19	0.10	0.01	0.91	0.06
20	80.83	1.49	1.39	4.07	1029.39	7.61	4.24	7.49	5.33	7.59	10.24	16.47	0.31	8.58	9.51
21	75.99	28.99	23.72	16.55	2.78	1461.41	532.22	89.31	23.69	191.15	50.93	52.74	1.08	39.89	20.13
22	21.60	2.34	2.21	2.55	1.24	3.58	1021.08	8.36	2.61	5.89	5.57	4.80	0.66	3.83	2.99
23	0.53	0.20	0.16	1.09	0.08	0.29	0.26	1169.23	7.45	0.69	0.85	1.40	0.01	0.81	0.44
24	1.41	0.05	0.04	0.15	0.02	0.14	0.11	73.11	1003.19	0.35	0.42	0.73	0.01	0.40	0.13
25	5.14	19.40	13.69	1.56	1.72	47.07	18.40	4.00	1.50	1028.13	4.78	2.84	0.20	0.25	1.96
26	1.65	1.42	1.23	0.97	4.39	1.20	0.97	1.63	1.75	1.70	1139.13	1.25	0.29	2.00	9.78
27	35.92	46.06	42.44	152.86	18.68	79.09	148.02	506.52	367.01	616.41	914.08	1678.77	8.70	805.93	188.42

5

28	38.07	28.02	26.83	25.56	14.75	42.78	31.19	48.64	117.07	54.54	57.45	66.78	104.75	56.83	130.47
29	22.21	11.39	20.54	48.38	8.91	14.05	13.22	48.76	20.56	48.71	32.17	44.82	1.22	1038.32	29.70
30	1.22	1.56	1.29	1.08	1.47	1.10	0.83	45.88	3.84	1.77	3.10	1.41	0.39	2.59	1094.76
31	1.37	0.68	1.03	1.27	1.07	0.66	0.04	2.06	3.39	2.56	3.66	4.80	0.61	4.36	1.72
32	0.64	0.48	0.71	1.02	0.74	0.46	0.57	1.02	1.86	1.18	1.33	1.03	0.70	10.47	1.14
33	23.98	20.73	23.46	16.54	23.48	15.76	14.73	18.54	28.41	21.98	35.40	16.08	5.48	19.52	19.52
34	36.46	55.51	42.68	31.39	36.14	36.79	25.17	46.07	62.10	53.89	105.50	33.57	13.18	43.79	48.91
35	0.40	0.49	0.44	0.36	0.41	0.35	0.32	0.49	0.79	0.56	0.92	0.42	0.13	0.46	0.53
36	3.73	2.86	25.85	2.23	1.65	2.92	2.80	2.63	3.72	2.70	3.08	2.84	0.44	3.43	2.78
37	20.56	7.96	7.78	6.12	4.37	8.57	7.89	7.98	16.50	7.77	8.96	9.24	1.12	9.81	7.74
38	41.25	29.45	28.83	21.82	16.14	31.77	29.04	25.83	32.22	26.54	29.85	28.62	2.54	33.82	28.10
39	1.08	1.84	15.46	2.84	1.98	0.73	3.19	1.50	3.04	2.37	1.54	1.48	2.42	1.12	1.25
40	6.63	38.65	33.62	25.00	13.87	23.12	21.56	23.95	18.53	31.88	24.45	29.76	2.23	43.16	44.64
41	0.73	1.05	1.37	2.02	1.33	1.61	1.67	3.51	2.25	4.31	4.64	4.91	0.20	3.91	3.24
42	2.01	1.96	4.17	4.90	6.80	1.83	3.81	2.38	3.48	5.15	3.64	2.52	0.51	2.50	2.67
43	37.62	43.31	51.72	112.33	12.82	30.11	32.42	29.60	25.75	52.82	43.85	28.62	2.31	32.53	18.38
44	0.91	2.81	3.43	2.69	2.10	2.18	2.82	4.31	1.77	3.84	3.27	2.68	0.14	3.06	3.34
45	44.07	48.40	56.61	49.74	25.71	30.26	50.48	69.63	113.97	71.01	85.28	68.38	7.96	59.11	60.66
46	5.51	6.11	8.76	9.08	4.14	5.93	10.48	8.69	5.51	8.35	8.18	6.92	0.60	8.10	6.42
47	29.04	24.40	23.28	24.52	21.81	28.43	33.64	82.34	30.09	48.14	56.41	53.35	2.95	43.45	50.66
48	13.44	11.64	32.06	37.15	61.86	11.45	27.59	13.12	9.89	14.08	17.13	12.91	4.05	14.45	13.14
49	5.91	1.95	1.38	5.22	0.83	2.95	1.76	2.43	2.50	2.16	1.62	1.27	0.04	1.23	4.16
50	0.02	0.03	0.03	0.04	0.01	0.19	0.10	0.11	0.15	0.13	0.16	0.28	0.00	0.15	0.05
51	0.09	8.62	6.06	2.26	0.57	0.65	0.69	2.90	1.09	2.50	1.32	1.38	0.00	1.00	1.01
52	2142.29	1910.00	2430.10	2045.40	1329.70	1929.57	2065.85	2436.08	2351.51	2591.10	2770.16	2308.78	1115.83	2378.57	1891.55

122

	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44
1	0.13	0.23	0.08	1.16	0.32	0.40	0.21	1.56	4.26	0.06	0.28	0.54	0.84	25.67
2	0.47	0.66	0.23	5.97	0.95	1.63	0.69	2.22	1.30	0.13	0.65	0.90	2.19	66.27
3	0.10	0.19	0.06	0.38	0.32	0.21	0.17	1.14	3.52	0.05	0.30	0.24	0.26	34.31
4	0.04	0.18	0.03	0.34	0.16	0.11	0.12	0.70	0.64	0.02	0.07	0.35	3.07	2.31
5	0.40	1.10	0.55	1.79	0.99	8.60	1.26	8.88	2.93	0.61	1.47	1.09	0.96	1.66
6	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
7	16.55	173.85	1.55	10.54	4.57	52.00	3.50	14.05	4.75	4.38	3.84	45.91	1.81	3.92
8	0.12	0.22	0.04	0.26	0.49	0.14	0.16	0.35	0.41	0.05	0.46	0.17	0.29	67.30
9	0.06	0.11	0.03	0.17	0.21	0.11	0.10	0.63	0.44	0.03	0.19	0.10	0.13	23.09
10	0.04	0.07	0.02	0.20	0.14	0.07	0.06	0.16	0.12	0.01	0.12	0.06	0.12	17.01
11	0.03	0.05	0.01	0.05	0.10	0.03	0.05	0.06	0.13	0.01	0.09	0.03	0.05	13.17
12	0.00	0.00	0.00	0.01	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.01	0.06
13	0.81	0.09	0.39	3.84	1.31	4.55	1.12	5.55	2.55	0.22	1.06	1.13	2.67	76.80
14	0.06	0.13	0.03	0.24	0.20	0.13	0.11	0.72	2.12	0.03	0.18	0.18	0.36	20.38
15	0.05	0.09	0.02	0.11	0.21	0.06	0.07	0.13	0.09	0.02	0.19	0.07	0.08	28.33
16	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
17	0.60	0.89	0.46	2.74	0.95	1.96	1.07	3.41	6.55	0.21	0.70	1.25	7.31	1.50
18	0.15	0.21	0.27	0.17	0.14	0.17	0.17	0.26	0.20	0.10	0.41	0.17	0.16	0.14
19	0.03	0.06	0.02	0.12	0.06	0.06	0.06	0.51	0.83	0.10	0.07	0.08	0.59	0.11
20	0.81	1.53	0.60	12.25	6.53	25.52	12.69	9.55	3.65	0.30	0.84	17.79	3.23	2.83
21	49.65	14.70	3.28	13.90	6.76	17.66	11.13	18.52	16.80	1.99	4.41	11.15	6.88	24.60
22	1.34	1.79	1.07	2.11	3.26	2.78	3.09	2.67	1.63	2.45	2.02	1.66	0.68	31.94
23	0.32	0.16	0.11	0.18	0.28	0.33	0.14	0.41	0.34	0.02	0.05	0.17	0.60	1.42
24	0.03	0.04	0.02	0.18	0.05	0.15	0.04	0.16	0.09	0.01	0.03	0.10	0.10	1.75
25	1.91	0.87	0.42	1.28	2.24	1.64	1.38	2.14	1.13	0.70	0.60	1.02	0.99	11.75
26	0.76	1.58	0.82	16.67	3.37	2.42	5.74	19.39	1.44	0.42	1.04	8.17	0.60	1.96
27	12.22	36.636	18.01	61.45	33.54	311.87	43.34	264.56	102.74	7.97	31.71	53.72	17.18	40.90

107

28	179.69	80.22	33.58	34.54	57.88	48.93	35.18	52.47	39.40	316.38	172.06	73.12	28.72	48.34
29	5.48	18.11	8.43	12.53	17.65	29.75	22.85	269.42	83.55	4.44	13.96	13.25	12.32	23.80
30	0.92	1.12	0.54	27.16	13.53	1.87	5.66	3.72	4.65	0.25	0.39	11.92	0.47	1.99
31	1008.51	180.26	0.43	5.73	2.35	5.67	1.23	3.06	14.45	0.33	1.21	126.68	1.88	3.49
32	0.44	1005.29	0.31	4.00	1.67	3.49	0.98	3.90	2.16	0.33	0.89	82.24	1.41	2.49
33	12.25	25.67	1104.77	283.74	274.30	321.51	421.10	162.95	410.52	5.08	11.62	154.18	14.29	28.32
34	31.61	31.32	16.95	1054.04	42.08	43.55	49.41	39.88	58.04	7.47	6.54	67.46	5.09	47.68
35	0.37	0.79	0.18	6.77	1343.70	0.81	1.46	2.03	0.54	0.10	0.26	10.89	0.34	0.37
36	1.38	3.33	3.55	4.10	18.07	1019.33	3.21	87.79	2.85	1.45	4.42	21.41	2.40	6.15
37	3.85	9.38	8.01	8.74	6.58	7.57	1008.02	271.67	6.53	4.30	12.88	6.90	5.08	15.97
38	14.03	35.00	30.16	26.50	23.71	27.13	28.87	1030.59	22.60	15.69	48.33	24.71	17.13	57.17
39	1.12	1.24	0.26	0.76	0.81	0.76	0.81	1.77	1034.55	0.95	2.43	1.17	3.95	1.30
40	87.85	-41.95	21.06	21.23	21.00	35.29	17.19	-27.67	33.88	1002.18	408.90	24.34	19.10	53.84
41	0.65	10.39	0.43	1.90	1.49	2.18	1.31	3.66	3.58	1.18	1000.92	7.31	1.56	18.94
42	1.10	4.44	0.55	8.22	4.78	6.91	6.10	8.28	5.20	0.93	8.03	1093.92	12.95	25.57
43	6.32	50.66	7.45	55.44	42.06	18.95	30.38	183.29	133.55	4.70	13.47	84.30	1013.85	102.30
44	1.31	2.73	0.40	3.26	6.54	1.63	1.85	3.27	2.28	0.55	6.39	1.73	0.88	1003.99
45	81.16	121.76	16.17	38.78	41.53	43.54	34.47	108.48	54.01	7.46	45.22	74.07	75.77	66.07
46	3.12	5.71	1.30	6.88	9.61	5.45	5.48	9.84	7.91	1.88	6.95	6.66	20.68	40.42
47	27.89	24.18	5.58	29.45	33.88	27.49	55.60	40.78	23.70	4.86	10.25	37.12	41.67	29.87
48	4.61	19.00	3.04	38.76	22.73	14.21	15.82	50.35	38.05	2.72	12.64	17.21	86.45	42.08
49	4.46	1.36	1.33	1.31	3.20	1.08	1.24	0.94	1.11	0.07	0.12	1.30	0.16	2.83
50	0.04	0.03	0.01	0.03	0.02	0.07	0.02	0.07	0.04	0.26	0.12	0.13	0.06	0.04
51	0.21	0.75	0.27	0.92	1.26	0.57	1.08	2.98	2.81	0.38	0.38	2.16	11.64	1.79
52	1565.05	1911.40	1292.88	1810.90	2057.59	2100.37	1835.77	2726.65	2144.59	1403.80	1839.16	2072.23	1429.03	2124.37

University

19

	45	46	47	48	49	50	51
1	0.27	1.37	0.42	0.09	1.31	0.32	1.77
2	0.48	3.54	0.93	0.13	6.17	0.44	5.13
3	0.34	1.82	0.43	0.04	1.62	0.22	2.03
4	0.11	0.14	0.21	0.04	0.29	0.09	0.32
5	1.20	0.33	1.41	0.20	3.06	0.66	268
6	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
7	3.58	1.42	2.28	4.56	4.08	2.44	4.29
8	0.20	3.53	0.58	0.03	2.82	0.22	5.67
9	0.14	1.22	0.28	0.02	2.02	0.12	1.47
10	0.06	0.90	0.16	0.01	0.98	0.18	1.01
11	0.04	0.69	0.11	0.01	2.96	0.42	0.76
12	0.00	0.00	0.00	0.00	0.01	0.20	0.22
13	1.00	4.19	1.70	0.18	3.50	0.86	8.30
14	0.21	1.08	0.26	0.05	0.97	0.14	1.21
15	0.08	1.49	0.25	0.01	1.92	0.29	1.66
16	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
17	2.06	0.21	1.01	0.18	3.17	1.38	2.74
18	1.62	0.03	0.21	0.04	0.88	0.27	0.36
19	0.10	0.01	0.08	0.01	0.05	0.13	0.08
20	1.17	0.73	1.34	1.77	1.54	1.45	4.27
21	4.92	3.60	24.55	1.87	13.09	9.78	19.48
22	1.07	2.16	4.03	0.33	8.85	11.47	14.79
23	0.08	0.09	0.08	0.03	67.54	0.63	0.19
24	0.03	0.10	0.04	0.01	4.39	0.06	0.17
25	0.56	1.04	7.53	0.29	3.76	4.02	26.10
26	1.86	0.27	1.59	0.87	0.81	0.57	1.53
27	37.95	10.36	40.98	5.60	74.42	21.98	94.03

٢٤

	45	46	47	48	49	50	51
28	154.97	13.35	30.45	10.94	26.29	29.67	39.31
29	39.74	3.38	28.73	2.49	11.05	14.10	15.35
30	0.55	0.21	0.49	1.19	9.32	0.56	0.97
31	0.92	0.75	1.30	12.15	2.10	3.95	2.67
32	0.93	0.45	0.99	7.89	1.25	3.76	1.63
33	19.79	10.24	19.97	90.99	20.84	18.21	25.67
34	8.34	4.63	6.57	7.80	17.95	5.21	17.81
35	1.85	0.10	0.45	1.06	0.46	0.38	0.38
36	8.23	18.50	7.33	2.45	2.20	1.98	16.55
37	24.43	4.17	20.64	1.67	6.75	8.61	9.38
38	91.88	8.30	77.64	6.15	19.71	14.93	21.38
39	5.97	1.41	7.59	0.30	14.97	17.13	6.89
40	10.44	18.28	16.97	4.19	24.60	17.16	53.99
41	2.29	1.44	0.93	0.75	6.90	7.67	4.94
42	4.23	2.81	5.37	103.97	13.55	28.89	17.75
43	23.25	10.66	26.40	9.16	32.43	21.34	38.13
44	2.18	1.08	5.55	0.31	3.99	2.47	12.65
45	1085.77	11.44	49.65	9.40	31.73	23.96	37.30
46	10.66	1002.79	15.91	1.09	12.02	7.93	14.60
47	24.15	11.05	1028.88	25.62	15.23	38.03	24.21
48	15.82	11.18	39.99	1002.81	70.28	37.52	78.09
49	0.14	0.19	0.21	0.22	1004.89	1.12	0.38
50	0.08	0.08	0.03	0.01	0.06	1021.53	0.04
51	510.70	1.59	2.56	0.30	0.67	1.79	1120.16
52	1596.42	1178.37	1485.05	1319.32	1559.75	1386.22	1756.47

121

ملحق رقم (٣)

البيانات المستخدمة في تقدير النماذج القاسية والرياضية في الدراسة

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بسعر التكلفة	مخفض الناتج المحلي الاجمالي (١٩٩٠=١٠٠)	حصة قطاع الزراعة من الناتج المحلي	حصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي	حصة قطاع الخدمات من الناتج المحلي	حصة قطاع الانشاءات من الناتج المحلي
١٩٦٨	١٨٣,٥	١٧	١٩,٤	٢٩,٥	١٢٠,٩	١٣,٧
١٩٦٩	٢٢٩,٣	١٧,٢	٣١,٢	٣٤,٢	١٥١,٢	١٢,٧
١٩٧٠	٢١١,٣	١٨,٢	٢٤,٦	٢٩,٦	١٤٦,٦	١٠,٥
١٩٧١	٢٢٤,٨	١٩,٢	٣٠	٢٩,٩	١٥٥,٢	٩,٧
١٩٧٢	٢٦١	٢٠,٦	٣٤,٧	٣٤,٧	١٧٤,٣	١٧,٣
١٩٧٣	٢٨٤,٨	٢٢,٩	٢٥	٤٢,٩	١٩٠,٨	٢٦,١
١٩٧٤	٣٤٧,٥	٢٧,٤	٥٧,٢	٤١	٢٢٧,٦	٢١,٧
١٩٧٥	٣٨٢,٢	٣٠,٦	٣٠,٢	٥٤	٢٦١,٥	٣٦,٥
١٩٧٦	٤٧٩,٧	٣٤,٢	٤٢,٣	٦٨,٥	٣٢٤,٦	٤٤,٣
١٩٧٧	٥٨٠	٣٩,١	٥٢,٣	٨٦,٦	٣٨٥,٦	٥٥,٣
١٩٧٨	٦٨٠,٢	٤١,٩	٧٦,٩	٩٦,٧	٤٤٠,٢	٦٦,٤
١٩٧٩	٨٨٠,٥	٤٧,٨	٦١,٤	١٥٦,٧	٥٧٥,٥	٨٦,٩
١٩٨٠	١٠٥١,٤	٥١,١	٨٣	١٩٠,٧	٦٧٣,٧	١٠٤
١٩٨١	١٣٠٩,١	٥٧,٧	٧٩,٦	٢٥٧,١	٨٣٩,٢	١٣٣,٢
١٩٨٢	١٥٢٧,٩	٦٥,١	٩٢,٧	٢٨٨,١	٩٧٢,٧	١٧٤,٤
١٩٨٣	١٦٠٨,٤	٦٨,٣	١٠٩,٨	٢٦٩,٩	١٠٤١,٩	١٨٦,٨
١٩٨٤	١٧٦٤,٢	٧٣,٠	٩٧,٤	٣٤٢,٦	١١٣٨,٩	١٨٥,٣
١٩٨٥	١٧٨٢,٥	٧١,٥	٩٨,٤	٣١١,١	١٢٢٤,٣	١٤٨,٧
١٩٨٦	١٨٢٠,٤	٧١,٦	١١٤,٣	٣٠٦,٤	١٢٦٢,٦	١٣٧,٥
١٩٨٧	١٨٧٨,٠	٧١	١٣٧,٨	٣٢٩,٠	١٢٩١,٢	١٢٠
١٩٨٨	١٩٤٦,٦	٧٤,٢	١٣٤,٥	٣٣٠	١٣٦٩,٢	١١٢,٩
١٩٨٩	٢١٠٩,٦	٨٩,٨	١٣٩,٨	٤٦١,٩	١٤٠٦,٤	١٠١,٥
١٩٩٠	٢٣٢٤,٥	١٠٠	١٨٧,٨	٥٤٨	١٤٨٣,١	١٥٥,٦
١٩٩١	٢٥٠٥,٦	١٠٥,١	٢١٣,٥	٥٣٠,٦	١٦٣٥,٨	١٢٥,٧
١٩٩٢	٢٩٦٠,٩	١١٠,٨	٢٤٦,٩	٦٠٣,٤	١٨٩٥,٣	٢١٥,٣
١٩٩٣	٣٢١٤,٦	١١٤,٢	١٩٣,٣	٦١٢,٩	٢١٢٤,٧	٢٨٣,٧
١٩٩٤	٣٥٢٩,٣	١١٨,٦	٢٠٣	٦٨٨	٢٣٣٤,٧	٣٠٣,٦
١٩٩٥	٣٨٤٤,٣	١٢٢,٩	٢١٩,٦	٧٥٢,٤	٢٥٤٠,٧	٣٣١,٦

تابع ملحق رقم (٣)

السنة	الصادرات	عوائد العاملين باجر	التكوين الراسمالي الاجمالي الثابت	اهتلاك راس المال	صافي التكوين الراسمالي
١٩٦٨	١٨,٩	٦٣,٤	٢٧	٧,٦	١٩,٤
١٩٦٩	٢٠,٦	٧٣,٢	٣٥,٨	٧,٧	٢٨,١
١٩٧٠	١٧,٦	٧٢,١	٢٥,٢	٧,٧	١٧,٥
١٩٧١	١٧,٨	٧٤,٣	٣٠,٧	٧,٩	٢٢,٨
١٩٧٢	٣٧	٨٢,٨	٣٦,٣	٨,١	٢٨,٢
١٩٧٣	٥٢,٤	٨٨,٦	٤٧,٢	٨,٣	٣٨,٩
١٩٧٤	٨٠,٣	١٠٧,٢	٦٣,٢	٨,٥	٥٤,٧
١٩٧٥	١١٨,٩	١٢٠,١	٨٧,٩	١٢,٥	٧٥,٤
١٩٧٦	١٩٢,١	٢١٢,٥	١٧٩,٣	٤٥,٤	١٣٣,٩
١٩٧٧	٢٤٢,٠	٢٤١,٥	٢٧٠,٩	٥٤,٢	٢١٦,٧
١٩٧٨	٢٦٤,٣	٢٧٦,٠	٢٦٤,٣	٦٣,٢	٢٠١,١
١٩٧٩	٣٣٩,٥	٣٥٣,٩	٣٢٢,١	٧٧,٥	٢٤٤,٦
١٩٨٠	٤٤٨,٠	٤١٨,١	٤١٧,٩	٩٥,٨	٣٢٢,١
١٩٨١	٥٨٨,٥	٥١٤,٩	٦٣٥,٠	١٢٣,٥	٥١١,٥
١٩٨٢	٦٧٠,٢	٦٠١,٨	٦٢٦,٩	١٥٧,٤	٤٦٩,٥
١٩٨٣	٦٣٩,٦	٦٥٦,٨	٥٣٥,٩	١٧٨,٧	٣٥٧,٢
١٩٨٤	٧٤٦,٣	٧٠٧,٨	٥٢٦,٨	١٩٩,٧	٣٢٧,١
١٩٨٥	٧٨١,٥	٧٥١,٦	٣٨٤,٨	٢٠٦,٥	١٧٨,٣
١٩٨٦	٦٣٤,١	٨٠٢,٣	٤٠٩,٣	١٩٧,٢	٢١٢,١
١٩٨٧	٧٥٦,٢	٨٣٧,٩	٤٤٨,٥	٢٠٣,٣	٢٤٥,٢
١٩٨٨	١٠٢٠,٨	٨٨٨	٥١٣,٤	٢٢٠,٦	٢٩٢,٨
١٩٨٩	١٣٥٩,٥	٩٣٣,٥	٥٥٤,١	٢٣٨,٢	٣١٥,٩
١٩٩٠	١٦٥٢,١	٩٩٤,٦	٦٩٤	٢٣٣,٤	٤٦٠,٦
١٩٩١	١٦٩٧,٦	١٠٧٤,٥	٦٧٨	٣٠٢,٦	٣٧٥,٤
١٩٩٢	١٨١٩,٩	١٢٨٧,٦	١٠٤٩,٢	٣٢٣,٨	٧٢٥,٤
١٩٩٣	١٩٦٢,١	١٤٦٢,٤	١٣٠٣,٥	٣٥٢,٤	٩٥١,١
١٩٩٤	٢٠٩٣,٤	١٦٠٣,١	١٣٨٩,٣	٤٤٢,٩	٩٤٦,٤
١٩٩٥	٢٤٦٨,٢		١٥١٦,٦		

المصدر : ١- البنك المركزي الاردني بيانات احصائية سنوية ، تشرين اول ١٩٨٩ ، ص ص ٥٨-٥٩.

٢- البنك المركزي الاردني بيانات احصائية سنوية عدد خاص ايار ١٩٩٦ ، ص ص ٤٨-٤٩.

٣- International financial statistics , year book , 1996 , pp. 439.

٤- دائرة الاحصاءات العامة ، الحسابات القومية في الاردن (١٩٦٧-١٩٧٧).

٥- دائرة الاحصاءات العامة ، الحسابات القومية في الاردن (١٩٥٢-١٩٩٢) ، تشرين اول ١٩٩٤.

The Role of Agricultural Sector In The Jordanian Economy: Value Added and Forward- Backward Linkages.

Abstract

This study aims to analyze the role of agricultural sector in Jordan's economy through studying the improvement of the contribution of the agricultural output of the GDP, the ratio of the sector's employment to the total employment, and the agricultural products to foreign trade, in addition to some Input/output analyses technics which are used to find the values of output multipliers, studying the state of economic interdependence of the agriculture sub-sectors field crops, vegetables and Fruits, live stock, and other agricultural products by finding the values of forward linkages and back ward linkages, and finally determining the domestic and foreignne values added to the production of the four sub-sectors. The study also aims to estimate the role of agricultural sector in economic growth through series of time (period 1968-1994), and using mathematics formula (kuzents formula) to estimate the improvement in the agriculture contribution to economic growth through the three agriculture contribution to economic growth through three periods which the study is divided into.

It has been found that there is a deterioration in the agricultural output ration to GDP, the agricultural employment to total national employment decline, and deterioration happened in the positive contribution of agricultural products in adjusting the Trade Balance. The study found that the values of the output multipliers for the four agricultural sub-sectors mentioned above respectively are (1.5) dinar, (1.4) dinar, (2.5) dinar, and (1.5) dinar, the values of forward Linkages respectively are (1.683) dinar, (0.894) dinar, (0.907) dinar, and (0.552) dinar; and also the values of backward linkages respectively are (0.776) dinar, (0.740) dinar, (1.273) dinar, and (0.758) dinar for the four agricultural sub-sectors.

The ration of the Domestic value added to total value added in the output of those sub-sectors respectively are (95%), (98%), (91%), and (96%).

The study also found empirically that, there is a positive effect of agriculture in GDP growth, emphasizing, that over time there is a deterioration in its contribution to GDP growth, through the estimates of Kuznets formula shows decline in agriculture contribution to GDP growth from (21%) in 1968 to (7%) in 1995.

Finally the study recommends that serious consideration must be given to the agricultural sector in economic development programs, private investments in this sector must be increased, and a number of arrangements were proposed in order to develop exports of agricultural goods.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University